الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والعالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
مسار تاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية
(1881م – 1920م)

إعداد الطالبان:
- بولعشار محمد الأمين.
- بومصباح عقبة.

بإشراف:
– أ.د. حرشوش كريمة

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الصفة	المؤسسة
أ.د. مصطفى عتيقة	رئيسا	جامعة ابن خلدون – تيارت –
أ.د. حرشوش كريمة	مشرفا ومقررا	جامعة ابن خلدون – تيارت –
أ.د. شعلال إسماعيل	مناقشا	جامعة ابن خلدون – تيارت –

الموسم الجامعي: 1442هـ-1443هـ/2021م-2022م.

بسم الله الرحمن الرحيم

– قَالَ تَعَالَى:

{الآية: 88، سُورَةُ هُود}

صَدَقَ الله العَظِيم.

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، الحمد لله من رفع السماء بغير عمد، وأمدنا بالنعم بغير حد ولا عدد، والذي منه لا ينقطع المدد، والصلاة والسلام الأتمان الاكملان على سيد الورى، محمد حجاب الله الأعظم الذي لا دخول إلى حضرته إلا به ..

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد صلاة تخرجنا بها من ظلمات الوهم، وتكرمنا بها بنور الفهم، وتوضح بها علينا ما أشكل حتى يفهم، إنك تعلم ولانعلم إنك أنت علام الغيوب..

عملا بقوله صلى الله عليه وسلم " مَن لَم يَشكُرِ النَّاسَ لَم يَشكُرِ اللهَ".

نتقدم نحن الطلبة بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى كل من علم علما وسعى في تعليمه، ونظر حقا وجاهد في إبرازه، وإلى كل من ساهم في أن يرى هذا الجهد العلمي المتواضع النور، وعلى رأسهم أستاذتنا المشرفة كريمة حرشوش، التي نشهد شهادة لله أنها لم تتدخر جهدا ولا وقتا في سبيل تسهيل الطريق علينا لإتمام هذه المذكرة إلا وأنفقته، كما لا ننسى أن نثني الثناء الجزيل والشكر الوفير على السادة أعضاء لجنة المناقشة، الذين قبلوا الاطلاع على هذا العمل وتمحيصه وتدقيقه وتنقيحه وتصحيحه بغية أن يكون عملا كاملا من الناحية الأكاديمية، كما نشكر كذلك كافة الأساتذة الذين سلكنا الطريق الجامعي على أيديهم، فأحاطونا بمعيتهم وعلمهم ونصحهم وإرشادهم، وكذلك كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد ..دامت جامعتنا منارة للعلم والعلماء، ومنهلا للطلبة النجباء، وذخرا لأمتنا الجزائرية خاصة والإسلامية العربية عامة..

وسلام الله علينا وعليكم.

الإهداء

إلى قمر كان يضيء فيَّ نورا لا ينطفئ، فلما اختاره الله لجواره أوقد شعلة أمل أحيت فيّ معاني الحياة النبيلة .. إلى العظيمة **"جدتي"**: رحمك الله وأكرم مثواك.

إلى الرجل الذي استقيت منه أسمى معاني الانتماء، إلى السيد الأول في العائلة.. إلى ينبوع البركة .. إلى " **جدي** " أمده الله بوافر الصحة والعافية.

إلى من أمرت أن أحسن إليهما .. ولو أفنيت عمري كله في ذلك ما اوفيت ولو قدرا بسيطا منه .. **إلى أمي وأبي** .. شمس وقمر، غير أنهما لا يأفلان.

إلى المؤنسات الغاليات .. إلى **أختاي العزيزتان** أحاطهما الله بجميل رعايته...

إلى رفيق الدروب والمؤنس في الكروب صديقي وأخي **يونس قدار**...

أهدي لهم ثمرة هذا الجهد المتواضع .. لولاكم ما كنت ولا كان.

- محمد الأمين بولعشار.

الإهداء

-إلى **والدتي** رحمة الله عليها.

-إلى **والدي** أطال الله في عمره.

-إلى إخوتي **محمد، رشيد، علي** وكل **عائلة بومصباح.**

-إلى المؤنسات الغاليات .. إلى **أخواتي العزيزات** أحاطهم الله بجميل رعايته...

أهدي لهم ثمرة هذا الجهد المتواضع .. لولاكم ما كنت ولا كان.

- بومصباح عقبة.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات باللغة العربية:

المختصر	الكلمة	المختصر	الكلمة
ج	جزء	ص	صفحة
ط	طبعة	د ت/ د س	دون تاريخ/ سنة
د ط	دون طبعة	ب	باب
مج	مجلد	تعر	تعريب
تح	تحقيق	ص ص	مجموعة صفحات
تق	تقديم	د.م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية
ع	عدد	ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
م.ت.ع.آ.ف	المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون	م.د.ب.ق.ج	مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

المختصر	الكلمة
P	Page
N	Numéro

مقدمة

مقدمة:

عرفت منطقة الشمال الإفريقي خلال القرن التاسع عشر العديد من التحولات الجيو إستراتيجية، نظرا للحركة الاستعمارية الأوروبية والتوسعية والتي دفعت بهم إلى التسابق للاستفادة من خيرات الدول الإفريقية والآسيوية، الطبيعية والبشرية، خاصة فرنسا وانجلترا، وما زاد من حدة التنافس فيما بينم هو رغبتهم في الاستحواذ على مناطق نفوذ جديدة وتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، وتوسيع نفوذهم على حساب دول المغرب العربي عامة وتونس خاصة، وحتى تتمكن فرنسا من الانفراد بتونس، استغلت الأوضاع العامة التي شهدتها تونس منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، والتي عرفت العديد من الإصلاحات في مختلف القطاعات، والتي أسهمت في تزايد النفوذ الأوروبي، وتسهيل مهمة الانفراد بالبلاد التونسية لفرنسا، بالإضافة إلى دعم الدول الأوروبية لها من خلال مؤتمر برلين 1878م.

كما سيطرت فرنسا على البلاد التونسية وقيدت سيادتها، وفرضت عليها الحماية منذ معاهدة باردو في 12 ماي 1881م، إلى تكريسها بمعاهدة المرسى في 08 جوان 1883م، التي تمكنت من خلالها تمرير سياساتها الاستعمارية، ودعم مصالحها بتونس، الأمر الذي أثر على النسيج الاجتماعي للتونسيين، عن طريق تطبيق أساليب إدارية مكنت المقيم العام الفرنسي من تجريد بايات البلاد لسلطتهم، ليصبح الباي عبارة عن منصب شكلي يوقّع الأوامر التي تملى عليه، كما قامت بتجريد الأهالي من ممتلكاتهم ومنحها للمستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، وحاولت طمس الهوية التونسية والقضاء على الدين الإسلامي بها، وذلك من خلال دعم عمليات التجنيس وتنصير التونسيين، وفرض السياسة التعليمية الفرنسية عليهم، بيْد أن هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية التعسفية نجمت عنها آثار على المجتمع التونسي، وفي العديد من الجوانب.

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال عنوان الدراسة: "**السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية (1881م–1920م)**".

1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على الأساليب التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في تونس من أجل إخضاع شعبها وتحقيق مصالحها التوسعية، خلال فترة الدراسة، وما ترتبت عنه من آثار سلبية على المجتمع التونسي في العديد من الجوانب.

2. دوافع اختيار الموضوع:

لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع ناتجا عن دوافع ذاتية وأخرى موضوعية تمثلت في:

1.2. الدوافع الذاتية:

- رغبتنا في معرفة مختلف السياسات الفرنسية المتبعة في تونس، والتي جعلت تونس وقبلها الجزائر تتخبط في نوع من التدهور الاجتماعي والتبعية للمستعمِر.
- تأثرنا بالانعكاسات السلبية التي آلت إليها تونس بفعل السياسة الاستعمارية الفرنسية.

2.2. الدوافع الموضوعية:

- قلة الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الموضوع، سواء محليا في جامعتنا أو على المستوى الوطني، على حسب علمنا.
- إثراء المكتبة التاريخية بدراسة عن البلاد التونسية في جوانب مختلفة من الأساليب الفرنسية، وانعكاساتها على التونسيين.

3. حدود الدراسة:

بخصوص الإطار المكاني للدراسة فهو يتمثل في البلاد التونسية بكل حدودها الجغرافية، أما الإطار الزماني للدراسة فهو محدد من سنة 1881م، والتي عرفت احتلال تونس وتوقيع معاهدة باردو في 12 ماي 1881م، وإلى غاية 1919م والتي شهدت حدثا مهما تمثل في نهاية الحرب العالمية الثانية.

4. طرح الإشكالية:

تعتبر تونس من بين أهم الدول التي تعرض للاستعمار الفرنسي من الاقتصادية والسياسية، والتي طبقت فيها السياسة التعسفية في جميع مناحي الحياة، بهدف ترسيخ سلطته والسيطرة على المنطقة، وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية والرئيسية لهذا الموضوع:

- **فيما تمثلت السياسة الاستعمارية الفرنسية التي طبقتها في تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م؟ وما هي تأثيراتها على المجتمع التونسي؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- كيف ساهمت الأوضاع العامة في تونس خلال القرن التاسع عشر ببروز التدخلات الأجنبية وفرض الحماية الفرنسية على تونس؟.
- فيما تمثلت الأساليب والوسائل التي اعتمدتها فرنسا بتونس؟.
- كيف استغلت فرنسا الجانب الإداري في تمرير قوانينها وجعلها أداة لتحقيق مصالحها؟
- ما هي الأساليب التي اعتمدتها فرنسا لفرنسة التونسيين؟ وكيف حاربت السلطات الفرنسية المقوّمات والهوية التونسية؟.
- كيف انعكست الأساليب الاستعمارية على المجتمع التونسي والبيئة الاجتماعية عامة؟
- فيما تمثلت أشكال المساس بالوضع الثقافي للبلاد، وما هي الجوانب التي شملها؟

5. الدراسات السابقة:

توجد حول هذا الموضوع دراسات تطرقت إليه من جوانب مختلفة، ساعدتنا في التوسع فيه بأسلوب أردنا من خلال إجمال كل السياسات الفرنسية المتبعة بتونس خلال الفترة المدروسة، من أهمها:

- فتيحة شبيكة، مذكرتها بعنوان "السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية (1881م-1920م).

- وردة طريلي، مذكرتها بعنوان "نماذج من القمع الاستعماري في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م-1920م).

6. المناهج المتبعة:

تطلبت طبيعة الموضوع أن نعتمد على المناهج التالية:

1.6. المنهج التاريخي السردي: كونه ضروري في الدراسات التاريخية بحيث يمكننا من خلال عرض الوقائع والأحداث، عن طريق جمع المادة التاريخية من مصادرها، ومن ثم تحليلها، ثم تركيب الحادثة التاريخية.

2.6. المنهج التاريخي التحليلي: اعتمدنا على هذا المنهج في تحليل المعطيات والأرقام الإحصائية التي صادفناها في عملية البحث، وإبراز الآثار المترتبة عن الأساليب الاستعمارية.

3.6. المنهج التاريخي الوصفي: ساعدنا هذا المنهج في وصف الوضعية الاجتماعية للسكان خلال فترة الحماية (1881م-1920م)، ومدى تأثير السياسة الفرنسية على المجتمع التونسي.

7. خطة البحث:

قسمنا موضوعنا هذا حسب ما توفر لدينا من المادة العلمية إلى مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين، ينقسم كل فصل إلى عناصر كبرى تتفرع عنها جزئيات تفصّل العناصر، ثم خاتمة ومجموعة من الملاحق ذات صلة بموضوع الدراسة.

تطرقنا من خلال الفصل التمهيدي الذي عنوناه ب: "الأوضاع العامة في تونس خلال القرن التاسع عشر وفرض الحماية الفرنسية على تونس" إلى دراسة الأوضاع العامة في تونس قبل الحماية الفرنسية، ومدى مساهمة الإصلاحات التي عرفتها، وتونس في فتح أبواب التغلغل الأوروبي، إضافة إلى الذرائع التي اعتمدتها فرنسا لاحتلال البلاد، وفي آخر هذا الفصل تطرقنا إلى رد الفعل الذي أبداه الشعب التونسي من فرض الحماية الفرنسية على تونس، والمتمثل في المقاومة المسلحة التي مست مختلف مناطق البلاد التونسية.

أما بالنسبة للفصل الأول الذي عنوناه ب: "أساليب الحكومة الفرنسية لتكريس نفوذها بتونس (1881م-1920م)"، فقد تحدثنا فيه عن مختلف الأساليب التي اعتمدتها فرنسا في بسط سيطرتها على تونس، والذي ذكرنا فيه الأساليب الإدارية ودعم الحركات الاستيطانية وترغيبها بالهجرة نحو تونس، إضافة إلى محاولة فرنسة التونسيين عن طريق سياسة التجنيس وتطور حركة التنصير بالبلاد والتي وجدت الدعم من طرف الإدارة الاستعمارية، إضافة إلى السياسة التعليمية والثقافية التي اعتمدتها فرنسا في ضرب مقومات البلاد وطمس ثقافتها.

كما أننا عالجنا من خلال الفصل الثاني الذي كان بعنوان: "الآثار الاجتماعية من السياسة الفرنسية بتونس (1881م-1920م)"، آثار السياسة والأساليب الفرنسية من حيث تطور النمو السكاني وتدهور الوضع الصحي، وتأثيرها على المستوى المعيشي للسكان، كما تطرقنا إلى الانعكاسات التي خلفتها على الواقع الثقافي في البلاد.

وفي الأخير ختمنا بحثنا بخاتمة، كانت عبارة عن استنتاجات خلصنا إليها في هذا البحث من خلال ما تطرقنا إليه من وقاع وأحداث.

8. نقد المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع، كان منها:

- كتاب "**هذه تونس**" للمؤلف "تامر الحبيب" الذي ساعدنا في معرفة مختلف الأساليب الفرنسية في تونس.
- كتاب "**انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**" للمؤلف "علي المحجوبي" الذي كان مرجعا مهما في هذه الدراسة من خلال التفاصيل التي يتطرق إليها عن مختلف الأساليب وبالأخص الأساليب الإدارية والسياسة الاستيطانية،
- كتاب "**تاريخ تونس المعاصر 1881م-1956م**" للمؤلف "أحمد القصّاب" الذي من خلاله تمكنا من الإحاطة بالواقع الثقافي للبلاد خلال الحماية، وأثر السياسة الفرنسية على النمو السكاني ونزوح السكان نحو المدن،

أما بالنسبة للدراسات السابقة فاعتمدنا على مجموعة متنوعة من العناوين، من أهمها:

- مذكرة الدكتوراه الموسومة ب: "**السياسة الصحية بتونس في عهد الحماية 1881م–1939م**" للمؤلف "عبد الرحمان الونيسي"، والتي ساعدتنا كثيرا في التعرف على انعكاسات السياسة الفرنسية على الوضع الصحي بتونس.

وبعض المجلات والمعاجم وغيرها من الدراسات الأخرى التي أفادتنا لإتمام هذا البحث.

9. الصعوبات:

وكما لا يخلو أي بحث أكاديمي من الصعوبات والتي من الطبيعي أن تواجه أي باحث في إنجاز بحثه، فقد واجهتنا جملة من الصعوبات لعل من أهمها:

- قلة المادة العلمية المتخصصة في موضوع السياسة الفرنسية وخاصة ما تعلق بالأساليب المتبعة بها، وهذا حسب علمنا.
- عدم توفر القدرة المالية للتنقل إلى الدولة التونسية، والبحث في المراكز العلمية والجامعات التونسية.
- عدم القدرة على التحكم في الموضوع في البداية بسبب تداخل الوقائع والأحداث وتضارب الأقوال في بعض المرات، وهو ما صعب فرزها.
- صعوبة تحقيق التوازن بين صفحات الفصول، خاصة ما تعلق بالفصل الأول والثاني، نظرا تعدد الأساليب التي اتبعتها فرنسا بتونس.

وفي الأخير لا يسعنا إلى أن نحمد الله جلّ وعلاحمدا كثيرا مباركا على إتمام هذا العمل، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا بصغيرة أو كبيرة في إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر أستاذتنا المشرفة "**حرشوش كريمة**" التي لا يمكننا أن نوفيها حقها علينا، لما قامت به خلال هذا الموسم الدراسي من إرشاد وتوجيه وتشجيع.

محمد الأمين، عقبة، بتاريخ: الخميس 26 ماي 2022م.

الفصل التمهيدي:

I. الأوضاع العامة في تونس خلال القرن التاسع عشر وفرض الحماية الفرنسية على تونس.

أ. الأوضاع العامة في تونس (1837م-1881م).

ب. فرض الحماية الفرنسية على تونس.

قامت الدولة الحسينية على أنقاض نظام الأسرة المرادية منذ سنة 1705م، ودامت إلى سنة 1956م، – وإن كان هذا الحكم صورياً –. وعرفت البلاد التونسية في عهد الأسرة الحسينية عملية إصلاح للنهوض بالبلاد والعمل على تطويرها في مختلف المجالات، غير أن هذا الأمر ترتبت عنه الكثير من النتائج التي اتخذت منها فرنسا ذريعة للتغلغل داخل نظام الحكم في تونس وزيادة نفوذها الاقتصادي والاجتماعي، وبهذا تتمكن فرنسا من إحكام سيطرتها على البايات التونسيين من أجل تحقيق مشاريعها وإضعاف البلاد وتطبيق سياساتها الاستعمارية وبسط نفوذها فيما بعد باسم الحماية، من خلال التوقيع على معاهدتي باردو والمرسى.

أ. الأوضاع العامة في تونس (1837م–1881م):

شهدت البلاد التونسية خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، تطورات هامة تمثلت في إقرار إصلاحات في العديد من الجوانب، والتي سيكون أثرها كبيرا على المستوى البعيد، وهو ما سينعكس على سيادة البلاد، ويسهم في تغلغل العنصر الأوروبي بالبلاد، كما ينعكس أيضا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد التونسية.

أ.1. الأوضاع السياسية:

حاول بايات تونس في مطلع القرن التاسع عشر ميلادي، تبني حركة إصلاحية مشابهة للحركات الإصلاحية التي عرفتها تركيا في عهد السلطان "عبد المجيد الأول"[1]، بهدف تطوير الدولة وإقامتها على أسس الحضارة الحديثة، فأراد بعض أولئك البايات سلوك نفس الطريق، وخاصة بعد احتكاكهم بالدول الأوروبية نتيجة الاتفاقيات التجارية التي عقدتها تونس معها، وكان "أحمد باي"[2] أول من تبنى سياسة المشاريع الإصلاحية التي اتخذت مظاهر متعددة خلال عهود ثلاثة والمتمثلة في:

- إصلاحات الباي أحمد (1837م–1855م).

[1] **عبد المجيد الأول**: سلطان عثماني إصلاحي حكم الدولة العثمانية من عام 1839م وحتى عام 1861م، صدرت في عهده تشريعات إصلاحية اجتماعية وسياسية رئيسية، أبرزها التنظيمات الخيرية التي بموجبها أعلنت المساواة بين جميع المواطنين ومنح الرعايا المسيحيون الحقوق السياسية والدينية... **للاستزادة ينظر**: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، د ط، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د ت، ص853

[2] **أحمد باي**: ولد المشير أحمد باي في 02 ديسمبر 1806م، وتتلمذ على يدي الشيخ الخطيب أبي العباس أحمد السنّان، كما تعلم اللغة التركية بالإضافة إلى تعلمه نطق اللغة الإيطالية، تم بَيعتُه لتولي حكم البلاد التونسية في 10 أكتوبر 1837م من طرف ابن عمه والوزير الكبير أبو الربيع سليمان كاهية، قام بالعديد من الإصلاحات شملت عدة ميادين، توفي سنة 1855م... **للاستزادة ينظر**: أحمد بن أبي الضيّاف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان**، د ط، مج2، ج4، تح: لجنة من وزارة الثقافة التونسية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م، ص11.

- إصلاحات الباي محمد(1855م-1859م)[1].
- إصلاحات الباي محمد الصادق (1859م-1882م).

أ.1.1. إصلاحات المشير أحمد باي (1837م-1855م):

لقد كان "أحمد باي" صاحب عزيمة جادة على الإصلاح حيث قام بمحاولات للتحديث مقتدياً بإنجازات الأوروبيين في العديد من المجالات، كتنظيم الجيش من خلال سنِّ نظم عسكرية حديثة، تتمثل في إنشاء المكتب الحربي بباردو والاهتمام بتطوير الأسطول البحري التونسي، وهذا نظرا لميوله للجانب العسكري[2]، واهتم بالقضاء على تجارة الرقيق لإحلال تنمية شاملة في المجتمع التونسي، وكذلك سعيُه إلى تطوير ورعاية مؤسسات الثقافة العربية الإسلامية مثل تطوير برامج التعليم بجامع الزيتونة، وتطوير أجهزة الحكم والإدارة " الوزارات، الولايات، القضاء" ومن مظاهر هذه الإصلاحات التي قام بها:

أ.1.1.1. إنشاء المكتب الحربي بباردو 1840م:

انكبّ "أحمد باي" على إصلاح الجيش النظامي وتنظيم الجيش، فقد أعطى كامل عنايته لترتيب الجند على النمط الحديث، حيث قام بإنشاء المكتب الحربي بباردو في 05 مارس 1840م، الذي كان عبارة عن مدرسة للعلوم والتعبئة الحربية، وكان يهدف من إنشائه إلى تعليم ما يلزم العسكر النظامي،

---

[1] **محمد باي:** تولى حكم تونس خلال فترة (1855م-1859م)، صدر في عهده قانون عهد الأمان سنة 1857م، وقام بتقليص الجيش، ولم يكن لديه فكري كبير كسابقه "محمد باي"... **للاستزادة ينظر:** الشيباني بنبلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859م-1882م)**، د ط، تق: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، 1995م، ص58.

[2] نصيرة نواصر، صالح بوسليم، **دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي والمواقف الدولية من فرض الحماية (1881م)**، مجلة البحوث التاريخية، مج5، ع1، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، جوان 2021م، ص161.

وتعليم اللغة الفرنسية حيث أن معظم أسانيد العلوم الحربية وكتبها دونت باللغة الفرنسية، كما استنجد بأساتذة من أبرع ضباط تركيا وفرنسا وإيطاليا لتطوير المدرسة الحربية[1].

كما أسندت رئاسة هذا المكتب الحربي للمستشرق الإيطالي "ألاي كالي قارس Alai kali kars"[2] الذي كان يدير مدرسة حربية باسطنبول قبل توليه رئاسة المكتب، كما كان للفرنسيين نصيب كبير في التدريس بالمكتب الحربي إلى جانب الإيطاليين، بالإضافة إلى التونسيين الذين انتُخِبوا من أعيان المدرسين لأجل تدريس اللغة العربية والعلوم الشرعية أمثال: الأديب البليغ "أبو الثناء محمد قابادو" والشيخ "محمد البشير التواتي" وغيرهم من العلماء المعاصرين[3]، واعتنى "أحمد باي" بهذا المكتب من خلال دعمه المادي وزياراته المتكررة وثنائه على التلاميذ المتفوقين وترغيبهم في اكتساب المعارف.

أ.2.1.1. تقوية الأسطول التونسي:

عمد "أحمد باشا باي" في محاولة منه إلى تقوية الأسطول البحري لتونس، وفي هذا الشأن قام بشراء اثنتي عشرة باخرة حربية بالإضافة إلى بارجة كبيرة تسمى "الحسينية"، وقام بإنشاء مرسى حربي "بغار الملح" الذي كلّف الخزينة التونسية أموال طائلة، كما عزز ذلك بإنشاء مصانع للأسلحة ودار لصناعة السفن "بحلق الوادي"، على غرار آلات الدفاع والمستودعات التي تم شحنها بالذخائر الحربية[4]، وللإشارة هنا فإن تونس لم تملك إلا عددا قليلا من المراكب الحربية والتجارية، التي لم تكن لها

---

[1] **للاستزادة ينظر:** حسن حسيني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، تق وتح: حمّادي السّاحلي، ط ج، دار الجنوب للنشر، تونس، 1994م، ص138. **وينظر:** أحمد بن أبي الضيّاف، إتحاف أهل الزمان، مج2، ج4، المصدر السابق، ص36.

[2] **ألاي كالي قارس:** مستشرق إيطالي وهو أول من ترأس المكتب الحربي بباردو، وبقي مديرا للمكتب مدة ثلاثة عشر سنة، كما كان من أركان حرب الجيش العثماني ضد محمد علي في الشام... **للاستزادة ينظر:** الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، المرجع السابق، ص56.

[3] حسن حسيني عبد الوهّاب، خلاصة تاريخ تونس، المصدر السابق، ص138.

[4] **للاستزادة ينظر:** نصيرة نواصر، صالح بوسليم، دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي، المرجع السابق، ص162. **وينظر:** حسن حسيني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، المصدر السابق، ص139.

أهمية كبيرة بسبب قلة تجهيزاتها وسوء حالتها وقلة استخدامها، بحيث اقتصرت مهمتها في تموين الجنود الذين يسهرون على حراسة بعض الجزر والحصون.

أ.3.1.1. عتق المماليك:

أصدر المشير "أحمد باي" أمرا في كامل التراب التونسي يقضي بعتق المماليك، ومنع بيع الرقيق بالإيالة، وهذا إيمانا منه أن الحرية هي أساس الحضارة الراقية، وقد سبق هذا الأمر مجموعة من الأوامر ساهمت في التدرج والوصول إلى هذا القرار، حيث صدر في 1841م أمر يمنع بيع الرقيق في الأسواق وهدم كل الأماكن التي يتم بيعهم فيها، كما تبعه صدور أمر آخر في ديسمبر 1842م يقضي بأن المولود في البلاد التونسية «حرّ لا يباع ولا يشترى»، كما أثنت الدول الأوروبية من خلال قناصلها على هذا الصنيع الذي يمثل قمة الحضارة والرقي[1].

كما تميز أيضا عهد "أحمد باي" بإصلاح الجانب التعليمي والديني، حيث حاول تنظيم ووضع أسس وقواعد للتعليم بجامع الزيتونة، فقام بِوقْفِ دَخْلِ بيت المال لصالح المدرسين بجامع الزيتونة الذين بلغوا ثلاثين مدرساً، كان نصفهم من أهل المذهب المالكي وكان النصف الآخر من أهل المذهب الحنفي، كما قام بإثراء خزائنه بالكتب والمصنفات القيّمة[2]، ولقد حاول "أحمد باي" وضع مشروع يهدف إلى التغيير الجذري في حياة الشعب التونسي، غير أن هذه الإصلاحات ساهمت في إفلاس خزينة الدولة بسبب النفقات الخيالية التي لم تحقق نتائج على المدى البعيد، حيث قام بإثقال كاهل الشعب بالضرائب وهذا ما أثر سلبا على الإصلاحات.

أ.2.1.1. إصلاحات محمد باي (1855م–1859م):

تولى "محمد باي" حكم البلاد التونسية ووراثة العرش الحسيني بطريقة سلسة منذ سنة 1855م، ولم يكن لهذا الباي تكوين فكري، فهو يختلف عن سلفه الذي كان له من الطموح والعمل ما يؤهله

[1] أحمد بن أبي الضيّاف، إتحاف أهل الزمان، المصدر السابق، ص ص86، 87.

[2] حسن حسيني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، المصدر السابق، ص141.

للحكم، حيث أوقف العمل بسياسة التوسع في المشاريع الإصلاحية بحجة إرهاقها للخزينة، واكتفى بإدخال الطباعة إلى تونس، وجرّ المياه في الأنابيب إلى العاصمة، في حين كانت أموال الخزينة تنفق بإسراف على بذخ أسرته وحاشيته، وقد قدم عدة إصلاحات تمثلت في إصداره لقانون عهد الأمان الذي اشتهر به في فترة حكمه، كما خطى خطوة أخرى في هذه الإصلاحات تمثلت في تقليص عدد الجيش التونسي، وساهم في تسهيل المعاملات الثقافية خدمة للعلم والعلماء[1]، ومن أهم منجزات هذا الباي:

أ.1.2.1. إصدار قانون عهد الأمان:

يعتبر هذا القانون أهم حدث في البلاد التونسية خلال فترة حكم "محمد باي"، حيث صدر هذا القانون في 09 سبتمبر 1857م، فكان بذلك شبه دستور موجه لجميع سكان البلاد على اختلاف مذاهبهم، حيث نص على حرية الدين والمساواة من حيث الحقوق العامة، وقد بُنيَ هذا القانون على أحد عشر قاعدة أصولية[2]، وقد أصدر تحت ضغط القناصل الأوروبيين بتونس على خلفية الحكم على أحد اليهود بالإعدام، الأمر الذي انزعجت منه الجالية الأوروبية مطالبين بأن تكون لهم ضمانات تحمي حريتهم، وساهم في صياغته الشيخ "أحمد بن أبي الضيَّاف"[3]، وتقرر العمل بهذا القانون بحضور المجلس الشرعي وأعيان الدول والقناصل وكبير الأساقفة والرهبان وأحبار اليهود وغيرهم من الحاضرين[4].

---

[1] الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، المرجع السابق، ص58.

[2] حسن حسيني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، المصدر السابق، ص ص141، 142.

[3] **أحمد بن أبي الضيّاف**: ولد سنة 1804م ساهم في الإصلاحات التونسية من خلال قانون عهد الأمان ودستور 1861م، قام محمد الصادق باي بترقيته إلى رتبة أمير أمراء وعيّن في خطة وزير... **للاستزادة ينظر**: الصادق الرّمرلي، **أعلام تونسيُّون**، ط1، تق وتعر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص ص71، 75.

[4] **للاستزادة ينظر**: صالح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر– تونس– المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993م، ص166. **وينظر**: أحمد بن أبي الضيّاف، إتحاف أهل الزمان، المصدر السابق، ص240.

تمحورت بنود هذا القانون[1] في تأكيد الأمان لكامل السكان على اختلاف الدين والعرق، والمساواة بين أهل البلاد والأجانب في دفع الضرائب وضمان حقوق الأجانب في البلاد التونسية، وقد منح هذا القانون الحق للأجانب في الملكية العقارية ومنحَ الأجانب أيضا حق ممارسة التجارة بالبلاد[2]، وقد جاء هذا القانون وقواعده مجحفة في حق الرعية والبلاد حيث منح الأجانب حق تملك الأرض، وهو ما سيمثل نقمة على البلاد ويفتح عليها باب التغلغل الأوروبي وخاصة الفرنسي واستنزاف ثرواتها.

تلا صدور قانون عهد الأمان في السنة الموالية 1858م أوامر أخرى من الباي كان من أهمها إنشاء مجلس بلدي، يهتم بتوسيع الطرق وتنظيم المدينة وإنارتها، وتشكل أعضاؤه من أعيان البلاد حيث تقلد رئاسة المجلس البلدي "أبا عبد الله حسين" أحد أعيان المماليك، الذي بدأ بتطوير العمران وتنظيمه خاصة في المدينة وقام المجلس البلدي بالاهتمام بالجانب الجمالي من خلال تزيين حافات الطرق بأشجار الزينة التي تم اقتناؤها من خارج البلاد بمبالغ باهظة وهذا في إطار تمدين الشعب على الطريقة الأوروبية[3].

أ.2.2.1. التقليص من الجيش:

أقدم "محمد باي" على الإنقاص من الجيش حيث كان غير راض من سياسة سابقه "أحمد باي" العسكرية، فقد رأى أن الجيش يستنزف إيرادات البلاد المالية، وحافظ على جزء من الجيش متحججا في ذلك بأنه يكفي لتغطية الأمن واستتبابه في البلاد، وأن البلاد في حاجة إلى العمران والبناء أكثر

[1] يعتبر قانون عهد الأمان بمثابة قانون أساسي لضمان حرية الأفراد إلا أن معظم مواده صيغت لترسيخ النفوذ الأوروبي بتونس، ومنح الأوروبيين الحق الكامل في المواطنة والمساواة ومنحهم امتيازات اقتصادية واسعة بدون قيود... **للاستزادة ينظر**: الملحق رقم 01، ص107

[2] عبد الكريم عزيز، **نضال شعب أبيّ 1881م–1956م**، د ط، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001م، ص31.

[3] أحمد بن أبي الضيّاف، إتحاف أهل الزمان، مج2، ج4، المصدر السابق، ص255.

من حاجتها إلى الجنود، وقد أبقعلى ما يقارب خمسة آلاف جندي وقام بتسريح حوالي تسعة آلاف وسبع مائة جندي من الجيش في سنة 1858م، فأصبح الجيش بذلك مكونا من ثلاث فرق فقط[1].

ومن مآثر "محمد باي" وأعماله في خدمة العلم والعلماء، اهتمامه بتطوير العلوم في مختلف التخصصات، كما اهتم بالعلماء في توفير متطلباتهم وحاجياتهم ودفع أجورهم واهتم بالمتعلمين من خلال المأكل والمشرب...، فقد اشتهر في عهده العديد من أهل العلم أمثال شيخ الإسلام "محمد بيرم الرابع" والقاضي "الطاهر بن عاشور الجد" والأديب "محمد قابادو" وغيرهم من العلماء، وقد توفي "محمد باي" في 22 سبتمبر 1859م ليخلفه بعد ذلك أخوه "محمد الصادق باي"[2].

أ.3.1. إصلاحات محمد الصادق باي (1859م–1882م):

بعد وفاة "محمد باي" تولى أخوه "محمد الصادق باي"[3]حكم البلاد التونسية، وقد توطدت العلاقات بين تونس وفرنسا في عهد "محمد الصادق"، وهو كسلفه متحمس للتجديد والإصلاح، غير أنه كان يعتمد في تنفيذ مشاريعه على الاستدانة من الدول الأوروبية، وقد استخدمت فرنسا تلك الديون كجسر للتدخل في شؤون تونس الداخلية وتسيير جهازها الحاكم، واستهل حكمه بعزم كبير على الإصلاح من خلال إصداره العديد من القرارات ففي 21 مارس 1860م أصدر أمرا يتعلق بالخدمة العسكرية، وقام بمحاولة ضبط وتنظيم شؤون الوزارة الكبرى من خلال أمرٍ أصدره في 27

[1]الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، المرجع السابق، ص ص58، 59.

[2]حسن حسيني عبد الوهّاب، خلاصة تاريخ تونس، المصدر السابق، ص142.

[3]**محمد الصادق باي**: ولد في 7 فيفري 1813م، تولى حكم البلاد التونسية في 23 ديسمبر 1859م ودام حكمه للبلاد اثنتين وعشرين سنة، قام بإصلاحات في فترة حكمه كان من أهمها إعلان دستور 1861م الذي كان أول دستور للبلاد، كما حدث في عهده التدخل الفرنسي على تونس وتوقيع معاهدة باردو 1881م... **للاستزادة ينظر**: الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، المرجع السابق، ص65، 67.

فيفري 1860م، وإصدار قرار في 20 جويلية 1860م القاضي بإنشاء المطبعة الرسمية، إضافة إلى إصدار جريدة الرائد التونسي التي كانت عبارة عن جريدة أسبوعية ناطقة باللغة العربية[1].

وفي سنة أبريل 1861م قام "محمد الصادق باي" وبفضل جهود "خير الدين باشا"[2] بإقرار دستور يعد أول دستور للبلاد، حيث قام بتطبيق ما جاء في قانون عهد الأمان، الذي تبنى من خلال مواده مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإقامة نظام برلماني وتأسيس مجلس تشريعي يملك صلاحيات واسعة، كما قام بتنظيم الإدارات المركزية والبلديات والمحاكم الشرعية بالإضافة إلى تنظيم الأوقاف، وضمان حقوق الفلاحين، وتنظيم مناهج التعليم بجامع الزيتونة وتأسيس مدرسة تهتم بتلقين العلوم الحديثة واللغات الأجنبية سميت هذه المدرسة بالمدرسة الصادقية[3].

لم يلقى هذا الدستور ترحيب الدول الأوروبية وممثليهم خاصة القناصل الفرنسيين، حيث كان موقفهم من هذا الدستور عدم تقبلهم فكرة وقوف رعاياهم أمام المحاكم التونسية، وهذا يقدم لنا فكرة عن كمية الاحتقار والبغض الذي تكنه الدول الأوروبية للبلاد التونسية، كما أن موقف علماء الدين من هذا الدستور وقانون عهد الأمان الذي سبقه هو الحياد حيث اعتبروا أنها مسألة سياسية وليست مسألة شرعية، كما رأى التونسيون أن هذه القوانين جاءت لرفع مركز اليهود في البلاد[4].

لقد أفسد التَّوجه الإصلاحي للباي "محمد الصادق" مَيلُه إلى العابثين بمصالح البلاد والمهتمين بأحوالهم الشخصية غير مهتمين بالمصلحة العامة، حيث كانوا حجر عثرة في طريق الإصلاح وتطوير

---

[1] حبيب حسن اللولب، **الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع3، جامعة الحاج لخضر باتنة1، باتنة، الجزائر، جانفي 2017م، ص47.

[2] **خير الدين باشا**: ولد سنة 1822م عين وزيرا للبحرية سنة 1857م عرف بنزعته الإصلاحية، شارك في برنامج الإصلاح المنبثق في عهد الأمان ودستور 1861م... **للاستزادة ينظر**: عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبيّ، المرجع السابق، ص38.

[3] حبيب تامر، **هذه تونس**، د ط، مطبعة الرسالة، تونس، د ت، ص23.

[4] صالح العقاد، المغرب العربي، المرجع السابق، ص167.

البلاد، من أمثال "مصطفى خزنه دار"[1] الذي استغل منصبه في الوزارة الكبرى وقرّب الباي منه لتأمين الأموال لحسابه الخاص، واقتراضه الأموال باسم تونس من فرنسا وتجار البلاد، حيث اقترض سنة 1862م من تجارِ اليهود والجالية الأوروبية وسكان البلاد ما قيمته ثمان وعشرين مليون فرنك بفائض يصل إلى اثنتي عشرة بالمائة، وفي سنة 1863م قام بقرض ثانٍ قيمته حوالي تسع وثلاثون مليون فرنك بفائض وصل إلى سبعة بالمائة، غير أن ما وصل إلى الخزينة التونسية من هذا القرض تمثل في 5.6 مليون فرنك فقط[2].

بعد استفحال الأزمة المالية التي لحقت البلاد قرر الباي رفع ضريبة الإعانة[3] رغم اعتراض أعضاء مجلسه الخاص و"خير الدين باشا"، بحيث ارتفعت قيمة الضريبة من 36 إلى 72 ريال في سبتمبر 1864م[4]، فكانت بالنسبة للسكان والمزارعين الصغار بمثابة التعجيز الذي قابله غضب من السكان أشعل ثورة كبرى، منددة بالوضع الذي يعيشه السكان بقيادة "علي بن غداهم"، فقد كانت بمثابة المفاجئة للحكومة التونسية والباي ففي ظرف أسابيع قليلة شملت كامل تراب البلاد، حيث نادت الثورة من خلال شعارها «كفانا مجبى ومماليك ودستور»، حيث طالب "علي بن غداهم" بإلغاء الضرائب والحد من النفوذ الأجنبي[5].

[1] **مصطفى خزنه دار**: يوناني الأصل والولادة، ولد سنة 1817م، تولى الوزارة الكبرى والخارجية في عهد محمد باي وتميزت سياسته بالنفوذ المطلق في سياسة الدولة، وقد اعتبر الحائك لخيوط الأزمة الاقتصادية في البلاد... **للاستزادة ينظر**: الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، المرجع السابق، ص68.

[2] نصيرة نواصر، صالح بوسليم، دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي، المرجع السابق، ص171.

[3] **ينظر**: الملحق رقم 02، ص109.

[4] حسن حسيني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، المصدر السابق، ص144.

[5] لقد ساهمت الثورة في فتح باب التدخل الأوروبي والعثماني في الشأن الداخلي للبلاد التونسية، حيث تم إرسال أساطيل إلى المياه التونسية هدفها حسب زعم حكوماتها حماية رعاياها من انفلات الأمن الذي تشهده تونس، ورغم عدم نجاح الثورة إلاّ أنها أظهرت حيوية الشعب التونسي وعمق إحساسه الوطني.

كما طالب بعزل الوزير الأكبر بسبب التلاعب بأموال الدولة[1]، فقد ذاق السكان ذرعا من الإصلاحات التي لم يستفيدوا منها، غير أن هذه الثورة تم إخمادها في سنة 1866م ودفعِ زعيمها على الاستسلام، وقد توفي "علي بن غداهم" في 11 أكتوبر 1867م وإلقاء القبض على أغلب شيوخ القبائل بالبلاد ممّن ساعدوه[2].

بعد التدهور الاقتصادي والمالي جراء السياسات الفاشلة والفساد الذي عمّ البلاد، قامت فرنسا بالتدخل في شؤون البلاد بحيث اقترحت تأسيس لجنة مالية تهدف إلى تسوية الديون التونسية، وقد ترأس "خير الدين باشا" هذه اللجنة ومساهمته في تصحيح الأوضاع المالية للدولة ومحاولة تصفية الديون العامة للبلاد، الأمر الذي جعل الباي يقوم بتعيينه وزيرا أكبراً للبلاد في 1873م، وقد بقي في هذا المنصب حتى سنة 1877م[3].

وخلال فترة توليه الوزارة بادر "خير الدين" بإصلاحات هامة تمثلت في محاولته تنظيم مؤسسات الدولة من خلال وضع أناس أكفاء في مؤسسات الدولة، وإقرار قوانين كثيرة لتنظيم الاقتصاد في البلاد وتنظيم القضاء بحيث طمح إلى تحويل الأحكام الفقهية إلى شكل قانوني حديث بهدف توحيد فقه القضاء، لكن كثرة العراقيل التي أثيرت في وجه "خير الدين" وحكومته بهدف إزاحته ودفعه إلى الاستقالة عن الحكم، جعلته يغادر البلاد دون عودة[4].

---

[1] جان غانيان، **أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية**، د ط، ب5، تر: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965م ص ص11، 12.

[2] خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، د ط، تق: محمد الحدّاد، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، 2012م، ص36.

[3] حسن حسيني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، المصدر السابق، ص146.

[4] خير الدين التونسي، أقوم المسالك، المصدر السابق، ص39.

أ.2. الأوضاع الاقتصادية:

شرع البايات الحسينيين مطلع القرن التاسع عشر ميلادي في جلب الخبراء الأجانب ومنحهم امتيازات في العديد من المشاريع، كإنشاء سكك الحديد وإقامة خطوط التلغراف، وهو ما زاد من نشاط الجاليات الأجنبية في تونس، وتدخل القناصل الفرنسيين لحماية مصالحهم والضغط على البايات ودفعهم للاستدانة من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، وبهذا بدأ التغلغل الفرنسي في شؤون البلاد الداخلية لحماية مصالحها وامتيازاتها[1].

أ.1.2. الزراعة:

لقد تميزت الحالة الزراعية في البلاد التونسية قبيل الحماية الفرنسية بالازدهار، وبالأخص في الجهة الشمالية والشرقية من تونس، وذلك بسبب خصوبة أراضيها وتعرضها للأمطار الشتوية، فقد شبّهها "دوفايري Duveyrier" سنة 1881م بمناطق جنوب أوروبا الخصبة، وكتب "بول كامبون Paul Cambon" في سنة 1882م، قائلا: «...إن موارد الإيالة هامة وإن خصوبة المناطق الساحلية والوطن القبلي والأعراض والساحل وجزيرة جربة تفسر الشهرة التي تتمتع بها في هذا المجال "افريكا" ونوميديا عند الرومان...، فالساحل وجزيرة جربة يتمتعان بخصوبة لا وجود لنظيرها في أية مقاطعة فرنسية...»[2]، وهذا القول يقدم لنا صورة واضحة عن المناطق الزراعية الخصبة في البلاد التونسية بحيث اشتهرت هذه المناطق بالزراعة وخدمة الأرض.

لقد كانت زراعة الحبوب كالقمح والشعير تحتل المرتبة الأولى من حيث الإنتاج، فقد استحوذت على جل الأنشطة الزراعية والمساحات المزروعة في البلاد التونسية، وكان الإنتاج الإجمالي للبلاد من الحبوب قبيل الحماية الفرنسية يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين قنطار، غير أنّ الأراضي الخصبة كانت

[1] محمد مداح، محمد بليل، **رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م**، مجلة عصور الجديدة، مج10، ع4، الجزائر، 2020م، ص337.

[2] علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، د ط، تعر: عمر بن ضو وآخرون، سراس للنشر، تونس، 1986م، ص17.

تحت أيدي فئة قليلة مقربة من الباي تمثّل أغلبهم في المماليك، وقد اشتهرت المنطقة الساحلية بغرس أشجار الزيتون حيث بلغ إنتاج زيت الزيتون في منطقتي "سوسة والمنستير" سنة 1880م حوالي مائة وأربعين ألف هكتولتر، فيما قُدّر إجمالي إنتاج البلاد بحوالي مائتين وعشرة آلاف هكتولتر، واشتهر جنوب البلاد بواحات النخيل فقد وصل الإنتاج السنوي من التمور بين مائتي ألف وثلاث مائة ألف قنطار، غير أن غالبية السكان كانت تعيش في الفقر فقد كان المستفيد المسيطر هو السلطة وحاشية الباي[1].

أ.2.2. الصناعة والتجارة:

كان لتربية المواشي في اقتصاد البلاد دور مهم فقد استطاعت توفير مواد أولية كالصوف والجلود للصناعات العتيقة، فقد كانت مصدر رزق لكثير من السكان في القيروان وغيرها من المدن، حيث اشتهرت البلاد التونسية بالعديد من الحرف كصناعة الأقمشة والشاشية والمعادن كما امتهنوا الصباغة...، غير أن هذه الصناعات عرفت تدهورا وركودا قبيل الحماية الفرنسية، فقد غزت المنتجات الأوروبية والتي كانت معفاة من الضرائب المحلية على عكس المصنوعات التونسية المحلية[2].

لم تستطع الحكومة التونسية الحدّ من دخول البضائع إلى البلاد بسبب نظام الامتيازات الذي تتمتع به بعض الدول الأوروبية، حيث اجتاحت عديد المنتجات الأوروبية السوق التونسية كأقمشة الحرير الفرنسية والإنجليزية، الأمر الذي سبب الإفلاس للعديد من الحائكين التونسيين.

وانخفضت المبادلات التجارية بين البلاد التونسية والدول الأجنبية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تراجعت صادرات "الشاشية" في سنة 1875م إلى أقل من مائتين وخمسين ألف فرنك، بعد أن كانت تتعدى ثلاثة ملايين فرنك خلال فترة 1861م و1863م، وهذا عائد إلى

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص18.

[2] محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعر: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م، ص96.

المنافسة التي كانت تلقاها هذه الصناعة في أسواقها المعتادة كتركيا وإفريقيا الشمالية ومصر، أين وجدت الطرابيش الفرنسية والمجرية النمساوية رواجاً كبيرا، كما دفعت المنافسة الأجنبية بالتجار المحليين إلى العزوف عن التصدير ليصبح مجال المبادلات حكرا على تجار (مرسيليا وجنوه)، كما انضم إليهم التجار اليهود الذين استغلوا الأزمة المالية التي تمر بها البلاد لتحقيق الثراء[1]، وتجدر الإشارة هنا أن جميع الأوروبيين المقيمين بالبلاد التونسية حصلوا على امتيازات عديدة، وكانوا يخضعون للقوانين المعمول بها في بلدانهم.

أ.3.2. الأزمة المالية بالبلاد:

عرفت تونس خلال ستينيات القرن التاسع عشر تدهورا اقتصاديا واختناقا ماليا أثقل كاهل البلاد، حيث تسببت في قسم كبير من هذه الأزمة تلك الإصلاحات التي أقرّها البايات التونسيون وقسم آخر من هذا الوضع ساهم فيه بعض الوزراء الذين كان لهم تأثير كبير في سياسة الدولة، كأمثال مصطفى خزنه دار، الذي كان شديد التأثير على الباي مستغلا منصبه لجمع الأموال لنفسه، غير مهتم بالمصلحة العليا للبلاد[2].

وقد تدفق على تونس عدد كبير من الأجانب للاستثمار في تونس في ظلِّ ما كفِله دستور 1861م لهم من حقوق، وممارسة كل من إنجلترا وفرنسا ضغطا على تونس والتدخل في شؤونها الداخلية، الأمر الذي جعل الرعايا الأجانب يسهمون في تدهور اقتصاد البلاد واستنزاف ثرواتها وأموالها، وتراكم الديون التي لم تجد طريقا للخلاص منها، وكذلك المنافسة القوية للبضائع الأجنبية على حساب المنتج التونسي، ما ساهم في نزيف العملة والذهب إلى الخارج[3].

---

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص19.

[2] نهاية محمد صالح الحمداني، **الحركة الوطنية التونسية 1881م–1920م**، ط1، دار المعتز للشر والتوزيع، عمان، 2016م، ص17.

[3] شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا– تونس– الجزائر– المغرب)**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1977م، ص290.

إنّ المتمعن في الوضع الاقتصادي والمالي لتونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي، يدرك خطورة المستوى الذي وصل إليه هذا الوضع نتيجة الإصلاحات غير المدروسة والتي استفاد منها الأجانب بشكل خاص، وهو ما ساهم في فقدان السيادة التونسية من خلال تشكيل اللجنة المالية الدولية تحت إشراف الدول الأوروبية (فرنسا وإيطاليا وإنجلترا)، حيث قسّمت هذه اللجنة مداخيل البلاد إلى قسمين فخُصص القسم الأول منها على نفقات الدولة والقسم الثاني خُصص لتسديد الديون[1]، وقد كانت هذه اللجنة تمثل غطاءا لصراع دبلوماسي واقتصادي الغرض منه الاستيلاء على البلاد التونسية، والذي انتهى باستيلاء فرنسا على تونس بعد تنازل بريطانيا وتأييد ألمانيا لها خلال مؤتمر برلين سنة 1878م.

أ.3. الأوضاع الاجتماعية:

أسفرت الأوضاع الاقتصادية المتردية بفعل الإصلاحات إلى تدهور أحوال المجتمع التونسي، وقد تشكلت في تونس عناصر جنسية مختلفة باختلاف طرق وفودها، ساهمت في تكوين المجتمع التونسي الحديث.

أ.1.3. تركيب المجتمع التونسي:

كان المجتمع التونسي عبارة عن خليط من الأجناس والطوائف التي شكلته حيث يتكون مما يلي:

- **السكان الأصليّين:**

تتوزع هذه الفئة على ثلاث مناطق كبرى هي المدينة والريف والصحراء، ويقدر عددهم الإجمالي بحوالي المليون ونصف المليون نسمة، وكان سكان المدن يقتاتون على الحرف البسيطة والتجارة، وأما سكان الريف فكانوا مزارعين بسطاء يعيشون في عزلة تامة عما يجري خارج قراهم ومزارعهم، وكان

[1] **للاستزادة ينظر:** عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبيّ، المرجع السابق، ص44. **وينظر:** علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص10.

سكان البدو يساعدون الفلاحين في المناطق الريفية على الزراعة، غير أنهم يفرّون إلى الصحراء عند حدوث الجفاف أو الزيادة في الضرائب[1]، وترجع أصولهم إلى البربر والفينيقيين وحتى القبائل العربية[2].

- **الأتراك العثمانيون:**

مثّلت هذه الفئة الطبقة الحاكمة في البلاد، فقد اشتملت على شخصيات سامية مبعوثة من السلطان العثماني، وضباط الإنكشارية الذين تأصّلوا بالبلاد، وقد تمركزت هذه الطبقة في المدن ودائما ما كانت تنظر إلى السكان الأصليين بنظرة الاحتقار حتى أنها كانت تتعدى عليهم[3].

- **المماليك:**

هم فئة الرقيق البيض ذوي أصول يونانية وجورجيّة...، وتم شراؤهم من طرف الأتراك في سن صغيرة، غير أنهم تقلّدوا مناصب عليا في البلاد خلال القرن التاسع عشر ميلادي، أمثال: "الوزير مصطفى خزنه دار" و"المصلح خير الدين باشا"، وامتلكوا أخصب الأراضي في البلاد[4].

- **اليهود:**

استقرّوا في المدن والأرياف، منهم اليهود الذين استوطنوا البلاد منذ القديم وهم يمثلون غالبية اليهود في البلاد، ومنهم اليهود الأوروبيين الذين هربوا من إسبانيا خوفا من التعذيب، وقد اشتهروا بممارسة التجارة وخاصة تجارة الذهب والفضة، والمعروف عن يهود المدن أنهم أقل تسامحا وأشد بغضا للمسلمين والمسيحيين[5].

---

[1] سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي**، د ط، الشركة العالمية للكتاب، بيروت (لبنان)، 1993م، ص17.

[2] حسن محمد جوهر، **تونس (شعوب العالم)**، د ط، دار المعارف، مصر، 1961م، ص55.

[3] محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، المرجع السابق، ص ص69، 70.

[4] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص18.

[5] حسن محمد جوهر، تونس (شعوب العالم)، المرجع السابق، ص ص57، 58.

- **الزنوج:**

هم ذوي البشرة السوداء من أصل إفريقي، تم جلبهم من بلدانهم وبيعهم في أسواق الرقيق، وغالبا ما كانوا خدما أو مزارعين لأصحابهم، غير أنه تمت معاملتهم باحترام دون تفاضل ولا تفرقة ما دام الإسلام يجمع بين البشر[1].

- **الأوروبيون:**

أغلبهم من التجار الفرنسيين والإيطاليين والإنجليز والمالطيين الذين اختلطوا بسكان البلاد، وكان للأوروبيين المقيمين بتونس امتيازات اقتصادية، كما أنهم لا يخضعون للمحاكم التونسية وإنما تسري عليهم قوانين بلدانهم...[2].

أ.2.3. الآثار السلبية للمشاريع الإصلاحية:

عاشت البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي تدهورا كبيرا تسببت فيه كثرة الضرائب التي أثقلت كاهل الشعب، الأمر الذي نتج عنه انتفاضات منددة بالوضع كان في مقدمتها ثورة علي بن غداهم سنة 1864م، وانتشار الأوبئة التي فتكت بالبلاد كالطاعون ومرض الكوليرا الذي أهلَك خُمس أهالي تونس، والذي يعبر عنه أحمد بن أبي الضيّاف بقوله:«... ظهر في المملكة التونسية مرض وبائي يعبّر عنه في أرض الحجاز بالريح الأصفر، وأصله من أراض الهند، وعبر عنه في بلادنا بالكوليرة، وتُلقيَ هذا الاسم من أطباء الإفرنج وصورته، والعياذ بالله، أن يصيب الإنسان إسهال وقيء، فيصفرّ لونه ويسوّد، فيموت في ساعات أو قليل من الأيام، وقلّ من ينجو...»[3].

[1] حسن محمد جوهر، تونس (شعوب العالم)، المرجع السابق، ص79.

[2] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص ص19، 20.

[3] أحمد بن أبي الضيّاف، إتحاف أهل الزمان، مج2، ج4، المصدر السابق، ص ص128، 129.

كما انتشرت ظاهرة النهب في البلاد واضطرت القبائل إلى سرقة المدن بين الحين والآخر بسبب انكماش الموارد وعدم كفايتها لسد متطلبات السكان، كذلك التعسف الذي منيَ به السكان[1]، وتمتع الأوروبيين بالعديد من الامتيازات الاقتصادية، وحق تملكهم للأراضي من خلال قرارات البايات التونسيين كقانون عهد الأمان ودستور 1861م وما تبعهما من أوامر خدمت الأجانب دون غيرهم من سكان البلاد.

ومن الأسباب الهامة التي جعلت الوضع يسوء إلى هذه الدرجة هو سيطرة حاشية الباي من المماليك على الأراضي الشاسعة والأكثر خصوبة في البلاد، فحتى خير الدين باشا الذي عرف بإصلاحه وحساسيته للمصلحة العامة بامتلاكه للأراضي، فكان بهذا يخلط بين مصلحة البلاد ومصلحة كبار الملاّكين من خلال إصداره بين سنتي 1874م و1875م قانونا للخمّاسة، الذي وضع نظاما اجتماعيا يعتمد على الاستغلال الفاحش للفئة العاملة بالأرض من السكان، وتَعرُضهم لحياة البؤس على الأرض التي قاموا بخدمتها[2].

ب. فرض الحماية الفرنسية على تونس:

أخذت فرنسا بعد احتلالها للجزائر سنة 1830م تخطط للسيطرة على تونس ومحاولة تأسيس إمبراطورية فرنسية في المغرب العربي، حيث توسعت مصالحها الاقتصادية واستيطان أعداد كبيرة من الجالية الأوروبية في تونس، فتكونت لها جملة من الأسباب والعوامل التي مكنتها من فرض سيطرتها وتطبيق نظام الحماية بها.

ب.1. ظروف التدخل الفرنسي في تونس:

شَابَ التدخل الفرنسي على تونس العديد من الظروف والعوامل المباشرة وغير المباشرة، التي نجملها في ما يلي:

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص18.
[2] نفسه، ص18.

- تولي شخصيات فاسدة مناصب عليا في البلاد حيث استخدمت نفوذها لتحقيق أغراضها الشخصية، فقد ساهمت في التدهور الاقتصادي للبلاد وتعريض تونس للسيطرة الأجنبية من خلال الاستدانة الخارجة التي رهنت سيادة البلاد التونسية.
- السياسة الإصلاحية التي تبنّاها البايات التونسيون والتي أدت إلى الإنفاق على شراء المنتجات الأوروبية، وتسرب الجاليات الأجنبية للبلاد حيث قام البايات باستقدام الخبراء الأجانب ومنحهم العديد من الامتيازات في مختلف المجالات، كتوسيع ميناء تونس وإنشاء سكك الحديد...[1].
- تسليم إدارة الجمارك التونسية إلى الأوروبيين مقابل قروض الدولة، وتكوين لجنة مالية سنة 1870م التي عملت على توحيد الديون التونسية، غير أنها أصبحت مركزا للصراع بين الدول، حيث وضّفتها كل من بريطانيا وإيطاليا كوسيلة لمقاومة التغلغل الفرنسي في البلاد التونسية[2].
- قيام ثورة علي بن غداهم سنة 1864م ضد سياسة السلطة التونسية والتنديد بالأوضاع المزرية في البلاد، الأمر الذي فتح باب التدخل لكل من الدولة العثمانية وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا، حيث لعبت كل دولة دورا يتناسب مع مصالحها واتجاهاتها[3].
- التشجيع الإنجليزي الألماني لفرنسا لفرض نفوذها على تونس، خلال مؤتمر برلين الذي انعقد من 13 جوان إلى 13 جويلية 1878م، فقد صرّح وزير خارجية إنجلترا اللورد "سالسبوري Salisbury" لنظيره الفرنسي "وادنقتون Waddington" بقوله: «...احتلّوا تونس إن شئتم فإنقلترا لا تمانع في ذلك بل تحترم قراراتكم...»، الذي يعتبر كضوء أخضر لفرنسا وهو ما يكشف عن كواليس المساومات التي تهدف إلى تقسيم الدول العربية، وقد قام المستشار

[1] سعد توفيق البزاز، **الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924م-1956م)**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م، ص12.

[2] الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص26.

[3] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص294.

الألماني "بسمارك Bismarck" بتأييد مقترح إنجلترا، حيث كان هدفه من هذا التأييد إبعاد أنظار فرنسا عن منطقتي الألزاس واللورين اللتين ضمتهما ألمانيا بعد أن هزمت فرنسا في سنة 1870م[1].

- البحث عن أسواق جديدة للمنتجات الفرنسية المكدّسة، حيث أن الدول الأوروبية في العموم كانت تهدف إلى امتلاك أسواق جديدة واستثمار رؤوس الأموال خارج القارة الأوروبية، فمن خلال علي المحجوبي فإن الاقتصاد الرأسمالي في أوروبا ضاقت عليه حدود أوروبا الغربية بعد أن بلغ مستوى معين من التطور[2].

وقد ساهم التنافس الكبير بين الدول الأوروبية والذي اشتدت حدته بسبب تطور الإنتاج الرأسمالي في أوروبا وكذلك حاجة أوروبا الغربية إلى المواد الخام في توجيه الأنظار نحو تونس، والذي صممت فيه فرنسا على وضع يدها على تونس قبل إيطاليا، فظلّت تترصد الظروف المناسبة وإن اضطرت إلى خلق هذه الظروف.

غير أنّ الدافع الرئيس الذي استندت إليه فرنسا من خلال رئيس وزرائها "جول فيري Jules Ferry"[3] في احتلالها لتونس، تمثل في إقناع البرلمان الفرنسي لاعتماد مبالغ مالية لتجهيز حملة عسكرية لتأمين الحدود الجزائرية التونسية، وادعائه بأن الحملة تهدف إلى تأديب قبائل بني خمير التونسية حيث تحججت بمساعدتها للثوار الجزائريين[4]، وللإشارة فقد ذكر علي المحجوبي أن سلطات الجزائر سجلت حوالي ألفين وثلاث مائة وثمانين حادثة خلال فترة (1870م-1881م) بمعدل مائتي

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص35.

[2] نفسه، ص28.

[3] **جول فيري Jules Ferry**: رئيس وزراء فرنسا خلال فترة (1881م-1883م) وهو من أكبر المتحمسين لفكرة الاحتلال وصاحب مشروع احتلال تونس، ومعاقبة قبائل خمير... **للاستزادة ينظر**: عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبيّ، المرجع السابق، ص49.

[4] سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس، المرجع السابق، ص15.

حادثة في السنة، وهذا ما يبين أن فرنسا لم تكن مهتمة بمثل هذه الأحداث إلى أن عقدت العزم على الاحتلال وبسط نفوذها[1]، غير أن هذا الدافع كان الهدف منه إيهام الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا وتوجيه أنظارها عن محاولة الاحتلال.

ب.2. احتلال تونس وتوقيع معاهدة الحماية (1881م–1883م):

بعد تولي "جول فيري Jules Ferry" رئاسة الحكومة الفرنسية قدّر أن الظروف مناسبة لاحتلال تونس، حيث قام باستغلال الأوضاع المضطربة على الحدود الجزائرية التونسية، لطرح المسألة أمام البرلمان الفرنسي الذي صادق على القرار دون اعتراض في 07 أبريل 1881م، غير أن الباي بعد سماعه بخبر استعداد فرنسا لاحتلال تونس عمد إلى بعث رسائل واحتجاجات للدول الأوروبية لاستنكار العمل الفرنسي ودفعهم لحماية رعاياهم في تونس[2].

وقد عبرت قوات من الجيش الفرنسي في 24 أبريل 1881م الحدود الجزائرية التونسية، وكانت تضم 35 ألف جندي، بقيادة الجنرال "لوجيرو Logerot" حيث قامت باحتلال مدينة الكاف في 26 أبريل وسوق الأربعاء في 29 من نفس الشهر، واحتلوا عين دراهم في 11 ماي، وفي المقابل من ذلك رست القوات البحرية الفرنسية في المياه التونسية وقامت باحتلال طبرقة في 26 أبريل، واستسلمت مدينة بنزرت بدون مقاومة في الأول من ماي، وفي 08 ماي 1881م توجه الجنرال "بريار Bréart" لاحتلال مدينة تونس[3].

بعد وصول الجنرال "بريار Bréart" في 12 ماي 1881م إلى قصر باردو ومحاصرته حيث هو مقر الحكم، قدّم القنصل "روستان Rostand" إلى الباي محمد الصادق وثيقة للتوقيع عليها وقد عرفت

---

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، المرجع السابق، ص40.

[2] **للاستزادة ينظر:** محمد عصفور سلمان، **الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والأوربي منها**، مجلة ديالى، ع56، جامعة ديالى، العراق، 2012م، ص05. **وينظر:** علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص40.

[3] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص44.

هذه المعاهدة بمعاهدة باردو، واحتوت هذه المعاهدة على عشر فصول تمحورت في مجملها حول تجديد المعاهدات القائمة بين فرنسا والبلاد التونسية، وذكرت أن القوات الفرنسية ستحتل المناطق المضطربة في الحدود والسواحل إلى أن يستتب الأمن فيها وأن هذا الاحتلال يزول عند التأكد من قدرة البلاد على حفظ الأمن، كما تقوم فرنسا من خلال المعاهدة على حماية الباي وأعوانه المقرّبين وضمان العمل بجميع الاتفاقيات الخارجية بين تونس والدول الأوروبية، وتنصيب مقيم عام في تونس يقوم بمراقبة عملية التنفيذ لبنود وفحوى المعاهدة[1].

وقد حدّت هذه المعاهدة من سلطة الباي وذلك من خلال إلزامه بعدم التوقيع على المعاهدات دون الرجوع إلى فرنسا واستشارتها، أما في الشقّ الذي يخص القبائل الحدودية وقبائل الساحل فقد فرضت عليها غرامة مالية، ومنعت من إدخال السلاح للجزائر، وكما بيّنت هذه المعاهدة من خلال ما جاء في مقدمتها على أنها معاهدة وداد وصداقة، غير أنها تعتبر اعتداءا واضحا وصريحا على السيادة التونسية الداخلية والخارجية ووضع القيود عليها ومحاولة التحكم في قراراتها، والجدير بالقول هنا أن هذه المعاهدة لم يرد فيها مصطلح الحماية[2].

كما تباينت الآراء والمواقف حول مسألة توقيع المعاهدة بين معارض ومؤيد، فقد اتخذ أصحاب الموقف الرسمي ومن هم في سُدّة الحكم طريق التأييد والتوقيع على المعاهدة وإلحاق تونس بفرنسا بسبب الأزمة المالية في تونس، وقد عارض التوقيع العربي زروق رئيس بلدية تونس، إذ طلب من الباي عدم الاستسلام وانتهاج طريق المقاومة لطرد الاحتلال الفرنسي من البلاد، كما رفض السكان

[1] **ينظر:** الملحق رقم 03، ص110-112.

[2] **الحماية:** هو نظام احتلال وهيمنة، يقوم على معاهدة ثنائية بين دولة استعمارية ودولة متهالكة مستضعفة، تجيز للدولة الاستعمارية إخضاع الدولة الضعيفة للاحتلال... **للاستزادة ينظر:** إبراهيم كريدية، **الحماية أصلها وتطورها**، د ط، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، المغرب، د ت، ص11.

الاحتلال وإلحاق تونس بفرنسا وتمثّل رفضهم في المقاومات الشعبية خلال دخول الجيش الفرنسي، غير أنه في الأخير تم توقيع المعاهدة[1].

بعد أن استكملت فرنسا سيطرتها العسكرية بدأت الإدارة الفرنسية في إخضاع البلاد تدريجيا فقامت بتعيين "بول كومبون Paul Cambon"[2] الذي حاول تدعيم مركز فرنسا داخل البلاد، حيث حرص على التخلص من اللجنة المالية الدولية فقام بدفع الباي محمد الصادق على إبرام معاهدة جديدة في 08 جويلية 1882م، مستغلا حالة البلاد المتأزمة، فبموجب المعاهدة فقد اعترف الباي بهيمنة فرنسا حيث أعطى لها كامل السلطة ومنح لها الحق في تقدير الضرائب والعمل على تحصيلها[3].

ويمكن اعتبار أن هذه المعاهدة قد سلبت من الباي السلطة الداخلية على البلاد مثلما سلبت معاهدة باردو منه سيادته الخارجية فجعلت الباي بذلك يفقد صلاحياته، حيث تصبح البلاد التونسية تابعة لفرنسا ويحكمها الباي حكما شكليا.

وبعد وفاة الباي محمد الصادق في أواخر شهر أكتوبر سنة 1882م قام "بول كومبون Paul Cambon" بتنصيب "علي باي"[4] في الحكم، وقام بعرض معاهدة جديدة على الباي تخص مسألة

---

[1]عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830م–1956م**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، د ت، ص26.

[2]**بول كومبون Paul Cambon**: إداري ودبلوماسي فرنسي، شغل منصب المقيم العام بتونس بعد روستان، وقد عمل على إبعاد اللجنة المالية الدولية في التصرف في البلاد التونسي، وفرضت في عهده الحماية الفعلية للبلاد من خلال التوقيع على معاهدة المرسى في 08 جوان 1883م... **للاستزادة ينظر**: محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، ط1، تق، تح: حمادي الساحلي، الجيلاني بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م، ص129. **وينظر**: محمد قدور، **السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883م–1939م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003م–2004م، ص17.

[3]علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص85.

[4]**علي باي**: أحد البايات الحسينيين حكم البلاد خلال الفترة (1882م–1902م)، بعد وفاة محمد الصادق باي، قامت فرنسا في عهده بتوقيع معاهدة المرسى وإقامة الحكم الفعلي للبلاد... **للاستزادة ينظر**: حسن حسيني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، المصدر السابق، ص152.

الديون والتي كان الهدف منها إلغاء اللجنة المالية الدولية، غير أن البرلمان الفرنسي لم يوافق على المعاهدتين حيث لم يكن يقبل أي عملية تضرّ بالخزينة الفرنسية، مثلما حدث مع الجزائر.

ولم تقتنع فرنسا بما حصلت عليه من مكاسب ونفوذ في تونس فقامت بالتحضير لمعاهدة جديدة تمكنها من السيطرة الكاملة على البلاد التونسية، فاقتبست من معاهدتي 08 جويلية 1882م و30 أكتوبر 1882م وأدخلت عليهما تعديلات بما يسهل عملية إلغاء اللجنة المالية الدولية وهو ما يضمن السيطرة الفعلية وتنظيم الحماية على تونس، حيث أُرغم علي باي على توقيع المعاهدة الجديدة والتي عرفت بمعاهدة المرسى في 08 جوان 1883م[1]، والتي من خلالها سيتم فرض نظام الحماية الفرنسية على تونس[2].

تضمنت المعاهدة في بنودها أن على الباي التكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي تقوم الحكومة الفرنسية باقتراحها، فمن خلال هذه المادة قامت فرنسا بتطوير نظام الحماية والانتقال من الحكم الغير مباشر إلى السيطرة المباشرة، وصارت وسيلة ترتكز عليها فرنسا لتدعيم نفوذها في تونس، ومنحت المادة الثانية لفرنسا حق الإشراف على المالية التونسية، وقد جرّدت المعاهدة من الباي الحق في الاستدانة دون إذن من الحكومة الفرنسية[3]، كما استخدمتها فرنسا في تنفيذ مشايعها الاستعمارية في تونس، ليصبح الباي نفسه تحت حكم المقيم العام الذي يمثل السلطة العليا في البلاد وتبقى سيادة الباي شكلية تتمثل في التوقيع على القرارات التي يتخذها المقيم العام والحكومة الفرنسية في تونس.

[1] **ينظر**: ملحق رقم 04، ص113، 114.

[2] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، المرجع السابق، ص88.

[3] **للاستزادة ينظر**: شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير ، المرجع السابق، ص309. **وينظر**: الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص30.

ب.3. المقاومة التونسية:

ب.1.3. المقاومة بالشمال:

لم تلبث القوات الفرنسية أن حطّت رحالها في تونس، والعمل على فرض سيطرتها على البلاد، حتى انتفضت ضدّها مقاومات وثورات في كل ربوع البلاد لردّ هذا الاحتلال، على الرغم من التفاوت الكبير بين الثوّار والجيش الفرنسي من حيث العدد والعدة، فبعد انتشار نبأ دخول القوات الفرنسية ووصول السفن الفرنسية إلى "طبرقة" انتفضت قبائل خمير وسكان الجبال من أجل المقاومة وردّ العدوان، وهبّ المتطوعون من قبائل بوسعيد والحوامدة وأولاد عمر بقيادة شيوخهم، فتمكنوا من عرقلة تقدم القوات الفرنسية التي لم تتمكن من الاستيلاء على المدينة إلاّ بعد قصفها في 26 أبريل 1881م[1]، وقامت قبائل خمير في الحدود التونسية الجزائرية، في محاولة منها التصدي للقوات الفرنسية القادمة من الجزائر، حيث تمكنوا من مواجهة كتيبة بقيادة الجنرال "فانسندون Vincendon" في 26 أبريل 1881م، الأمر الذي جعل السلطات العسكرية الفرنسية تعترف بشدة المقاومة التي تلقتها منذ الساعات الأولى من هذه القبائل[2].

واستمرت المقاومة واتسعت رقعتها لتشمل قبائل أخرى كقبائل مقعد وهذيل وبنزرت وماطر... وغيرهم، وهو ما أخّر القوات الفرنسية وثبّط قدرتها على التصدي للمقاومة، حتى بداية شهر جوان، حيث استسلم البعض وفرض على آخرين دفع مبالغ مالية تصل إلى اثني عشر ألف فرنك، وهناك قبائل سلبت منها الأسلحة، كهذيل وماطر وسكان بجاوة، وحاولت القبائل تنظيم نفسها، بحيث ساهم التفاهم الذي وقع بين زعماء القبائل في انتظام صفوف المقاومة والتأكيد على استمرارية العمل المسلح، كما ساهم اجتماع 15 جوان 1881م بجامع عقبة بن نافع بالقيروان في جمع القبائل الرافضة

[1] شايب قدادرة ، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934م-1956م دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006م-2007م، ص38.

[2] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص46.

للاحتلال بقيادة "علي بن خيلفة النفاتي"[1]، فأجمعوا على مواصلة المقاومة وضرورة التنسيق بين عناصرها، وربط الصلات بينها وبين حكومة طرابلس مطالبين بتدخل السلطان العثماني ضد الاحتلال الفرنسي[2].

وقد اشتدت في الشمال التونسي العديد من المعارك، كالتي وقعت في 30 أبريل 1881م بسهل بوسالم في منطقة بني بشير، وقد أسفرت عن استشهاد حوالي مائة وخمسون تونسيا نتيجة التفوق الفرنسي واستخدامه للأسلحة الحديثة، وتميزت المقاومة بشدتها ضد الاحتلال فاشتهرت قبائل مقعد وهذيل في رد القوات الفرنسية، حيث استولى في 28 أبريل 1881م أبناء مقعد على سفينة غرقت في الساحل التونسي، وقاموا بنهبها واعتقال من فيها، وقد أكدت السلطات الفرنسية في إشارة منها إلى أن قبيلة مقعد كانت في حالة عصيان[3].

غير أن القبائل بدأت في التراجع خلال شهر جوان 1881م، حيث اضطر بعض القادة إلى الفرار وهو ما جعل القوة غير متكافئة وإن كانت في الأصل لا تقارن، الأمر الذي جعل القبائل التونسية تقوم بالانسحاب للتحضير لانتفاضة شاملة بحيث تمثلت إستراتيجية القبائل في منع القوات الفرنسية من حصار صفاقس من جهة البحر، وهذا ما دفع علي بن خليفة إلى التوجه إليها[4].

---

[1]**علي بن خليفة**: ولد سنة 1807م هو أحد رجال المقاومة التونسية ضد الاحتلال الفرنسي، يرجع أصله إلى عرش نفات، أعلن الثورة ضد علي باي والاحتلال الفرنسي، وشارك في العديد من المعارك أهمها معركة صفاقس، توفي سنة 1884م... **للاستزادة ينظر**: رامي سيدي محمد، **المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس – دراسة تاريخية مقارنة –**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه – ل.م.د– في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 142-149.

[2]الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، المرجع السابق، ص216.

[3]**للاستزادة ينظر**: عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبيّ، المرجع السابق، ص62. علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص46، 47.

[4]قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص44.

ب.2.3. المقاومة في الجنوب:

ساهم الجنوب التونسي في مواجهة المحتل الفرنسي مثله مثل المناطق الأخرى، وقد بقي هذا الإقليم مسرحا لحركات التمرد والاضطراب، ما فرض على السلطة الاستعمارية وضعه تحت المراقبة العسكرية، غير أن هذا الإجراء لم يكن حجر عثرة لهم بل قد زادهم قوة في الصمود والمقاومة فكانت مقاومة صفاقس وقابس من أهم المقاومات في هذا الإقليم.

واندلعت الثورة بمدينة صفاقس في 28 جوان 1881م حيث تجمع السكان حول "علي بن خليفة" الذي أسس جبهة للدفاع عن المدينة، وقام الثوار بمهاجمة القنصلية الفرنسية وإسقاط العلم الفرنسي، وقد اضطر الأوروبيون للهرب من المدينة خوفا على حياتهم واللجوء إلى السفن في عرض البحر، وقد اشتدت الثورة في صفاقس، فصارت المدينة ملاذا للخارجين عن سلطة الباي وفرنسا، وقد فرض هذا الاضطراب على فرنسا إرسال أسطول لإخضاع المدينة ما جعل المدينة تتعرض إلى قصف منظم بالتعاون مع الدول المتوسطية الكبرى[1]، وقد تواصل القصف لعدة أيام ما اضطر الثوار إلى الهرب والخروج منها، حيث استشهد حول أسوار المدينة عدد كبير من الثوار لتُحتل المدينة تحت قوة الأسطول البحري الذي ضم دولا أوروبية تمثلت في سبعة عشر سفينة وستة آلاف جندي وهو ما يبين لنا شدة المقاومة وقوتها[2].

بعد سقوط صفاقس توقع سكان قابس قدوم الأسطول الفرنسي إليهم، وقد رست في 21 جويلية 1881م باخرة فرنسية بالمدينة، وبعث قائد السفينة برسالة يطلب فيها توضيح موقف الأهالي من القوات الفرنسية، وعلى إثر هذا اجتمع أعيان المدينة يتقدمهم مفتي المدينة وكذلك وكيل الأحباس "الحاج أحمد بن جراد" الذي طلب من الحاضرين الخضوع للاحتلال الفرنسي، غير أن طلبه هذا قوبل بالسّب والشتم من الحاضرين الذين لم يتقبلوا فكرة الاستسلام، لكن في الوقت نفسه وصل خبر

[1] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص311.

[2] الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، المرجع السابق، ص219.

للجماعة مفاده أن الجيش العثماني نزل بطرابلس وأنه سيحل في قريبا بمدينة قابس ما زاد من عزم المقاومين والتفاف القبائل مرة أخرى ضد الاحتلال[1].

وفي 24 جويلية 1881م وصلت تعزيزات للجيش الفرنسي وقد كان عدد الثوّار في المقابل من ذلك يقدر بحوالي ألفي مقاتل وخمس مائة فارس، متحدين بذلك الأسطول الفرنسي الراسي بالميناء، وبدأت السفن الفرنسية بقصف المدينة والتي استطاعوا من خلالها تفريق المقاومين والاستيلاء على المدفعين الوحيدين الذين نصّبا من طرف الثوار لمواجهة الفرنسيين، وقد تمكنت القوات الفرنسية من احتلال مدينة جارة التي رفعت الراية البيضاء مستسلمة، وأبانت المقاومة عن شدتها وقوتها في قابس رغم الفارق بين الأسلحة، ومع هذا لم تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة على المنطقة حتى شهر نوفمبر 1881م، إلاَّ أن المقاومة في كل من مطوية والحّامة تواصلت حتى شهر ديسمبر 1881م، وظلت المنطقة الجنوبية تقاوم الحماية الفرنسية إلى عام 1910م[2]، ومن هذا بيّن الشعب التونسي إرادته في رفضه للحماية التي فُرضت على البلاد التونسية بالقوة، والتي فرضت عليه مقاومتها رغم التفاوت الكبير في العدة والعتاد والخبرة العسكرية.

ب.3.3. المقاومة في الوسط والساحل:

لقد كانت المقاومة في الوسط أشد قوة، بحيث كانت قبائل "جلاص" تقاوم بالقيروان بقيادة "علي بن عمارة" و"الحاج حسين بن مسعي" كما شملت المقاومة كل من قبائل "الهمامة" وسكان قرى الساحل الذين همّوا إلى ردع الاحتلال، وانضم إليهم عدد كبير من الجنود الذين فرّوا من جيش الباي دفاعا عن البلاد التونسية، كما امتدت المقاومة فيما بعد إلى ضواحي العاصمة التونسية وضمت حوالي خمس مائة فارس من سكان "جلاص" ومائتي جندي من المشاة الذين كانوا تحت قيادة "على

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص50.

[2] **للاستزادة ينظر:** عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبيّ، مرجع سابق، ص ص78، 79. **وينظر:** الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، المرجع السابق، ص220.

بن خليفة"، وكانت هذه القوات تقاوم بمكان يبعد عن العاصمة التونسية بحوالي عشر كيلومترات، كما شنت العديد من الهجمات على الضيعات الفرنسية[1].

وعمل الثوار على منع جيش الاحتلال من التقدم نحو الوسط والساحل، وقد استولى الثوار بضواحي "باردو" على قطيع من الإبل تعود ملكيته إلى الباي "محمد الصادق" والذي اتهمه الثوار بالتواطؤ مع الاحتلال، وتمكن المقاومون في هذه الفترة من زعزعة صفوف الجيش الفرنسي، وذلك من خلال القيام بضربات استهدفت الجيش الفرنسي لمدة أربع أيام متتالية من 26 إلى 29 أوت 1881م[2].

وقد حفزت هذه الانتصارات المقاومين ودفعتهم إلى مواصلة الهجوم على الجيش الفرنسي، ففي بداية شهر سبتمبر 1881م، قمت قوات من قبائل "جلاص، الرياح، أولاد سعيد، الهمامة، الطرابلسية" باشتباكات ضد الجيش الفرنسي بمنطقة "زغوان" ما جعل القوات الفرنسية تقرّ بقوة المقاومين في مجابهة الجيش الفرنسي، وهو ما يدل على تمكن المقاومين من عرقلة زحف القوات الفرنسية داخل البلاد ولو لفترة وجيزة.

كما عملت السلطات الفرنسية من جهتها على تحقيق الهدف الذي رسمته لنفسها، والمتمثل في إتمام احتلال الإيالة التونسية بغزوها للقيروان، والتي تعتبر رمزا للمقاومة وموطنا فعليا لها،ويتضح مما ذكرناه أن المقاومة التونسية للاحتلال كانت نابعة من الجبال والبوادي والأرياف بالدرجة الأولى، وقد كان أبناء القبائل والكثير من سكان القرى لهم الدور الرئيس في هذه الحركة، وكانت قبائل "بني خمير، شتاتة، مقعد، جلاص، الهمامة، نفات، المثاليث، الفراشيش، أولاد عيار" من أبرز القبائل التي واجهت القوات الفرنسية[3].

---

[1] أحمد القصّاب، **تاريخ تونس المعاصر (1881م-1956م)**، ط1، تعر: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م ص35.

[2] قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص ص47، 48.

[3] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص55.

لقد ساهمت الأوضاع التي عاشتها تونس خلال القرن التاسع عشر في فتح الباب أمام التغلغل الأجنبي، الأمر الذي جعل البلاد تصبح مهيأة للاحتلال الفرنسي في 12 ماي 1881م، ومن ثم انتزاع السيادة التونسية داخليا وخارجيا، من خلال الضغط على الباي التونسي من أجل التوقيع على معاهدة المرسى في 08 جوان 1883م، والتي تعتبر حجر الأساس في تكريس السيطرة الفرنسية على تونس باسم الحماية، وبالرغم من كل هذا لم يبقى الشعب التونسي مكتوف الأيدي بل حاول مقاومة الجيوش الفرنسية، والعمل على طرد المحتل الفرنسي رغم الفارق الكبير والذي يخلوا من كل أوجه المقارنة بين المقاومة التونسية والجيش الفرنسي المحتل، من حيث العتاد والعدد، وهو ما جعل المقاومة لا تدوم طويلا.

الفصل الأول:

II. أساليب الحكومة الفرنسية في تكريس نفوذها بتونس (1881م–1920م).

أ. الأساليب والإجراءات الإدارية.

ب. السياسة الاستيطانية.

جـ. سياسة التجنيس.

د. محاولات تنصير المجتمع التونسي.

هـ. السياسة التعليمية والثقافية.

اعتمدت فرنسا من أجل تكريس نفوذها وهيمنتها على مجموعة من الأساليب والطرق الردعية والقمعية، خاصة الجانب الإداري والثقافي، اللذان حاولت الإدارة الفرنسية السيطرة عليها والتحكم فيها، بهدف القضاء على العنصر التونسي وتهميشه في عملية تسيير البلاد، كما عملت على دعم الهجرة الأوروبية إلى تونس قصد تغليب العنصر الأوروبي على حساب العنصر التونسي وتمكينه في البلاد، ومحاولات إدماج التونسيين من خلال تجنيسهم، والعمل على إزالة الإسلام من البلاد ومحاولة تنصيرها، وتهميش التعليم والثقافة التونسية واستبدالهما بالتعليم الفرنسي والعادات الفرنسية التي ستساهم في تدهور العقل التونسي وتهميشه، وفي الأخير هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

أ. الأساليب والإجراءات الإدارية:

بعد التوقيع على معاهدة المرسى سنة 1883م، سعى المقيم العام الفرنسي "بول كامبون Paul Cambon" للسيطرة الكاملة على البلاد، وتحديد هياكلها الإدارية وتكريس الهيمنة الفرنسية من خلال إبعاد الوجوه المعارضة للاحتلال الفرنسي في مراكز الإدارة التونسية، من خلال العمل خلق مناصب إدارية جديدة تخدم مصالح المشروع الاستعماري الفرنسي، وإزاحة كل المعارضين للسيطرة الفرنسية.

أ.1. إزاحة المعارضين للهيمنة الفرنسية:

بالرغم من فرض الحماية الفرنسية على تونس وإخضاعها، وحلول المقيم العام محل السلطة العليا في البلاد، وتحول حكم الباي إلى سلطة شكلية يقوم من خلالها على توقيع القرارات والأوامر التي يتم فرضها عليه بواسطة المقيم العام الفرنسي، إلاّ أن "بول كامبون Paul Cambon" واجه أصوات موظفين كبارا معارضين لنظام الحماية، كوزيري الحربية والبحرية التونسيين، الذين أظهرا معارضتهما للهيمنة الفرنسية[1]، الأمر الذي جعل دفعه إلى تصفية كل الوجوه المعارضة في حكومة الباي حتى يتمكن من فرض الوصاية السياسية والإدارية على تونس[2].

كانت المعارضة شديدة في الحكومة التونسية على عهد الباي "محمد الصادق"، لدرجة أنه لم يكن باستطاعة المقيم العام الفرنسي القضاء عليها حتى وفاة "محمد الصادق"، حيث أن هذا الأخير – الباي محمد الصادق- اشترط ضمان مستقبل أعوانه في الحكومة قبل التوقيع على اتفاقية 08 جويلية 1882م، ما جعل "بول كامبون Paul Cambon" يتجنب مؤقتا إبعاد المعارضين للحماية في حكومة

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص101.

[2] جمعة عليوي ووسام هادي، **السياسة الفرنسية حيال تونس (1881م- 1914م)**، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج1، ع214، جامعة بغداد، العراق، 2015م، ص257.

الباي، غير أن وفاة "محمد الصادق" في أواخر أكتوبر 1882م مثّل فرصة هامة لإزاحة المناهضين للحماية الفرنسية على البلاد[1].

وعليه تمكن المقيم العام الفرنسي من أخذ ضمانات واستعداد كامل من الباي "علي" للتخلي عن أعداء الحماية، وبلّغه بتزكية فرنسا له، ومطالبته بإعلان ولائه التام لفرنسا ودفعه للقيام بإصلاحات إدارية شاملة، والمتمثلة في:

- تغيير مقر الوزارات وتحويلها إلى تونس العاصمة.
- عدم اصطحاب أعوانه في كل التنقلات التي يقوم بها.
- إلغاء وزارتي الحربية والبحرية وتحويلهما إلى البحرية الفرنسية، ويقوم بالإشراف على الجيش قائد فرنسي.
- منح المقيم العام الصلاحية في ضبط مهام الوزير الأكبر[2].
- إقالة رئيس بلدية الحاضرة واستبداله بقابض بلدي فرنسي، يتولى تسيير وإدارة الشؤون المالية للبلدية.

وهكذا تمكن المقيم العام الفرنسي من السيطرة على الباي أعوانه، فما كان على"علي باي" إلا القبولبكل الشروط التي أملاها عليه "بول كامبون Paul Cambon"لتخوفه من تفضيل فرنسا لأخيه "الطيّب"[3].

وسعى المقيم العام الفرنسي من خلال هذه الأوامر إلى إبعاد أعوان الباي عن كل الإدارات والمؤسسات الكبرى في البلاد، وليتسنى له تعيين من يدين بولائه لفرنسا، كالعائلات الكبرى في

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص102.

[2] وهكذا أصبح الوزير الأكبر مثله مثل الباي، منصب شكلي لا يملك أي سلطة فعلية في البلاد، غير بعض الاختصاصات التي احتفظ بها، كتمثيل الباي، والوساطة بين الإدارة العامة وبين الرعية، كما أنه على اتصال مباشر مع أفراد العائلة الحاكمة في كل ما يتعلق بشؤنهم... **للاستزادة ينظر**: أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص372.

[3] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص ص 102، 103.

البلاد، التي كانت تتمتع بامتيازات من قبل البايات، وحبها للتملك، والمتعودة على الانقياد للحصول على رضا البايات والاستعانة بخدماتها[1].

وكما نعلم أن الإدارة هي أكثر الأجهزة العامة وذات أهمية كبرى في البلاد، ومن خلالها يمكن السيطرة على النظم والسلطة في الدولة ومنها تطبق السياسات، وعليه عملت فرنسا منذ احتلالها لتونس على إقصاء الكفاءات الوطنية التونسية التي يمكنها الدفاع عن المصالح العليا للبلاد، وقامت باختيار الموظفين التونسيين على أساس الخدمات المقدمة منهم لفرنسا، وبقيت الوظائف العليا في البلاد حكرا على الفرنسيين بالرغم من الخدمة التي يقدمها التونسي، واكتفت بإعطائه الوظائف الثانوية في البلاد، فوجوده يعيق سوء الاستعمال في إنفاق الموارد العامة للبلاد[2].

فقد أصبحت الحكومة التونسية مكونة من سبعة أعضاء أغلبهم فرنسيين، بالإضافة إلى احتوائهم لخمسة مناصب هامة ذهبت للفرنسيين أيضا تمثلت في: مدير الأشغال العمومية ومدير المالية ووزير الحربية، أما المنصبين الآخرين فشغلهما المقيم العام نفسه، حيث كان رئيسا للحكومة وشغل وزارة الشؤون الخارجية التي سلبت من الباي "محمد الصادق" بعد معاهدة باردو في 12 ماي 1881م، غير أنه أُبقي على وزيرين تونسيين أحدهما كان وزيرا للقلم والآخر هو الوزير الأكبر، ويتم تعيينهما من طرف فرنسا للتأكد من عدم إعاقتهما للمصالح الفرنسية، أمثال "العزيز بوعتور"[3] و"محمد الجلولي"[4] كونهما أظهرا الولاء للسلطة الفرنسية، وفي هذا الشأن يورد علي المحجوبي في كتابه: "انتصاب الحماية

---

[1] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص368.

[2] عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر وتق: سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت (لبنان)، 1975م، ص43.

[3] **العزيز بوعتور (1825م-1907م)**: أصله من صفاقس، تلقى تعليمه في جامع الزيتونة حيث تعلم فيه علوم العربية والبلاغة وعلوم الشريعة، تدرج في المناصب قبل الحماية وشغل أعمال إدارة في عهد وزارة خير الدين باشا وسمي وزير الاستشارة سنة 1873م، وتم تعيينه على رأس الوزارة الكبرى سنة 1883م بعد الاستلاء الفرنسي على البلاد التونسية... **للاستزادة ينظر**: الحبيب ابن خوجة، **محمد الطاهر بن عاشور**، ج1 من كتاب مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد الطاهر بن عاشور، إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2004م، ص ص137-140.

[4] **محمد الجلولي**: ينحدر من آل الجلولي، وهم عائلة صفاقسية، تولى محمد الجلولي الوزارة الكبرى خلال فترة (1907م-1908م)، حفظ القرآن الكريم وتلقى تعليما دينيا وأدبيا في صغره... **للاستزادة ينظر**: شبكة نيرمي الإعلامية، **محمد الطيب الجلولي**، بتاريخ: 2022/02/26م، سا: 15:30، **https://nrme.net/detail1098738123.html**

الفرنسية بتونس" عما قاله "بول كامبون Paul Cambon" عن هذين الوزيرين: «...فالعزيز بوعتّور، وزير القلم هو رجل محترم عديم الإرادة والنشاط يخضع بسهولة إلى المقيم الفرنسي وهو لذلك مؤهل ليكون أفضل وزير أكبر، أما محمد الجلولي قائد صفاقس فسيصبح وزيرا للقلم لأنه برهن مرارا عديدة عن ولائه لفرنسا...»[1].

كما تم إنشاء منصب جديد يتمثل في الكاتب العام للحكومة، وهو جهاز للرقابة والتنسيق بين مختلف الإدارات، وقد ضُبطت اختصاصاته بمقتضى أمر مؤرخ في 04 فيفري 1883م، والمتمم بالأمر المؤرخ في 24 أكتوبر 1884م، فهو يمثل رئيس أعوان الإدارة المركزية ويراقب مراسلات الوزير الأكبر ويقوم بعرض القوانين والأوامر ويسهر على إصدارها، كما يقوم بحفظ وثائق الدولة، ومن خلال هذا المنصب تمكنت السلطة الاستعمارية من مراقبة الإدارة المركزية والسيطرة عليها، غير أن ضخامة صلاحية الكتابة العامة تقرر تقسيمها إلى إدارتين سنة 1910م، وهما: أمانة الشؤون الإدارية، والأمانة العامة للعدل، ويشرف عليهما موظفان فرنسيان، وقد ألغى الأمر الذي صدر في 05 جوان 1919م، إدارة الأمانة العامة للعدل وإعادة إلحاقها بالكتابة العامة للحكومة[2].

وهكذا يمكننا القول أن الحكومة التونسية في هذه الفترة كانت مزيجا بين الفرنسيين والتونسيين، وإن كان تعيينهم بحسب ما تقتضيه المصلحة الفرنسية واشتمال دور الفرنسيين على إصدار القوانين ومناقشتها بما يخدمهم، وتفعيل دورهم في المراقبة المفروضة على التونسيين، أما عن دور الوزراء التونسيين فتمثل في التوقيع دون اعتراض على كل ما يمليه الفرنسيون، وهو ما يمثل سياسة الإلغاء والإبعاد في حق المناهضين للسياسة الفرنسية.

أ.2. الإدارة المحلية:

قامت السلطات الفرنسية بتوسيع دائرة نفوذها على مراكز الإدارة المحلية بعد إحكام قبضتها على السلطة المركزية في البلاد، حيث طبقت نفس إستراتيجيتها المنتهجة في الإدارة المركزية، عن طريق إبقاء

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص104.
[2] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص ص383، 384.

الإدارة المحلية في يد مسؤولين تونسيين ووضع أعوان فرنسيين يرافقونهم، بهدف ضمان الهيمنة داخل البلاد، وقد كان لهؤلاء الأعوان نفس الدور الذي يلعبه المقيم العام في مراقبة الباي، والكاتب العام للحكومة مع الوزيرين التونسيين، غير أنه في بداية الاحتلال كانت الإدارة المحلية خاضعة للمراقبة العسكرية، وبقيت هكذا حتى شهر أفريل 1885م ليتم الاستغناء عن المراقبة العسكرية وإقرار المراقبة المدنية بتنصيب مراقبين مدنيين[1].

أ.1.2. المراقبة العسكرية:

لقد ساهمت معاهدة باردو الموقعة في 12 ماي 1881م، في تمكين السلطة العسكرية الفرنسية وجعل البلاد خاضعة لنظام المراقبة العسكرية، حيث اتخذت من الفصل الثاني من هذه المعاهدة ذريعة تخول لها التدخل في شأن البلاد كلما اقتضت الحاجة لذلك، بحجة استتباب الأمن وحفظ النظام العام[2]، وقد بقي الجيش الفرنسي في تونس تابعا لقيادة الجيش بالجزائر خلال بدايات الغزو، وتم فصله عن القيادة الفرنسية بالجزائر بعد السيطرة الكاملة على تونس، وأسندت قيادته إلى الجنرال "فورجمول Forgemol"[3] في 25 جانفي 1882م، والذي قام بتركيز المراقبة العسكرية، حيث عمد إلى تنظيم الجيش الفرنسي في تونس حسب مقاطعات ومناطق ودوائر وفروع يقوم بالإشراف عليها "ألوية" و"مقدّمون"، فتمكن بهذا النظام من مراقبة كامل البلاد عن طريق اثنين وعشرين دائرة وفرعا والتي اشتملت على اثنتين وسبعين قيادة خلال سنة 1882م[4].

---

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص107.

[2] محمد الصالح جراد المطوي، **تونس في جهادها أو مذكرات مبعد سياسي**، ط1، مطبعة الاتحاد، تونس، 1355هـ/1936م، ص20.

[3] **فورجمول Forgemol**: ولد "ليونارد ليوبولد فورجمول دي بوستكوينارد Léonard-Léopold Forgemol de Bostquénard"في 17 نوفمبر 1821م، تم تعيينه قائدا للجيش الفرنسي في تونس سنة 1882م، إلى سنة 1883م، كان معروفا في تونس فقد لعب دورا بارزا خلال احتلال فرنسا للبلاد التونسية، **للاستزادة ينظر**:

Anonyme, **Le Général Forgemol**, La Dépêche Tunisienne, N:2717, Tunis, 30/11/1897, P3.

[4] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، المرجع السابق، ص108.

وقد كان المقدم الإقليمي يمثل قيادة الدائرة أو الفرع وله كامل الصلاحيات على دائرته، وكانت له صلاحية النفوذ التأديبي، والتي من خلالها يمكنه تسليط الغرامات المالية أو سجن المواطنين التونسيين، حتى لم يسلم منه المسؤولين التونسيين الذين كانوا يتعرضون للعقوبات المفروضة من السلطات العسكرية الفرنسية، وبإمكانه أيضا ترشيح مسؤولين تونسيين لمناصب في الإدارة المحلية أو حتى طلب عزلهم، ولأجل تثبيت هؤلاء القياد في مناصبهم قامت السلطة الفرنسية بإنشاء مصلحة "للجندرمة" تكون تابعة للسلطة العسكرية، وكان من مهامها ضمان الأمن في الأسواق والطرق[1].

وبهدف مساعدة "المقدّمون" في القيام بمهامهم، أقدم "فورجمول Forgemol" على تعيين من يساعدهم في تأدية مهامهم، من خلال إصداره لأوامر في 01 جويلية 1882م، والمتمثلة في تدعيمهم بضباط وأعوان يعملون ضمن مصلحة تعرف بمصلحة الاستعلامات، وهي مصلحة تابعة للجيش الفرنسي وتشتمل مهامهم على تنفيذ الأوامر وإعداد التقارير التي يتم رفعها بصفة دورية، كما أنهم يخضعون بصفة مباشرة لسلطة القائد العسكري العام للجيش الفرنسي في تونس[2].

وقد تم إنشاء انثنين وعشرين مكتب استعلامات في البلاد التونسية، وكان كل مكتب يضم ضابط استعلامات ومساعدا له إضافة إلى مترجم عسكري، ويرافقهم عدد من " الصبايحية"[3] الذين جُلبوا من الجزائر، كذلك فرسان من المنتدبين والذين تكمن مهمتهم بحمل الرسائل والقيام بمرافقة ضباط الاستعلامات في دورياتهم بهدف إرشادهم وذلك مقابل خمسين فرنكا في الشهر[4].

---

[1] فاطيمة عشار، **البعد الإستراتيجي للاحتلال الفرنسي لتونس 1881م-1956م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2013م/2014م، ص97.

[2] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص109.

[3] **الصبايحية:** هي فرق كانت موجودة منذ العهد العثماني، وجندتها فرنسا لأجل مصالحها، فكان استخدامهم لأجل معرفتهم بالبلاد وإمكانيتهم في التأثير في البلاد...، وكما أشرنا فقد استعانت بهم فرنسا في مرافقة ضباط الاستعلامات في البلاد التونسية وتسهيل عملهم... **للاستزادة ينظر:** عائشة ناقل وكريم ولد النبية، **فرق الصبايحية واستغلالها داخل الإستراتيجية الاستعمارية في الجزائر 1830م-1845م**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج12، ع1، جوان2020م، ص145.

[4] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص109.

وقد انتهجت فرنسا نفس الطرق التي اتبعتها في الجزائر، حيث أن قيادة الجيش الفرنسي بتونس أسندت إلى ضباط كانوا يعملون في فرق الجيش الفرنسي بالجزائر، كما ضمت مختلف الكتائب ضباطا كانوا تابعين "للمكاتب العربية"[1] بالجزائر، فاتبعوا نفس الطرق التي كانوا يعملون بها في الجزائر، فحتى "فورجمول Forgemol" لم يكن يتصور إدارة بلدين متلاصقين بأسلوبين مختلفين، حيث أن مكاتب الاستعلامات كانت عبارة عن صورة مطابقة "للمكاتب العربية" التي أنشئت في الجزائر، فقد كانت مكاتب الاستعلامات عند إنشائها تعرف "بالمكاتب العربية"[2].

غير أن المراقبة العسكرية في البلاد بدأت في الاختفاء تدريجيا في ظل السيطرة الكاملة على البلاد التونسية، فقامت السلطات الفرنسية بإلغاء مكاتب الاستعلامات وتعويض قيادة الدوائر والمقاطعات بمراقبين مدنيين بصفة تدريجية، وبداية شكل جديد من المراقبة تمثل في المراقبة المدنية.

أ.2.2. المراقبة المدنية:

قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية في تونس من خلال المقيم العام "بول كامبون Paul Cambon" في شهر أكتوبر 1884م، بإصدار قرار تفعيل المراقبة المدنية، غير أن هذا القرار لم يشمل كامل التراب التونسي لقلة الإمكانيات المادية وانعدام موظفين أكفّاء في هذا المنصب، ما جعل المقيم العام يكتفي بتطبيق هذا القرار على بعض المناطق في البلاد، والجدير بالذّكر أنّ هذا القرار وجد دعما من طرف رئيس الحكومة الفرنسية "جول فيريJules Ferry"، الذي أمر بإرسال فريق من المراقبين المدنيين لمساعدة المقيم العام الفرنسي، حيث ارتكز في هذا على ما جاء في الفصل الأول من اتفاقية المرسى في08 جوان 1883م، والذي جاء فيه: «... يسمح للحكومة الفرنسية بإقرار الإصلاحات

[1] **المكاتب العربية**: أنشئت رسميا في سنة 1844م بالجزائر، كلفت بمهام مراقبة الرأي العام، ومراقبة رجال الدين والقضاء على الثورات، كما أعطيت لها مهمة القضاء والفصل بين خصومات الأهالي...**للاستزادة ينظر**: عبد القادر مرجاني، **المكاتب العربية ودورها في توطيد دعائم الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م**، مجلة رفوف، مج9، ع1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2021م، ص ص377-379.

[2] علي المحجوبي، انتصاب الحماية االفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص109.

التي تراها مفيدة لتنظيم البلاد التونسية...»، والتي دائما ما تعود إليها فرنسا لتبرير سياساتها الاستعمارية[1].

ومن هذا نجد أنه قد أبقي على الجهاز الإداري التونسي الذي يقوم بتسيير الإدارة المحلية في البلاد، بهدف تقليص النفقات، غير أن الإبقاء على الإدارة المحلية في يد الموظفين التونسيين من "قياد وخلفاء ومشايخ"لم يعطهم الحق والحرية في التسيير، فكما أشرنا سابقا فقد كان يتم اختيار هؤلاء الموظفين بدقة، من أعيان البلاد وخاصة المعروفين بولائهم لفرنسا وعلاوة على هذا فقد كانوا يخضعون للرقابة المشددة من طرف المراقب المدني.

وتشمل مهام المراقبين المدنيين في تمثيل المقيم العام بالدوائر والمقاطعات التابعة للإدارة المحلية، وتقديم تقارير دورية عن الوضع العام من حيث التنظيم الإداري والعدلي وعن الموظفين الأهالي ومراقبة الإحصائيات العامة ومداخيل الضرائب...، وهكذا نرى مشمولات المراقب المدني غير المحدودة عمليا وتمتعه بسلطة تقريرية واسعة في دائرة نفوذه[2].

بدأ هذا النظام الجديد في الانتشار تدريجيا حتى صار يغطي جزءا مهما من البلاد، وعلى إثر هذا قامت الحكومة الفرنسية بإقرار أوامر طبقا لمقترحات المقيم الفرنسي "بول كامبون Paul Cambon"، تشجيعا لمواصلة العمل بهذا النظام، حيث أصدر في 24 ديسمبر 1886م قرار رئاسي نصّ على إرسال ستِّ مراقبين جدد في كل من: "بنزرت، سوق الأربعاء، مكثر، جربة، القيروان"، وفي سنة 1887م تم إنشاء مراقبتان بكل من: "تونس وزغوان" من خلال قرارين صدرا في الثامن والعشرين من جانفي والتاسع من شهر جويلية خلال السنة نفسها، وقد صارت البلاد تضم أربع عشرة مراقبة مدنية في جويلية 1887م موزعة على كل من: "تونس، زغوان، حلق الوادي، نابل، سوسة، صفاقس، جربة، توزر، القيروان، مكثر، الكاف، سوق الأربعاء، باجة، بنزرت"[3].

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص110.

[2] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص ص407، 408.

[3] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص ص110، 111.

يذكر المحجوبي في كتابه "جذور الحركة الوطنية التونسية 1904م-1934م" مقولة أحد الواضعين لأسس نظام الحماية "ديستورنال دوكنستان Disturnal Dukenstan" عن دور القيّاد فيقول: «... هم وحدهم الذين يظهرون ويتصرفون... ونحن الحكام، وبنا يلوذ كل من له شكوى، فلنا دور الحكم بين الشعب وحاكميه، وإليه يعود شرف القوة والمقدرة مع العدل والإنصاف...»[1]، هذا الكلام يقدم الصورة الواضحة الجلية عن منهج الاستعمار في تونس، حيث جعل المسؤولين التونسيين في واجهة الحكم وتغطية جميع الممارسات التي يقوم بها مسؤولي الاستعمار، فكما رأينا مما سبق دور كل من المقيم العام والباي، فهذا الأخير ليس له أي سلطة في البلاد غير الموافقة والتوقيع على القرارات والمراسيم، وهو نفس الدور الذي يقوم به موظفي الإدارة المحلية.

وقد بقيت بعض المناطق خاضعة للمراقبة العسكرية خاصة في الجنوب والشمال الغربي التونسي، وبقيت سبعة مكاتب للاستعلامات في هذه المناطق خاصة المناطق التي تتواجد فيها قبائل "ورغمة، بني يزيد، والهمامة، الفراشيش، بني خمير، جلاص" والتي عرفت بعصيانها، حيث كانت هي أهم القبائل المقاومة للاحتلال الفرنسي[2].

وبهذا كانت البلاد تخضع إلى نوعين من المراقبة فأسندت المراقبة العسكرية للجيش بهدف حفظ الأمن ومنع انتفاض القبائل ضدها، وأما المدنية فكانت لتطبيق السياسات والقرارات الفرنسية والتي تخدم الفرنسيين.

أ.3. المؤسسات النيابية:

بعد السيطرة على المؤسسات المركزية والمحلية في البلاد، سعت سلطة الحماية إلى نقل بعض الهيئات الاستشارية والتمثيلية، وهذا بهدف الإحاطة بمصالح الجالية الفرنسية في تونس، فقد طالب

[1] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904م-1934م**، تع: عبد الحميد الشّابي، ط1، م.ت.ع.آ.ف (بيت الحكمة)، تونس، 1999م، ص100.

[2] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص112.

الفرنسيون بإنشاء مجالس بلدية ومؤسسات عقارية تكون وسيلة لرفع انشغالاتهم إلى السلطة التنفيذية في البلاد[1] ونميز خلال هذه الفترة نوعين من المؤسسات هما:

أ.1.3. المجلس الشوري:

كانت السلطة التشريعية منذ فرض الحماية في يد المقيم العام، فهو من يملي القوانين والأوامر بما يخدم المصلحة الفرنسية وتغليبها على مصلحة البلاد، وكيف نتوقع أن تهتم فرنسا بمصلحة تونس ونحن نرى هذا التهميش والإلغاء في حق التونسي، وتحييده وإبعاده عن السلطة العليا في البلاد؟.

لقد كانت المؤسسة النيابية الأولى التي أنشئت في البلاد بعد الاحتلال تمثل الجالية الأجنبية، والتي كان الغرض من إحداثها هو تنسيق الجهود بين الجالية والحكومة الفرنسية بتونس واستنزاف ثروات البلاد العامة، حيث كان هذا المجلس يضم عددا من الفرنسيين والذين تقوم السلطة بتعيينهم من أعضاء غرفتي التجارة والفلاحة، وأيضا من الموظفين أصحاب المهن الحرة من الفرنسيين المقيمين بتونس[2].

كما قام المقيم العام في 22 فيفري 1896م بإقرار قانون يحدد صلاحيات وتركيبة المجلس الشوري في البلاد، غير أنه لم يكن للتونسيين حق التمثيل فيه، فقد كان حكرا على ممثلي التجار والمزارعين والبلديات وحتى المنتخبين عن ممثلي الفرنسيين من غير المزارعين والتجار[3]، وبقي هذا المجلس دون حضور من التونسيين إلى 02 فيفري 1907م، وقامت السلطة الفرنسية بتعيين عدد من التونسيين لعضوية المجلس، مع العلم أنَّ عدد الأعضاء الفرنسيين في المجلس بلغ اثنين وثلاثين عضوا منتخبا

[1] خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)**، د ط، ج3، م.د.ب.ق.ج، تونس، 2005م، ص42.

[2] الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص32.

[3] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص414.

باقتراع عام، على عكس الأعضاء التونسيين الذين بلغ عددهم ثمانية عشر عضوا[1] ويتم اختيارهم من طرف المقيم العام الفرنسي، من الموالين لسياسة فرنسا والمخلصين لها[2].

وفي سنة 1910م صدر أمر يقضي بالفصل بين الأعضاء التونسيين والفرنسيين، الذين كانوا قبل هذا يجتمعون مع بعض في قاعة واحدة، وهذا يبرهن سياسة فرنسا في تهميش الأهالي ومنعهم من المطالبة بحقوقهم، ويقدم صورة جلية عن التمييز العنصري إن صحّ القول، ويمكن القول أن هذا التمثيل كان (صوريا) بحكم الفصل بين الفرنسيين والتونسيين وأيضا لإعلاء المصلحة الفرنسية، كما أنشئت هيئة جديدة من خلال نفس القرار هي المجلس الأعلى للحكومة، مهمته التحكيم والفصل بين قسمي المجلس الشوري إذا ما حدث اختلاف في الرأي في مسألة من المسائل، ويضم هذا المجلس كافة أعضاء مجلس الوزراء ورؤساء مصالح الحكومة التونسية، إضافة إلى ثلاث نواب من كل قسم من المجلس الشوري[3].

أ.2.3. مجالس البلديات:

لقد كانت تونس قبل الحماية تحتوي على مجالس بلدية يقوم بإدارتها مجلس منتخب متكون من عشرة أعضاء، وقد تأسست أول بلدية في عهد "أحمد باشا باي" سنة 1858م، وفي عهد الحماية تم تجديد نظام هذه المجالس وذلك منذ سنة1883م، وفي سنة 1884م تأسست مجالس بلديات بكل من مدن "صفاقس، سوسة، بنزرت، حلق الوادي"[4].

وقد تم في سنة 1881م إعادة تشكيل مجلس بلدية تونس العاصمة، حيث صار يضم ثمانية أعضاء تونسيين منتخبين وثمانية أعضاء أوروبيين معينين، إضافة إلى عضو من اليهود يتم اختياره من بين أعيان الجالية اليهودية، وقد سارت الحكومة على نفس المنهج حيث كانت تقوم بتعيين

---

[1] نجد في مراجع أخرى أن عدد الأعضاء التونسيين كانوا يبلغون ستة عشر عضوا وليس ثمانية عشر... **للاستزادة ينظر**: أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص414. **وينظر**: الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص33.

[2] يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات**، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م، ص39.

[3] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص414.

[4] الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص39.

المستشارين البلديين، وحتى التونسيين الأعضاء في مجلس بلدية تونس هي من تعيينهم، فكانت بذلك الغالبية من الفرنسيين في كافة المجالس البلدية، وهذا لجعل البلاد تحت السيطرة الفرنسية الكاملة[1].

وهكذا عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على بسط نفوذها على البلاد، فقامت بالسيطرة على أجهزة الدولة ومؤسساتها، قبل المضيّ في سياستها مطبقة منهج القمع والإبعاد في حق الأهالي والكفاءات التونسية، وتقديم الموالين لسياستها دون غيرهم من الأهالي، وتفصيل القوانين والمراسيم حسب مصالحها الاستعمارية، وخدمة مصلحة الجالية الفرنسية ودعمها في البلاد.

ب. السياسة الاستيطانية:

إن هدف الاستعمار عامة والفرنسي خاصة، هو الاستيلاء على ثروات البلاد المستعمَرة، وتوجيه سياستها الاقتصادية، وجعلها تساهم في تحقيق الرخاء الاقتصادي لبلد الاحتلال، وللوصول إلى هذا الهدف الاستعماري، سعت السلطات الفرنسية إلى سنِّ النظم والقوانين، وجعلها أداة لتنفيذ أغراضها، ودعم التغلغل الفرنسي والأجنبي في تونس، وتهيئة كل السبل لبسط السيطرة الفرنسية على ثروات البلاد، عكس ما كان في الجزائر، فقد قامت السلطات الفرنسية بتشجيع الاستيطان الحر أو ما يعرف أيضا بالاستعمار الحر، لإثبات أن الاحتلال الفرنسي لتونس غير مكلّف للخزينة الفرنسية، وأنه وجه آخر للاستيطان[2].

ب.1. الاستعمار الحر:

عمدت السلطات الفرنسية منذ فرض حمايتها على تونس، في دعم مصالح الفرنسيين بالبلاد التونسية، واستغلال ثرواتها، وذلك بكسب الرأسمال الفرنسي والطبقة الرأسمالية، من خلال إيجاد مجال جديد للاستيطان الحر، الذي يرتكز في نشاطه على الأفراد والشركات دون الاعتماد المباشر على الدولة، فالدولة تقتصر مهمتها في توفير الرعاية والحماية لهذه الشركات، والأفراد الناشطين في البلاد

[1] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص427.

[2] الحبيب ثامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص41.

التونسية[1]، وقد كتب المقيم العام الفرنسي "بول كامبون Paul Cambon" بعد قدومه إلى تونس بحوالي الشهر، تقريرا عن الوضعية العامة للبلاد التونسية، وما يمكن أن توفره للإدارة الفرنسية، قائلا: «...لقد انذهلت كثيرا لوفرة كل هذه الثروات الطبيعية، وإني جدا مقتنع بأن فرنسا ستجني الكثير وفي أسرع وقت، إذا ما اتخذت على عاتقها إدارة مالية هذا البلد، وهكذا فإن احتلال البلاد التونسية لا يصبح مجرد عمل سياسي هام، بل يكون أيضا عملية تجارية رابحة...»[2].

ونستنبط من خلال هذا القول أمرين هامين:

- سعي المقيم العام الفرنسي، للسيطرة على ثروات البلاد، ودعوة الحكومة الفرنسية لتسيير المالية التونسية، باستغلال معاهدة باردو، التي تسمح للسلطة الفرنسية بتسيير مداخيل البلاد التونسية.
- محاولة المقيم العام الفرنسي، استمالة الطبقة الرأسمالية، وجذب أنظارها للاستثمار في البلاد التونسية، بهدف دعم الحركة الاستيطانية في تونس، من خلال تسهيل عمليات الهجرة الأوروبية، وتغليب العنصر الأوروبي في البلاد على حساب العنصر المحلي.

كما نجد تصريحا مهما في هذا الشأن لكبير أساقفة فرنسا بالجزائر "شارل لافيجري Charles Lavigerie"[3]، الذي يقول:«... لو كنت سيّد الموقف في البلاد التونسية وكان علي أن أرسي بها قواعد استعمارية لحصرت الأمر في كلمة واحدة: حرّية، فالحرية هي أساس الازدهار... وإذا ما فسحنا

---

[1]عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة**، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 1983م، ص36.

[2]علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص125.

[3]**شارل لافيجري Charles Lavigerie**: ولد في 31 أكتوبر 1825م بمنطقة "وير" بالقرب من مدينة "بايون" بفرنسا، نشأ في عائلة برجوازية، وفي سنة 1840م التحق بالمدرسة الاكليركية بباريس، حصل على الدكتوراه في علم اللاهوت، وعين في 15 ماي 1867م رئيس أساقفة فرنسا بالجزائر، وقد كان من أبرز الداعمين للمشروع الاستيطاني، حيث قام بشراء الأراضي وتوزيعها على المستوطنين، كما كان من أهم رؤوس التبشير...**للاستزادة ينظر**: حدة طيطوش، **الكاردينال لافيجري وأبعاد مهمته التبشيرية الجزائر 1867م-1880م**، مجلة مدارات تاريخية، مج1، ع4، سبتمبر 2019م، قسنطينة، الجزائر، ص ص 521-530.

المجال للمبادرات الفردية ووفرنا لها الأمن الاجتماعي وحميناها من العنف بجملة من القوانين فسوف تكون قادرة على كسب مئات الملايين...»[1]، وهذا يبين أهمية الدعم الفرنسي لهذا النوع من الاستيطان، حيث يمنح تسهيلات كبيرة للأفراد والشركات الفرنسية والأوروبية، للاستثمار في الثروات التونسية، واعتبار الليبرالية الاقتصادية من أهم الشروط لإنجاح الاستعمار الفرنسي في تونس.

واعتمدت الحكومة الفرنسية في إنجاح هذا الاستعمار وترسيخ أسسه، إلى استقطاب أعداد كبيرة من الجالية الأوروبية، داعمة بذلك عمليات منح الجنسية الفرنسية للأوروبيين الراغبين في الاستثمار في البلاد، وبحكم قرب إيطاليا من تونس فقد تعرضت البلاد التونسية لاستيطان جماعي ضم مختلف فئات المجتمع الأوروبي، خاصة الإيطالية والفرنسية[2]، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (01):

جدول رقم (01): يوضح تطور الحركة الاستيطانية الأوروبية نحو تونس[3].

العام	الفرنسيين	الإيطاليين	المالطيين
1881م	700	11200	7000
1886م	3500	16750	9000
1891م	10000	31000	11700
1896م	16000	55000	10200
1901م	24000	71000	12000
1906م	34600	81106	10000
1911م	46000	88082	11300

ويتضح لنا من خلال الجدول، التزايد الكبير لعدد المستوطنين الأوروبيين وخاصة الإيطاليين والفرنسيين، وبشكل أقل المالطيين، خاصة مع سيطرة الحكومة الفرنسية في تونس إن صح القول، على إدارة البلاد وتطبيق سياسة الإلغاء في حق العنصر المحلي، وفرض نظام المراقبة المدنية على الموظفين التونسيين، كما يظهر لنا المنحنى البياني التالي هذا التطور، خلال الثلاثين سنة الأولى من

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص125.
[2] سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس، المرجع السابق، ص22.
[3] نفسه، ص22.

فرض الحماية الفرنسية على البلاد التونسية، حيث نجد أن العنصر الإيطالي كان الأكثر حضورا في البلاد، ففي سنة 1911م وصل عدد المستوطنين الإيطاليين إلى ثمان وثمانين ألفا واثنين وثمانين مستوطن، مقارنة بالعنصر الفرنسي الذي وصل إلى ستة وأربعين ألف مستوطن خلال نفس السنة، في حين كان العنصر المالطي الأقل حضورا، فقد كان عدد المستوطنين المالطيين يصل إلى أحد عشر ألفا وثلاث مائة مستوطن.

كما يوضح المنحنى التالي هذا التزايد في أعداد المستوطنين الأوروبيين وتطور الهجرة نحو تونس خلال الفترة مابين (1881م-1911م)[1].

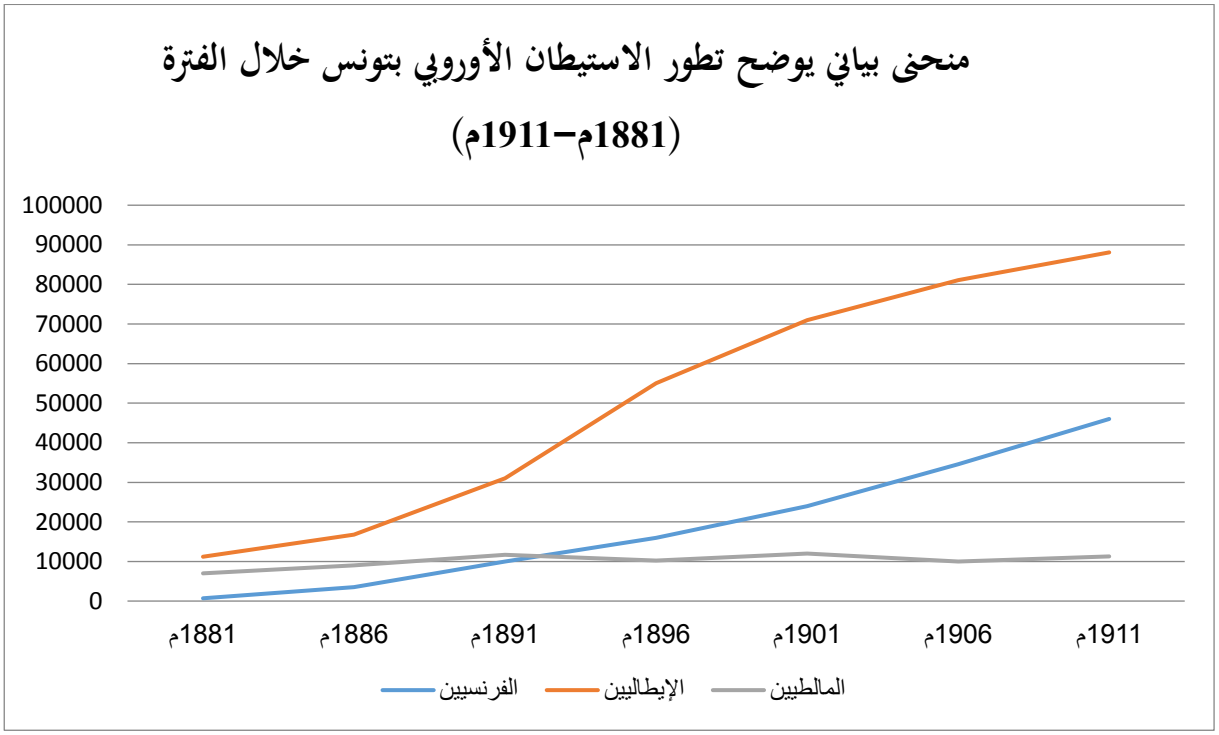

وفي هذا الإطار وعملا بما يخدم المستوطن الأوروبي والفرنسي خاصة، سعت سلطات الحماية الفرنسية إلى إصدار القوانين والتشريعات، لتمكين الأوروبيين من الاستحواذ على الأراضي والممتلكات بشتى الطرق والأساليب.

[1] التمثيل البياني من إعدادنا بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)، الذي يوضح أعداد المستوطنين الأوروبيين خلال الفترة الممتدة من 1881م إلى 1911م.

ب.2. التشريع العقاري الفرنسي بتونس:

سعت السلطات الفرنسية إلى تشجيع الاستعمار الحر منذ فرض حمايتها على تونس، قصد استغلال الأراضي وتغليب الجنس الأوروبي على حساب التونسيين، محاولة بذلك إيجاد طرق ووسائل لدفع الأوروبيين الراغبين في استغلال الأراضي واستيطانها، وذلك بإثبات ملكيتهم لهذه الأراضي وحريتهم في «إعمارها»[1]، بحيث اعتمدت السلطة الفرنسية في ذلك على توسيع أملاك الدولة، من أجل توزيعها على المستوطنين، وأصدرت في سبيل ذلك عدة قوانين ومراسيم منها:

- **قانون 01 ديسمبر 1881م**:يقر هذا القانون بعدم جواز بيع الأراضي والمناجم والغابات، وأن كل هذه البيوع التي تقوم بين التونسيين في القطاع العقاري ملغية، واعتبارها أملاك خاصة بالدولة، ما يؤكد بأن هذا القانون أُصدر لتبرير استيلاء فرنسا على الأراضي[2].
- **مرسوم 05 جانفي 1882م**: صدر هذا الأمر من الباي بدفع من المقيم العام الفرنسي "روستان Rostand"، حيث يقضي هذا الأمر بمنع بيع ممتلكات الدولة والتفريط بها دون إذن مسبق من اللجنة المالية الدولية، وكان الهدف من هذا الأمر قطع الطريق على الدول الأوروبية ومنعها من اكتساب مساحات شاسعة في البلاد التونسية، في ظل الوضع المتعكر بالبلاد[3].
- **قانون 01 جويلية 1885م**: يعتبر أهم تشريع عقاري في ظل الحماية الفرنسية، قام بوضعه المقيم العام الفرنسي "بول كامبون Paul Cambon"، حيث جاء ليلغي حقوق المشاركة في ملكية الأرضي والتي كانت توفرها القوانين التونسية، ويمنح ضمانات للأوروبيين بملكيتهم للأراضي التي اشتروها[4].

---

[1] سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس، المرجع السابق، ص27.

[2] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، المصدر السابق، ص 100.

[3] علي المحجوبي، انتصاب لحماي الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص 126.

[4] وردة طريلي، **نماذج من القمع الاستعماري في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م-1956م)**، مذكرة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر (الوادي)، الجزائر، 2018م-2019م، ص48.

وكان قانون 01 جويلية 1885م أو كما يسمى بالقانون العقاري الجديد، مستوحى من القانون العقاري الأسترالي وهو نظام "تورنيس Torrens"[1] والذي تبنته كل مستعمرات أستراليا، حيث يعتبر بمثابة قانون حقيقي للملكية العقارية، وأسندت إلى اللجنة المكلفة بمناقشة المشروع الذي أعده "بول كامبون Paul Cambon" مهمة إعداد القانون بما يخدم المصلحة الفرنسية في تونس، ولم تدخل هذه اللجنة تعديلات على الخطوط الرئيسية للمشروع، واكتفت ببعض التنقيحات خلال الجلسات التي كانت في (17/ 18/ 21) مارس من سنة 1885م برئاسة المقيم العام "بول كامبون Paul Cambon"، وتكون هذا القانون من أربعة عشر بابا و379 فصلا، وهو ما سينعكس بالسلب على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد التونسية، باعتبار أن البلاد تعتمد على القطاع الفلاحي[2].

وبمقتضى هذا القانون يتمكن المالك لقطعة الأرض من ضمان ملكيته لها، من خلال تسجيلها في محكمة مختلطة[3]، وقد أنشئت لغرض حفظ الملكية العقارية وتحرير عقود التملك، ومسح وتحديد الأراضي التي سيقع تسجيلها[4]، كما كانت هذه المحكمة تقوم بإصدار أحكام بصورة نهائية ودون استئناف، وتختص أيضا بمراقبة تطبيق القانون والفصل في النزاعات القائمة بين المالكين، وعن طريقها تحققت آمال الرأسماليين الأوروبيين الذين اشتروا أراضي زراعية في وقت سابق[5].

كما مكنت السلطة الفرنسية للمستوطنين الفرنسيين، الحصول على مساحات كبيرة من الأراضي، وحتى الغابات، وتم بيعها لهم بأسعار زهيدة، كما أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوما في سنة

---

[1] **نظام تورنيس**: نظام عقاري طُبق أول مرة في أستراليا منذ سنة 1858م، وسمي بهذا الاسم نسبة لمقترحه (ريتشارد تورنيس)، واعتمدته فرنسا في تونس سنة 1885م... **للاستزادة ينظر**: سامية عباد، منال عروب، **السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م وآثارها على المجتمع**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2019م-2020م، ص41.

[2] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص129.

[3] **المحكمة المختلطة**: تدعى بالمحكمة المختلطة الفرنسية- التونسية، يرأسها فرنسي، وتتكون من قضاة فرنسيين وتونسيين، تعمل على تطبيق القانون وحل المسائل العقارية، وعن طريقها تمكن الفرنسيون من الحصول على كل ما يضمن لهم الاستقرار في البلاد... **للاستزادة ينظر**: سامية عباد، منال عروب، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس، المرجع السابق، ص42.

[4] سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس، المرجع السابق، ص28.

[5] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص57.

1892م، يقضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة، ما أدى إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة في الجنوب حول مدينة صفاقس[1]، واتسعت رقعت الأراضي التي استولى عليها الفرنسيين خلال الفترة (1881م-1892م)، من مائة وسبعة آلاف هكتار إلى أربع مائة وثلاثة وأربعين ألف هكتار، لتصل في سنة 1912م إلى ثمان مائة واثنين وثمانين ألف هكتار، وفي الجانب المقابل امتلك الإيطاليون وغيرهم من الأوروبيين حوالي مائة وخمسة وثلاثين ألف هكتار سنة 1912م، والجدير بالذكر أنه لم يكن في البلاد التونسية مستوطنون صغار مثلما كان عليه الحال في الجزائر، وإنما كانت هنالك شركات احتكارية فرنسية، لعبت دورا كبيرا في السيطرة على الأراضي[2].

ويوضح الجدول رقم (02) اتساع أراضي المستوطنين الأوروبيين خلال سنوات (1892م، 1897م، 1902م):

جدول رقم (02): اتساع أراضي المستوطنين الأوروبيين خلال سنوات (1892م، 1897م، 1902م)[3]

المستوطنين	1892م	1897م	1902م
الفرنسيين	402211 هكتار	467372 هكتار	576933 هكتار
الإيطاليون	27358 هكتار	39523 هكتار	36469 هكتار
غيرهم من الأوروبيين	/	21852 هكتار	33476 هكتار

ومن سنة 1892م بدأ الاستيطان يأخذ شكلا جديدا، تميز بالتدخل المباشر في عمليات الاستيطان من قبل السلطة الفرنسية، حيث حرصت من خلاله فرنسا على في حجم الأملاك الزراعية الفرنسية بتونس، وارتفعت فيما بعد إلى أكثر من 3 ملايين هكتار، وذلك خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين، وقد كان هذا الارتفاع في مساحات الأراضي لفائدة الاستيطان الرسمي والذي يكون

[1] سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس نشأتها ، المرجع السابق، ص28.

[2] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص38.

[3] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص71.

بتمويل من السلطات الفرنسية، والذي بدأ بالازدهار والنشاط في تونس منذ سنة 1892م، وهذا من خلال النتائج والمكاسب المحققة[1].

ب.3. مصادرة الأراضي التونسية:

تعرضت العديد من الأصناف والممتلكات إلى المصادرة والسلب، خاصة كانت أو تابعة للدولة، من طرف السلطات الفرنسية، كأملاك الدولة، والغابات، وأراضي القبائل أو أراضي العرش، وحتى أراضي الأوقاف لم تسلم من هذا السلب، وقد تمثلت فيما يلي:

ب.1.3. أملاك الدولة:

قدرت أملاك البلاد التونسية قبل الحماية الفرنسية، بحوالي مليون هكتار، وهذه الأراضي تعطى من قبل الحكومة التونسية إلى من يستغلها، مقابل أسعار زهيدة، وكانت هذه الأملاك مقتصرة على أملاك الباي، وبعد فرض الحماية، بادرت السلطات الفرنسية بسلب ملكية هذه الأراضي من الفلاحين التونسيين، وقامت بتخصيصها للمستوطنين الفرنسيين مقابل عشر فرنكات للهكتار الواحد[2].

وتلا هذا الإجراء إصدار أمر يقضي بضم "الأراضي البور" بأملاك الدولة سنة 1896م، ومن خلال هذا الأمر بدأت الإدارة الفرنسية بإحصاء الأراضي البور لأملاك الدولة، غير أنها لم تتوقف عند هذا، بل قامت بإدخال كل ما يقع في طريقها في هذا النوع من الأراضي وإلحاقه بأملاك الدولة، متعدية بذلك على الأملاك الفردية واستلابها، وبقيت هذه الاعتداءات على أصحاب الأملاك من التونسيين تحت ستار "أملاك الدولة"[3].

---

[1] إسماعيل العربي، **السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919م–1939م) تونس والمغرب أنموذجا**، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، مج7، ع1، 2021/01/24م، الجزائر، ص165.

[2] **للاستزادة ينظر**:الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص43. **وينظر**: يونس درمونة، **تونس بين الحماية والاحتلال**، د ط، مطبعة الرسالة، د ت، تونس، ص69.

[3] سامية عباد، منال عروب، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس، المرجع السابق، ص44.

ب.2.3. أراضي الغابات:

كانت تبلغ مساحة الأراضي بالبلاد التونسية حوالي المليون وستة عشر ألف هكتار، والتي عمدت السلطة الفرنسية إلى الاستيلاء عليها، من خلال إصدار أمر في 01 ديسمبر 1881م، يقضي بإلحاق هذا النوع من الأراضي إلى أملاك الدولة، وقد ساهمت هذه السياسة في مصادرة الأراضي، بإدراجها إلى أملاك الدولة، ومنه يتم التصرف فيها بما يخدم السلطات الفرنسية والمستوطنين[1].

ب.3.3. أراضي العرش (القبائل):

كان يغلب هذا الصنف من الأراضي في البلاد، وكانت تعرف بالأراضي الاشتراكية، وسعت السلطة الفرنسية إلى مصادرتها فعملت بنفس المنهج، من خلال إصدارها أمرا يقضي بضمها لأملاك الدولة في 13 جانفي 1896م[2]، وكما نعلم أن مثل هذه الأراضي هي رمز الوحدة في نظر من يشتغل عليها، ورمز للمقاومة، ولهذا ضربت السلطة بيد من حديد لكسر هذه القاعدة، وتفكيك شمل هذه القبائل والعروش، بتجزئة هذه الأراضي واستلابها.

ب.4.3. أراضي الأوقاف:

لم تسلم الممتلكات الإسلامية من سياسة فرنسا في سلب الأراضي، وكانت هذه الأراضي تصل مساحتها إلى أربعة ملايين هكتار، ما يمثل ربع مساحة الأراضي التونسية، وهذا ما زاد من عزم سلطات الحماية على تسخير هذا الصنف من الأراضي في خدمة الاستيطان، ومع محاولات التونسيين مقاومة هذه السياسة إلا أن هذا لم يؤثر على تمليك المستوطنين لأراضي الأوقاف[3].

---

[1] **للاستزادة ينظر**: الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص43. **وينظر**: عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، المصدر السابق، ص114.

[2] سامية عباد، منال عروب، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس، المرجع السابق، ص45.

[3] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص79.

وفي 31 جانفي 1898م صدر مرسوم يقضي باستبدال الوقف خاصا كان أو عاما بعقار يساويه أو بمبلغ مالي، وبهذا استبدلت العديد من الأراضي بدكاكين وبيوت في بعض القرى والمدن[1]، كما طالب ممثلي المستوطنين خلال سنتي 1903م و1904م بإلغاء الأوقاف العامة والخاصة وبدون قيد، غير أن سلطات الحماية لم تأخذ بهذا القول، خوفا من تكرار نفس النتيجة في الجزائر على خلفية إلغاء الأوقاف، وهكذا اكتفت الإدارة الفرنسية باستبدال الأراضي وشرائها[2].

جـ. التجنيس:

اتجهت السلطات الفرنسية في سياستها بتونس إلى السيطرة على البلاد وأهلها، من خلال إبعاد التونسيين عن التسيير، وفتحت باب الهجرة الأوروبية، وعملت على فرنسة التونسيين وتجنيسهم، قصد تحويل التونسيين عن شخصيتهم وهويتهم إلى مواطنين فرنسيين، وتغليب العنصر الفرنسي في البلاد، فقامت بتسهيل إجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية، سواء للأجانب أو التونسيين، ولم تحترم بهذا الإجراء كل القوانين الدولية الخاصة بالجنسية والسيادة التونسية، وعمدت إلى تنفيذ هذا البرنامج على مراحل، حيث أصدرت العديد من القوانين وأجبرت الباي على إصدار أوامر عليَّة لتحقيق سياستها في فرنسة التونسيين[3].

جـ.1. القوانين الفرنسية الخاصة بالتجنيس:

منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي لتونس، بدأت السلطات الفرنسية تمهد لطمس الهوية التونسية، بإصدار القوانين، وإتباعها سياسة الترغيب للحصول على الجنسية الفرنسية، ووضع تسهيلات مهمة للحصول على المواطنة الفرنسية.

أصدرت الإدارة الفرنسية في سنة 1885م قانونا يمنح التونسيين الحق في التمتع بالمواطنة الفرنسية، إذا تقدم المواطن التونسي بطلب الجنسية الفرنسية، وفي هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون المدني

[1] يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، المصدر السابق، ص72.
[2] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص82.
[3] الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص79.

الفرنسي، غير أنه أشترط على من يريد المواطنة الفرنسية من التونسيين، أن عليه التخلي عن جميع مقومات الدين الإسلامي[1]، وبهذا يتوجب على الذين يرغبون في طلب الجنسية الفرنسية، التخلي عن الإسلام بحجة أنهم يصبحون خاضعين للقوانين الفرنسية بدل القوانين التونسية، ومن هذا يكون هذا القانون تمهيدا لتجريد التونسيين من دينهم بهذه الإغراءات.

وفي 26 جوان 1889م أصدرت السلطة الفرنسية قانونا يقضي بأن الفرنسيات اللواتي يتزوجن من الأجانب، لا يتبعن جنسية أزواجهم، إلا إذا أوجبت قوانين الدولة التي ينتمي إليها الزوج سحب جنسيها، أما إن كانت هذه القوانين لا توجب عليها ذلك، فإن عليها البقاء في جنسيتها الأصلية[2]، وهكذا فإن الفرنسية المتزوجة من تونسي تبقى حاملة للجنسية الفرنسية، وللإشارة هنا فإنها كانت تتبع جنسية زوجها وهذا قبل فرض الحماية الفرنسية.

كما قدمت الإدارة الفرنسية منذ سنة 1897مالعديد من التسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية، واعتبرت الأرض التونسية أرضا فرنسية، فقد جعلت إقامة الأجانب في البلاد لمدة ثلاث سنوات تخول لهم الحق في اكتساب الجنسية الفرنسية، وبهذا صارت الإقامة في البلاد التونسية تعتبر كالإقامة في فرنسا، وهو ما يعتبر طمسا للسيادة التونسية[3]، وحاولت الإدارة الفرنسية إصلاح القانون الصادر سنة 1885م، بحيث أقرّت شروطا للتمتع بالجنسية الفرنسية والتي نوردها فيما يلي:

- أن يكون التونسي أعزب أو متزوج من امرأة واحدة فقط.
- أن لا يقل عمر المعني عن خمس وعشرين سنة.
- وجوب الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي.
- الإلمام باللغة الفرنسية من قراءة وكتابة.

---

[1] جمعة عليوي، وسام هادي، السياسة الفرنسية حيال تونس، المرجع السابق، ص259.

[2] عائشة بن يوسف، **المؤسسات الدينية والعلمية بتونس ودورها في مواجهة السياسة الدينية والثقافة الفرنسية (1881م-1956م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018م-2019م، ص79.

[3] الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص80.

- أن يكون عاملا في الحكومة أو محالا إلى التقاعد[1].

لم تكتف السلطة الفرنسية بهذه القوانين فقط، بل أصدرت قوانين أخرى لتجنيس التونسيين، ولتسهيل إجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية، وجعلهم تحت رعاية وحماية السلطة الفرنسية، فهم يعتبرون مواطنين فرنسيين[2]، ففي سنة 1907م أصدرت الإدارة الفرنسية قانونا كانت قد طبقته بالجزائر في وقت سابق يعرف بمرسوم كريميو، يقضي هذا القانون بمنح الجنسية الفرنسية لليهود التونسيين دفعة واحدة[3].

فقد سبق هذا خروج اليهود في حملة كبيرة مطالبين بإقرار إصلاحات لهم بتونس، غير أن الهدف الحقيقي لهم من هذا العمل، كان يتمثل في سعيهم للحصول على الجنسية الفرنسية، وهذا بصفة جماعة، حتى يتمتعوا بالامتيازات التي تنجر عن التجنس، لتحسين وضعهم، وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تعتمد على هذا المرسوم وتطبقه في البلاد التونسية، سعيا منها بهذه القوانين إلى إضعاف أهل البلاد التونسية، واستلاب أملاكهم والتضييق عليهم وممارسة كل أنواع القمع، لدفعهم إلى الهجرة والتخلي عن ممتلكاتهم[4].

وجاء القانون الصادر في أكتوبر سنة 1910م بتسهيلات جديدة لإجراءات الحصول عل الجنسية الخاصة بالتونسيين، حيث يقضي بمنح الجنسية الفرنسية لأبناء المتجنسين من التونسيين، فقد كان لهم الحق في الاختيار بين الجنسية الفرنسية أو التونسية قبل صدور هذا القانون[5]، وهذا لإذابة العنصر التونسي في العنصر الفرنسي، وحتى يسلِّم ويقرَّ بتبعية البلاد التونسية لفرنسا واعتبار البلاد مقاطعة فرنسية.

---

[1] جمعة عليوي، وسام هادي، السياسة الفرنسية حيال تونس، المرجع السابق، ص259

[2] راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011م، ص23

[3] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، المصدر السابق، ص ص197، 198.

[4] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، د ط، دار عبد السلام جسوس للنشر والتوزيع، طنجة، د ت، ص43.

[5] الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص80.

ونظرا لضخامة مشروع الفرنسة، قامت السلطات الفرنسية بانتهاج سياسة جديدة تعتبر أكثر تأثيرا وعمقا من سياسة الإدماج والتجنيس، وهي سياسة المشاركة، وهذا الأسلوب الجديد لا يوجب على التونسيين التنازل عن أحوالهم الشخصية، من أجل أن يصبحوا مواطنين فرنسيين، وهدفها من هذه السياسة جذب النخبة التونسية، فإن أقبلت هذه الطبقة على طلب المواطنة فستكون بذلك جسرا لعامة الشعب للحصول عليها، والذوبان في الشخصية الفرنسية[1].

جـ.2. أعداد المتجنسين التونسيين(1881م-1922م):

شملت سياسة التجنيس مختلف الفئات الاجتماعية التونسية وغير التونسية، ومن الجالية العربية والأوروبية، باختلاف وظائفها وأحوالها وأعمارها، فكانت طبقة الموظفين هم أكثر المتجنسين بالجنسية الفرنسية، بالإضافة إلى الفئات التي لديها ارتباط مع الإدارة الفرنسية، وحتى فئة القُصّر شملتها إجراءات منح الجنسية ففي سنة 1912م نجد أنه تم منح الجنسية لعشر قُصّر، أما في سنة 1922م تم منح الجنسية لسبعة عشر قاصر[2].

كما تجنس ثمانين تونسيا مابين سنتي 1898م و1910م، من بينهم واحد وسبعين بالغا وتسعة قاصرين، أما خلال الفترة مابين 1911م و1914م فقد تجنس سبعة تونسيين، من بينهم اثنين بالغين وخمسة هم من فئة القاصرين، كما تجنس ثلاثين شخص من أصول تركية وأحد عشر من أصول جزائرية، إضافة إلى واحد وسبعين يهوديا[3]، وعن المتجنسين من فئة القاصرين فقد بلغ عدد المجنسين منهم إلى ثمانية وأربعين مجنسا قاصرا خلال فترة ثلاث سنوات، وهذا ما يبينه الجدول رقم (03):

[1] جمعة عليوي ووسام هادي، السياسة الفرنسية حيال تونس، المرجع السابق، ص260.

[2] عائشة بن يوسف، المؤسسات الدينية والعلمية بتونس، المرجع السابق، ص82.

[3] محمد بوطيبي، **التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م- 1956م)**، مجلة أبعاد، ع7، جامعة وهران2، الجزائر، 31 ديسمبر 2018م، ص217.

جدول رقم (03): يوضح أعداد المجنسين القاصرين خلال سنوات 1912م، 1922م، 1923م[1].

السنوات	1912م	1922م	1923م
المجنسين القاصرين	17	10	21

ومن خلال الجدول رقم (04) سنرى أعداد المجنسين من مختلف الأجناس، من تونسيين ويهود ومالطيين وحتى الإيطاليين، إلى سنة 1921م:

جدول رقم (04): أعداد المجنسين من مختلف الجنسيات[2].

العناصر المجنسة	التونسيين	اليهود	جنسيات أخرى	المالطيين	الإيطاليين	المجموع
عدد المجنسين	1030 مجنس	5549 مجنس	مجنسين	1389 مجنس	10442 مجنس	18412 مجنس

لقد اعتمدت السلطات الفرنسية على سياسة التجنيس في تونس، وأعطتها أهمية كبرى، لأجل تغليب العنصر الفرنسي في البلاد التونسية، وهذا نظرا لأن العنصر الإيطالي كان أكثر حضورا في البلاد مقارنة مع العنصر الفرنسي، وهكذا عملت على منح الأجانب والتونسيين الجنسية الفرنسية ورغبتهم في الحصول عليها مقابل امتيازات كبيرة، وهو ما استجابت له فئة من التونسيين سواء من حيث الجنس أو العمر.

د. محاولات تنصير المجتمع التونسي:

لقد مثَّل احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م انتصارا كبيرا للكنيسة، ورأته على أنه «فتح مسيحي مبين»، فهو يعتبر منعرجا هاما في تاريخ شمال أفريقيا عامة، حيث كان الحضور المسيحي قبل سقوط الجزائر في البلاد التونسية خاصة والمغاربية عامة، يقتصر على القيام بالشؤون الدينية للجالية المسيحية المستقرة بتونس، لأغراض تجارية أو هروبا من القوانين الأوروبية بالنسبة للمجرمين، وحتى الاهتمام

[1] عائشة بن يوسف، المؤسسات الدينية والعلمية بتونس، المرجع السابق، ص82.

[2] محمد بوطيبي، التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة، المرجع السابق، ص217.

بالأسرى الواقعين بقبضة البحرية، فكانوا قبل احتلال الجزائر يخضعون لشروط عسيرة، غير أن الوضع تغير ليصبحوا دعاة لدينهم بعد الاستعمار الفرنسي للجزائر[1].

وكما صرَّح "لافيجري Lavigerie" بأن الجزائر أصبحت ملكا للعالم المسيحي، وأن فرنسا صارت الحارس الأمين للمسيحية بأفريقيا، والواجب عليها ليس فقط استغلال ثرواتها[2]، وإنما -على حدّ قول لا فيجري- «غرس الحقيقة»، والعمل على إنشاء شعب «حر ومسيحي»، في كل من المغرب الأقصى وتونس وحتى مصر، بحجة أن هذه البلدان تتواجد بها بقايا أمة مسيحية قديمة، كما اعتبر "لافيجري Lavigerie" أن احتلال تونس وفرض الحماية عليها قد منح الكنيسة فرصة لعدم إعلان حرب دينية جديدة، ولأجل هذا الهدف لعبت الكنيسة وعلى رأسها "لافيجري Lavigerie" دورا كبيرا وهاما في التمهيد للحماية الفرنسية على تونس[3].

بدأت الحركات التنصيرية في البلاد التونسية قبل الحماية الفرنسية، مع المبشر "بورغادBourgade"[4] الذي يعتبر من رواد التبشير للديانة المسيحية في الأوساط الإسلامية بكل من الجزائر وتونس، واعتبر "بورغاد Bourgade" أن أفضل طريقة لإقناع المسلمين بأنهم على خطأ في

---

[1] عبد المجيد الشرفي، **الحركة التبشيرية في تونس في القرن التاسع عشر: بورغاد (Bourgade) ولافيجري (Lavigerie)**، مجلة حوليات تونسية، ع8، 1971م، تونس، ص 132.

[2] نرى من خلال هذا أن الاستعمار الفرنسي للجزائر وتونس والعالم العربي عامة، ليس فقط الطمع في الثروات التي تزخر بها، وإنما هو حقد دفين للإسلام والمسلمين من أيام الحروب الصليبية، فقد اعتبر لافيجري أن هذا الاستعمار إنما هو عمل لغرس القيم المسيحية (السمحاء)، وإحلال العدل في المجتمعات الإسلامية التي طغى عليها الإسلام المتعصب حسبهم، وهذا ما يؤكد الغاية الدينية من هذا الاستعمار الفرنسي، كما يعتبر الاستعمار أهم أداة للحركات التبشيرية.

[3] عبد الجليل التميمي، **دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830م-1881م**، المجلة التاريخية المغربية، ع3، جانفي1975م، تونس، ص5.

[4] **بورغاد Bourgade:**(1806م-1866م)، مستشرق فرنسي من المبشرين اليسوعيين، انتقل من باريس إلى الجزائر سنة 1838م، ثم إلى تونس سنة 1840م، أنشأ بها مطبعة، أصدر كتبا له بالعربية والفرنسية أهمها كتاب (مسامرة قرطاجنة)، وهي مناظرة جعلها بين قاضي ومفتي وراهب... **للاستزادة ينظر:** خير الدين الزركلي، **الأعلام**، ط7، ج5، دار العلم للملايين، لبنان، 1986م، ص139.

إتباعهم الدين الإسلامي، وحثّهم على اعتناق المسيحية، تتمثل في نشر كتب التبشير بين المسلمين بلغتهم أو مترجمة إليها[1].

ويقول "بورغاد Bourgade" في هذا الصدد: «... امدحوا كبرائهم، ارفعوا معنوياتهم، تلك هي الوسيلة لإضفاء الذكاء على الناس وجعلهم أكثر استعدادا وقبولا، تحدثوا للعرب عن تاريخهم وأعمالهم العلمية، أعطوهم فكرة عمن كانوا في الماضي، ثم إن احترامك لثرواتهم هي وسيلة لجعلهم أكثر استعداد لتقييم ثرواتنا...»[2]، وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة البلاد وشؤونها، فكان لزاما على المبشرين من خلال تصريح "بورغاد Bourgade" أن يعرفوا تاريخ الشعب الذي يعيشون وسطه، ويتفقهوا لغته لتسهيل التواصل، والتعرف على عاداته وتقاليده، وحتى يضمنوا عطفه ويكسبوا مشاعره، وحتى تنجح هذه العملية التبشيرية اللينة والسلمية.

واعتمد المبشرون في دعوتهم على جميع الوسائل لتحقيق أهدافهم، حيث تراوحت أساليبهم بين الترغيب في أحيان والترهيب والشدة في أحايين أخرى، والمعلوم أن الكنيسة لم تكن تدعوا مباشرة إلى اعتناق الديانة المسيحية بل استخدمت في ذلك اللين والإغراء مع التونسيين، وقد شجع "لافيجري Lavigerie" هذا الأسلوب، من خلال التركيز على الأعمال الخيرية وإنشاء المستشفيات وملاجئ للأيتام والمشردين، وبناء المدارس[3]، كما جندت القوى الاستعمارية لدعم الحركة التنصيرية كلا من

[1]لقد تجنب بورغاد في كتبه مهاجمة الدين الإسلامي والرّد عليه بطريقة مباشرة، فهذا بالنسبة له عمل غير مدروس، وقد يؤدي إلى إبعاد من يُراد إقناعهم والتشكيك في إيمانهم، حيث اعتمد في كتبه على أسلوب المحاورة البسيطة والتي تجنب في الدعوة المباشرة للمسيحية، حيث قام بتأليف ثلاث كتب تمثلت في: (مسامرة قرطاجنة، مفتاح القرآن، المرور من الإنجيل إلى القرآن)، وبهذا كانت كتبه تهدف إلى تفضيل الإنجيل على القرآن وخدمة الاستعمار الغربي بترغيب المسلمين فيه... **للاستزادة ينظر**: عبد المجيد الشرفي، الحركة التبشيرية في تونس، المرجع السابق، ص135.

[2]عبد الجليل التميمي، دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس، المرجع السابق، ص7.

[3]وردة طريلي، نماذج من القمع الاستعماري في تونس، المرجع السابق، ص79.

الطلاب والمدرسين والأساتذة الجامعيين ورجال الدين والرحالة والمستكشفين وحتى النساء الجميلات والمهنيين والمهنيات، حيث لم تترك أحدا يستطيع خدمة أغراضها إلا واستخدمته[1].

كما استندت الحركة التنصيرية في نشاطها بالبلاد التونسية على عدة أساليب، من أهمها إقامة الأعمال الخيرية، واستخدام التطبيب في عملهم ودعوتهم، نظرا لأهمية القطاع الصحي عند الإنسان، إضافة إلى العمل على تنصير الأطفال اليتامى:

د.1. الأعمال الخيرية:

انتهج المبشرون المسيحيون في سبيل دعم الحركة التنصيرية وتحويل التونسيين عن دينهم أسلوب العمل الخيري، بحيث حاولوا الابتعاد عن القسوة في دعوتهم، فاتخذوا من (التعاليم المسيحية) التي دعا إليها الإنجيل ووظفوها لصالحهم، فقد زعموا أنهم يقومون بخدمة المحتاجين تحت تعاليم الإنجيل، غير أن الهدف الرئيس تمثل في ترغيب التونسيين بالديانة المسيحية وتعاليمها، وترغيبهم في اعتناقها[2].

واتبع "لافيجري Lavigerie" أسلوب العمل الخيري بل وشجع عليه في البلاد التونسية، فعمل على تطبيق شعاره الذي يدعوا إلى الإحسان وحب التقرب من الله، حيث يقول في هذا الشأن: «...إنني حين أعين الأرامل والأطفال بما أستطيع فإنما أعين السكان المسلمين لأؤدي واجبي كإنسان وكمسيحي وكأسقف وليس لي طموح[3] سوى أن أظهر مرة أخرى الخصائص الإلهية لدين يأمر بحب كل الناس وإسعافهم مهما كانوا ولو كان ذلك بالمخاطرة بالنفس...»[1].

---

[1]عبد العزيز الكحلوت، **التنصير والاستعمار في أفريقيا السوداء**، ط2، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا،1992م، ص75.

[2]عائشة بن يوسف، المؤسسة الدينية والعلمية بتونس، المرجع السابق، ص53.

[3]لقد كان "لافيجري Lavigerie" من أكبر الطامحين إلى طمس الإسلام والدعوة إلى النصرانية، مستخدما كل الوسائل من أجل تقديم الإنجيل على القرآن، وتعليم أبنائه، وفي نفس الوقت دعا إلى طرد الشعب إلى الصحراء ونفيه إذا واجه سياسة التبشير، لاغيا بهذا القول ما كان يدعوا إليه من إحسان وتقرب إلى الله، ومؤكدا على أن الاستعمار الفرنسي والحركات التنصيرية ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، فالاستعمار استخدم المبشرين لترغيب الشعب فيه، والمبشرون استخدموا الاستعمار في توسيع نشاطهم التنصيري وحمايتهم عند قيامهم بالدعوة..، وصرح "لافيجري Lavigerie" في هذا قائلا:«...لقد وجب إعادة بناء الشعب وفصم وقف حياته على القرآن الذي ارتبط به منذ زمن بعيد، مستعملين كل الوسائل الممكنة ومن جهة أخرى يجب تلقين أبنائه=

ومن هذا بدأ المبشرون في إقرار مبدأ الأعمال الخيرية مرتكزين على قاعدة هامة تتمثل في الإحسان إلى الناس واسترقاق قلوبهم واستمالتها، خاصة وأنهم يعلمون حاجة التونسيين إلى المساعدات والإعانات، بسبب السياسات الاستعمارية المطبقة على التونسيين من القمع ، ومصادرة أملاكهم وأراضيهم، وخاصة مصادرة أراضي الأوقاف التي كانت تعيل العائلات الفقيرة واليتامى وغيرهم من المحتاجين، ما جعلهم يتخبطون في الفقر والبؤس.

كما حاول المبشرون من خلال الأعمال الخيرية منافسة الدين الإسلامي الذي هو دين البرّ والإحسان والرحمة، من خلال محاربته بالأسلحة الروحية المتمثلة في الخدمات الاجتماعية، خاصة في هذه المرحلة التي أصبح فيها الشعب أكثر فقرا، وأكثر حاجة للمساعدة المادية[2]، وعلى هذا الأساس كثّف المبشرون من إقامة المشاريع الخيرية كبناء المجمعات السكنية وتوفير الوسائل الترفيهية التي يحاول من خلالها المبشر الوصول إلى روح الشّاب المسلم، ومنها أيضا تسخير الراهبات لزيارة بيوت السكان المسلمين، بهدف معرفة أسرار هذه البيوت من الداخل، ومحاولة السيطرة على ربات هذه البيوت، وإعدادهن لتقبل التعاليم المسيحية، حيث أدركوا الدور الهام للأم في البيت، وتأثيرها فيه، وقدرتها على تغيير تركيبة المجتمع التونسي بأكمله[3].

=على الأقل، مشاعر مشاعر ومبادئ جديدة كما يجب على فرنسا أن تقدم إذا لم أخطئ، أو بالأحرى، تسمح بتقديم الإنجيل أو تعمل على طرد هذا الشعب إلى الصحراء، بعيد عن العالم المتحضر، وبغير هذا، كل شيء يصبح وسيلة لا تفي بالغرض ولا قدرة لها...»... **للاستزادة ينظر**: عبد الجليل التميمي، **التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسئولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر**، المجلة التاريخية المغربية، ع1، جانفي 1974م، تونس، ص21.

[1]عبد المجيد الشرفي، الحركة التبشيرية في تونس، المرجع السابق، ص ص 144، 145.

[2]مصطفى خالدي وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، منشورات المكتبة العصرية، صيد، بيروت، 1953م، ص191.

[3]عائشة بن يوسف، المؤسسة الدينية والعلمية بتونس، المرجع السابق، ص55.

د.2. التطبيب أو التمريض:

عمل المبشرون على إنشاء المستوصفات وتشييد المستشفيات، مستغلين التمريض لدعم مشروعهم التنصيري، بحيث صار التطبيب والتنصير يسيران جنبا إلى جنب[1]، فكان من بين هذه المستشفيات مستشفى "سان لوي"،كما أنشئ مستوصف "آلابيتيت" في سنة 1910م، يعمل على تقديم خدمات طبية مجانية لأبناء الفقراء الذين تستدعي حالتهم الإقامة بالمستشفى[2]، وهكذا استغل المبشرون آلام المرضى، باعتبارهم أضعف الناس ويسهل التأثير عليهم وإدخالهم في في دينهم، حيث يصرح المبشرون أنفسهم في هذا الموقف: «...حيث تجد بشرا تجد آلاماً، وحيث تكون الآلام تكون الحاجة إلى الطبيب، وحيث تكون الحاجة إلى الطبيب فهناك فرصة مناسبة للتبشير، وعلى الطبيب أن يقدم للمريض إذا انصرف من عيادته نسخة حسنة الطبع من الإنجيل ووصفة خاطئة...»[3]، وبهذا حاول المبشرون دعوة أهل البلاد مستغلين حاجتهم للتداوي.

عرف المبشرون كيفية الوصول إلى نقاط الضعف عند السكان، جاعلين بذلك الطب وحاجة المرضى أداة هامة من أدوات التنصير، فمن خلاله يمكن الوصول إلى جميع طبقات المجتمع، ووصل بهم الأمر إلى إرغام المريض على الاعتراف بأن من يشفيه هو المسيح، وأن عليه الدعاء له وحمل الصليب والتعلق به كشرط لفحصه، فكانوا يستغلون المريض على قول وفعل أمور، لن يقبلها إن كان في غير هذا الوضع[4].

كما قام "لافيجري Lavigerie" بإنشاء مستشفى بإحدى الثكنات العسكرية التي عهد بها إليه، وقيامه بتوسيع مستشفى "سان شارل"، كما ظل يطالب بفتح أماكن "للبرّ والإحسان"، كما كان يقول دوما: «...ساعدوا الفقراء جميعا، عالجوا جرحاهم، داووا مرضاهم، إنكم بذلك تشرّفون

---

[1] عبد العزيز الكحلوت، التنصير والاستعمار في أفريقيا السوداء، المرجع السابق،ص89.

[2] عبد الرحمان الونيسي، **السياسة الصحية بتونس في عهد الحماية (1881م-1939م)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس، 2002م-2003م، تونس، ص239.

[3] عبد العزيز الكحلوت، التنصير والاستعمار في أفريقيا السوداء، المرجع السابق، ص89

[4] عائشة بن يوسف، المؤسسة الدينية والعلمية بتونس، المرجع السابق، ص55.

عقيدتكم وتخدمون فرنسا المسيحية، ذلك أن طريقتنا لخدمتها وللدفاع عنها ليس لجعلها مخيفة ومروعة بل لجعل الآخرين يحبونها بفضل أخلاقنا وإحساننا...»[1]، إضافة إلى المساعدات والخدمات الطبية التي كانت تقدمها "أخوات القديس يوسف"، والزيارات التي قام بها "لافيجري Lavigerie" إلى المناطق التونسية التي قاومت الجيش الفرنسي وتوزيع الأموال[2] على الفقراء، وكل هذا لدعم مجهودات التنصير في البلاد التونسية.

د.3. تنصير الأطفال اليتامى والمشردين:

عمل الكاردينال "لافيجري Lavigerie" على اعتبار الأطفال اليتامى والمشردين والفقراء من بين أهم الوسائل لنشر المسيحية في البلاد، خاصة وأن الأطفال ليس لديهم علم بما يحاول المبشرون القيام به، كما يسهل استدراجهم وتلقينهم تعاليم المسيحية، واستخدامهم أداة للدعوة، وكذلك اعتبارهم عنصرا مهما وفاعلا في تثبيت الاستعمار الفرنسي في البلاد.

فقد قام "لافيجري Lavigerie" بتأسيس العديد من الملاجئ لاحتواء الأطفال، ومن بين هذه المراكز نجد الدار التي أسسها بقرية "تيبار" بولاية "باجة" والتي وضع فيها عددا كبيرا من الأطفال، إضافة إلى قيامه بجمع العديد من الأطفال من تونس العاصمة وإرسالهم إلى منطقة "الحرّاش" بالجزائر، بهدف تلقينهم التعاليم المسيحية، وحتى يكبروا عليها، ليسهل استغلالهم والتأثير عليهم وتكوين جيش منهم يعمل لخدمة فرنسا، كما دعا فرنسا إلى تربيتهم تربية فرنسية وجعلهم أبناء لفرنسا[3].

---

[1] عبد الجليل التميمي، دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس، المرجع السابق، ص16.

[2] يذكر عبد الجليل التميمي أن لافيجري كان يوزع الأموال في المناطق التي شهدت مقاومة لفرنسا، ومن جهة أخرى طلب من الباي السماح له باستعمال اليانصيب لأول مرة بتونس بهدف جمع المال، وقد سمح له الباي بذلك... **للاستزادة ينظر**: نفسه، ص16.

[3] عائشة بن يوسف، المؤسسة الدينية والعلمية بتونس، المرجع السابق، ص56.

ونجد تصريحا لأول مدير للتعليم بتونس في عهد الحماية "لوي ماشوال Louis Machuel"[1]، بحيث يذكر بأنه تتواجد بالبلاد التونسية أربع وعشرون مدرسة ومعهدا في سنة 1883م، يشرف رجال الدين المسيحيون على عشرين منها، والأربع الأخرى فهي تشمل المعهد الصادقي وثلاث مدارس إسرائيلية يشرف على التدريس بها أساتذة علمانيون، وهكذا يتسنى للمبشرين القيام بدورهم في الدعوة للمسيحية بكل أريحية، مستغلين جميع الوسائل، وبدعم من السلطات الاستعمارية، فقد اعتبر "بول كامبون Paul Cambon" أن حماية المصالح الدينية هي أحد واجباته المقدسة[2].

هـ. السياسة التعليمية والثقافية:

عمل الاستعمار الفرنسي بكل الطرق والأساليب لبسط نفوذه على البلاد التونسية، إما بإلغاء المثقفين وتغييبهم عن تسيير أمور البلاد، أو بفرنسة العقول التونسية ومسخها عن هويتها العربية الإسلامية، فكان الاستعمار الفرنسي بهذه الأساليب أسوأ استعمار يمكن أن يصيب شعباً، فكان من مظاهر هذا المساس في الحياة العلمية والثقافية بتونس، أن عمل على فرض لغته وثقافته الفرنسية في البيئة التونسية، والتضييق والعمل على الحد من نشاط المؤسسات الدينية والعلمية ومحاربة كل ما يساهم في تنوير العقل التونسي وتحريره من الاستعمار الفرنسي.

هـ.1. فرض التعليم الفرنسي وعرقلة التعليم العربي:

عمدت الإدارة الفرنسية منذ الأيام الأولى لاحتلال البلاد على دراسة نوعية التعليم المتّبع في البلاد التونسية[3]، فاستغلت بذلك هذا التنوع لتمرير سياستها، بحيث قامت بتهميش التعليم التقليدي

---

[1] **لويس ماشويل Louis Machuell**: مستشرق فرنسي، اشتغل مديرا عاما للتعليم التونسي، من سنة 1883م إلى سنة 1908م، من أهم الشخصيات في الحكومة التونسية، في بداية عهد الحماية الفرنسية، كما يتمتع بنشاط كبير وبعدِ النظر، تمكنفي فترة زمنية صغيرة أن يغير التعليم بتونس تغييرا عميقا... **للاستزادة ينظر**: ريشارد ماكن، **لوي ماشوال والإصلاح التربوي بتونس خلال السنوات الأولى للحماية الفرنسية**، المجلة التاريخية المغربية، ع3، تونس، 1975م، ص63.

[2] عبد الجليل التميمي، دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس، المرجع السابق، ص16.

[3] كان التعليم في البلاد التونسية قبل الحماية يشتمل على نوعين بارزين، تعليم تقليدي منتشر في كامل البلاد من خلال الكتاتيب والزوايا والمساجد، فكان بذلك جامعة الزيتونة منارة التعليم التقليدي الذي يشتمل على تعليم القرآن واللغة العربية...، ونجد=

وإقصائه والعمل على طمسه، لما يشكله من خطر على الوجود الفرنسي في البلاد، وفي المقابل شجعت الإدارة الفرنسية على التعليم العصري الذي يخدم مخططاتها الاستعمارية ويرسخ وجودها في البلاد، والعمل على قطع الصلة بين البلاد وتاريخها في محاولة تحضير العقل التونسي لإدماجه وصهره في العنصر الفرنسي[1].

فمنذ سنة 1881م بدأ الاستعمار الفرنسي باضطهاد وتهميش التعليم العربي، حيث عمدت الإدارة الفرنسية على ضرب المؤسسات التعليمية في البلاد بدل النهوض بها وتطويرها، محاولة إلغاء هذه المؤسسات من أصلها، غير أن هذا الأمر صعب عليها بسبب تمسك التونسيين بدينهم وحضارتهم، فسعت إلى تجاهل التعليم العربي، والوقوف في وجه كل عمليات الإصلاح في التعليم العربي[2]، كما أراد المنظّرون الفرنسيون ضرب التعليم في جامع الزيتونة معتبرين بأن منهجه التعليمي لا يتماشى مع متطلبات العصر، بُغيتهم في ذلك إبعاد المسلمين عن هذه المؤسسة الدينية والعلمية، وتوجيههم إلى مدارس الفرنسيين والتي يديرها المسيحيون، وهذا ما يؤكد الغاية الكبرى الدينية من هذا الاستعمار عامة[3].

وأسست في سنة 1883م إدارة العلوم والمعارف من قبل الفرنسيين، حيث وضعوا من خلالها برنامجا لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية للأوروبيين والعرب، متجهة نحو محو الروح القومية في الشعب التونسي، من خلال محاربة اللغة العربية التي لم يكن لها نصيب في البرامج التعليمية بالمدارس الفرنسية، واستبدالها باللغة الفرنسية تحضيرا لإدماج العقول العربية[4]، وقد بادر الاستعمار الفرنسي في تعيين شخصية مستعربة فرنسية على رأس إدارة العلوم والمعارف، وهو "لويس ماشويل Louis Machuell"

=أيضا التعليم العصري الذي كان متركزا في قطب هام في البلاد وهي المدرسة الصادقية، والتي كانت مدرسة حديثة يتلقى فيها الطلاب العلوم العصرية واللغات الأجنبية... **للاستزادة ينظر**: الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص56.

[1]كتابة الدولة للإخبار والإرشاد، **إصلاح التعليم في تونس**، د ط، كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، د ت، تونس، ص16.

[2]عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، المصدر السابق، ص58.

[3]عائشة بن يوسف، المؤسسة الدينية والعلمية بتونس، المرجع السابق، ص ص 71، 72.

[4]الحبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص56.

والذي يعتبر من منظّري التربية والتعليم والثقافة في البلاد التونسية، والذي أعطى الأولوية للغة الفرنسية وتقديمها على اللغة العربية، بل وجعل اللغة الفرنسية هي أداة المعرفة العامة[1].

كما حرص "لويس ماشويل Louis Machuell" في تطبيق سياسته التعليمية للتأكد من عدم خلق مثقفين غير مندمجين في آلة الاستعمار الفرنسي، بمعنى أنه يجب على السياسة التعليمية المطبقة بتونس، تكوين وبناء فرد موالي للاستعمار ومندمج في ثقافته وشخصيته، وهذا من خلال تدعيم التعليم الابتدائي بمختلف درجاته، وهذا ما عمل عليه "لويس ماشويل Louis Machuell" من خلال إنشاء المدارس الابتدائية، والتي تدعى بالمدارس الفرنسية العربية[2].

كما قامت الإدارة الاستعمارية تحيط بالتعليم العصري من وسائل ترغيب جعلت الناس يقبلون عليه كإعفاء حامل الشهادة الابتدائية من الخدمة العسكرية، غير أنه في واقع الأمر تعليم بمنتهى الخطورة، فقد كان التلميذ التونسي يخضع إلى نفس البرامج التي يخضع لها التلميذ الفرنسي، حيث بتعلم باللغة الفرنسية، ويُدرّس جغرافية وتاريخ فرنسا، وبهذا يمتلئ عقل التونسي بتاريخ فرنسا وسير زعمائها، حتى لا يكاد يخرج عن المحيط الفرنسي، ومع كل هذا فإن فرنسا تسعى بصفة عامة إلى محاربة التعليم في البلاد التونسية[3].

والجدير بالذكر أن تعليم التونسيين كان في تناقص مستمر ولا يتسم بالتزايد، فقد كان عدد الأقسام والمدارس لا يتوافق مع الازدياد السنوي في عدد الأطفال البالغين سن التعليم، وقد تم إحصاء مائة وخمسة وثلاثين مدرسة في سنة 1900م، غير أنها لم تكن كافية، من ناحية الاستيعاب فقد كانت تشمل ثلاثة آلاف وخمس مائة وسبعة وثمانين تلميذا من أصل ستة عشر ألفا وتسع مائة وتسعين ممن

[1] عبد الرحيم الخليفي، **محمد عبد العزيز الثعالبي: سيرة المجاهد والمصلح الإسلامي**، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ع44، بيروت، 2006م، ص15.

[2] وردة طريلي، نماذج من القمع الاستعماري في تونس، المرجع السابق، ص97.

[3] كتابة الدولة للإخبار والإرشاد، إصلاح التعليم في تونس، المصدر السابق، ص16.

هم في سن التعلم، وهو ما يشكل نسبة اثنتي عشرة بالمائة، والتي كانت موزعة في المدن والتجمعات السكانية الكبرى[1].

كما أن الجدول رقم (04)[2] يحصي أعداد المسلمين المتمدرسين في المدارس الابتدائية سنوات 1897م، 1899م،1900م،1903م، ويقدم صورة كاملة عن واقع التعليم الابتدائي بتونس.

جدول رقم (04): أعداد المسلمين المتمدرسين في المداس الإبتدائية خلال الفترة (1897م–1903م).

السنة	المتمدرسين
1897م	4656
1899م	3786
1900م	3223
1903م	2927

وبهذا أقامت السلطات الاستعمارية التعليم على عنصرين، تعليم ديني عتيق عملت على محاربته بكل الطرق والوسائل، لما له من الخطر على سياستها ومقاومته لفرنسة البلاد والذي بقي متمسكا بتاريخه وماضيه، وعنصر التعليم العصري الفرنسي بطابعه الاستعماري، الذي أدى إلى الفرنسة، فجعل من بعض التونسيين يثقون بفرنسا ثقة عمياء، وإيمانهم بأنها لا تغلب، وأن مصلحة البلاد في وجودها وبقائها[3].

هـ.2. فرض الثقافة الفرنسية:

بَنت الحكومة الفرنسية سياستها وأساليبها الاستعمارية على الشعارات الرنانة والمبادئ البرّاقة التي أعلنتها الثورة الفرنسية، فعمل الفرنسيون على تحويل الشعب إلى مواطنين فرنسيين، ومحاولين بذلك

[1] محمد بوطيبي، **التعليم العصري في تونس بين الواقع والطموح خلال النصف الأول من القرن العشرين**، مجلة أفكار آفاق، مج7، ع2، جامعة المدية، الجزائر، 2019م، ص188.

[2] محمد قدور، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس، المرجع السابق، ص62 .

[3] كتابة الدولة للإخبار والإرشاد، إصلاح التعليم في تونس، المصدر السابق، ص17.

صبغ العنصر التونسي بالصبغة الفرنسية من خلال فرض الثقافة الفرنسية بشكل عام، والذي هو في ذاته استعمار ثقافي للبلاد[1].

واتبعت الإدارة الفرنسية في نهجها هذا على ارتكاب الجرائم في حق المؤسسات والرموز الدينية الإسلامية والثقافية التونسية، نظرا لما تقدمه هذه المؤسسات من حصانة للمجتمع التونسي، محاربة بهذا الثقافة العربية، والعمل على فرنسة العقل التونسي[2]، بالقضاء على مقوماته الوطنية والشخصية، من لغة ودين وتاريخ وثقافة وتقاليد، وتعويضها باللغة ونشر الثقافة الفرنسية، فكانت أعمالها الاستعمارية تحت شعار المهمة الحضارية الموكلة لفرنسا لتحضير الشعوب المتخلفة والهمجية، وكما ذكرنا سابقا فإن الاستعمار الفرنسي هو أسوأ استعمار يمكن أن يصيب شعبا.

كما عملت على نشر المدارس التابعة للمؤسسات التبشيرية، والتي عملت على مزاحمة الكتاتيب والزوايا وجامع الزيتونة ومعهد الخلدونية، كما فرضت التقاليد والنظم السياسية والاجتماعية الفرنسية، والعمل على قطع كل ما يمت بصلة للإسلام والثقافة العربية، وجعل الفرد التونسي يتشرب الثقافة الفرنسية بكل مقوماتها ومبادئها[3].

هـ.3. محاربة الصحف والتضييق على نشاطها:

احتلت الصحافة من السنوات الأولى للحماية الحياة الثقافية التونسية مكانة مرموقة، فاستُعملت الصحف السياسية أو الأدبية، اليومية والأسبوعية والشهرية، كأداة لنشر الأفكار الجديدة أكثر من الكتب التي كان يتطلب نشرها تكاليف باهظة، كذلك كانت الصحف من أفضل الوسائل المساعدة

[1] شوقي عطاء الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002م، ص287.

[2] عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م، ص121.

[3] وردة طريلي، نماذج من القمع الاستعماري في تونس، المرجع السابق، ص102.

في نشر اللغة العربية، في وقت كانت الإدارة الفرنسية تعمل على طمس كل ما له صلة باللغة والثقافة الإسلامية العربية[1].

وبقدر ما كانت الصحافة في تونس تشهد انتشارا فترة الحماية، بقدر ما كانت تتعرض للقمع والتضييق والمضايقة، وتجدر الإشارة هنا أن البلاد التونسية كانت تحتوي على جريدة رسمية وهي جريدة الرائد التونسي، صدرت سنة 1860م من طرف الباي "محمد الصادق"، غير أنها صارت في قبضة السلطات الفرنسية خلال فترة الحماية، فجعلتها وسيلة لنشر الأوامر والقوانين والتعيينات التي تصدر عن الإدارة الفرنسية.

وكان ظهور أول جريدة غير رسمية في البلاد التونسية، وصادرة باللغة العربية في 02 أوت 1888م، تدعى بجريدة "الحاضرة"، بإدارة "علي بوشوشة" من أحد قدماء المعهد الصادقي، كما ساهم في هذه الجريدة جملة من رجال الإصلاح البارزين وقت إذ، أمثال "البشير صفر" وغيره، وبهذه الجريدة بدأ يفتح باب إنشاء الجرائد بتونس[2].

قيدت السلطات الفرنسية الصحافة التونسية بشروط لردع النشاط الصحفي ونقل الأخبار البلاد وفضح الأساليب الفرنسية بها، فكان وجوبا قبل تأسيس الجريدة تبليغ وكيل الجمهورية مسبقا، كما أنه على الجريدة إيداع نسختين من كل عدد لدى الإدارة الفرنسية، إضافة إلى تكليف وكيل مسئول عن الجريدة، وقد تم الضغط على الصحفيين وإقرار عقوبات بالسجن تتراوح بين الشهرين والثلاث سنوات، على كل من يقوم بالتحريض بواسطة الخطب أو الكتابة أو كتابة الشعارات والأغاني الثورية في الأماكن العامة...، ودفعها لتكون ناقلة لما يريده المستعمر وعدم العمل على تحريك الشعب للانتفاضة ضد القمع والتجهيل والاستيلاء على أملاكه[3].

[1] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، المصدر السابق، ص216.

[2] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، الرجع السابق، ص328.

[3] وردة طريلي، نماذج من القمع الاستعماري في تونس، المرجع السابق، ص106.

كما عملت السلطات الفرنسية على جمع أعداد الصحف العربية وترجمتها إلى اللغة الفرنسية، والعمل على تحديد توجه هذه الجرائد، ومعرفة موقفها من الحماية الفرنسية، ومدى تأثيرها على التونسيين، في إشارة هنا إلى الخطر الذي تشكله الصحافة العربية بتونس على مصالح الحماية الفرنسية، باعتبار أن الصحف العربية هي ذات توجه وطني إسلامي، ما جعل الحماية تعمل على المراقبة الشديدة لهذه الصحف إضافة إلى مراقبة الشخصيات الفاعلة والتي تصنع الحدث بتونس[1].

وكانت الصحف التونسية دائما معرضة للتهديد والتوقيف عن الصدور كلما نشرت آراء أو أخبار تمس بنظام الحكم أو تمس بالمصالح الفرنسية والفرنسيين، كما كان الموزعون يتعرضون للمضايقات والاعتداء الجسدي من طرف مجهولين تابعين للإدارة الفرنسية، فكان على الصحافة التونسية أمام هذا الوضع المتردي العمل وإيجاد طريق يضمن لها الاستقرار والمواصلة في النشر، بحيث استعملت الذكاء والمناورة أسلوبا في عملها، غير أن الإدارة الفرنسية دائما ما كانت تتحين الفرص بهدف قمع الناشرين التونسيين.

[1] عائشة بن يوسف، المؤسسة الدينية والعلمية بتونس، المرجع السابق، ص84.

قامت السلطة الفرنسية بتهميش التونسيين في عملية تسيير البلاد، من خلال السيطرة على المناصب، وتجديد هياكل الجهاز الإداري التونسي بما يخدم المصلحة الفرنسية، ودعم التغلغل الأوروبي في البلاد، عن طريق سنّ القوانين التي تساهم في استقرار الأوروبيين وحصولهم على الأراضي والسيطرة على الثروات التي تزخر بها البلاد، كما عملت على تسهيل حصول التونسيين على الجنسية في سبيل فرنسة الأهالي وإدماجهم، واعتمدت على تنصير السكان الذي هو الهدف العام للاستعمار الفرنسي في العمل على إزالة كل ما يمت للإسلام بصلة، وطمس اللغة العربية والثقافة التونسية بفرض اللغة الفرنسية والعادات الفرنسية، وذلك بنقل الحياة الفرنسية إلى الواقع التونسي.

الفصل الثاني:

III. الآثار الاجتماعية من السياسة الفرنسية بتونس (1881م-1920م).

أ. تأثير السياسة الفرنسية على النمو الديموغرافي ودورها في النزوح السكاني نحو المدن.

ب. تأثير السياسة الفرنسية على الوضع الصحي.والمستوى المعيشي للتونسيين.

جـ. انعكاسات السياسة الفرنسية على الواقع الثقافي.

شكلت الأساليب والسياسة الفرنسية بتونس تأثيرات كبرى على الواقع التونسي في مختلف المجالات، حيث كانت تهدف فرنسا من خلال سياساتها إلى دعم مصالحها والحفاظ على نفوذها بتونس، دون رؤية إلى مخلفات تلك السياسات وما انعكس منها على الوضع الاجتماعي للتونسيين، خصوصا جوانب الصحة وتأثر تطور النمو السكاني إضافة إلى التمييز الذي أنتجته تلك الأساليب من حيث تباين طبقات المجتمع، أو من حيث التمييز في مستوى الأجور مقارنة مع المستوطنين، كما انعكست أيضا على الجانب الثقافي والتعليمي للبلاد والتونسيين، وهذا ما سنستعرضه من خلال هذا الفصل.

أ. تأثير السياسة الفرنسية على النمو الديموغرافي ودورها في النزوح السكاني نحو المدن:

لقد ساهمت السياسة الاستعمارية منذ فرض الحماية الفرنسية في الضغط على سكان البلاد، من خلال الأساليب والطرق التي انتهجتها اتجاه السكان، الأمر الذي أثر على النمو الديموغرافي في البلاد، وهو ما دفع بهم نحو ترك أراضيهم وممتلكاتهم والهجرة نحو المدن الكبرى والمناطق الحضرية التي تشهد حركية اقتصادية واجتماعية.

أ.1. تأثيرها على النمو الديموغرافي:

تميّز الوضع الديموغرافي[1] العام بتونس خلال الفترة الممتدة من (1881م–1920م) بالاستقرار النسبي، والجدير بالذكر هنا أنّ دراسة النمو الديموغرافي بالبلاد التونسية خلال هذه الفترة من الأمور الصعبة، وهذا ناتج عن شحّ المعطيات والأرقام الإحصائية الأساسية، وعدم العمل بنظام الحالة المدنية بالنسبة لكافة سكان البلاد التونسية، إلاّ في سنة 1886م والذي كان اختياريا، وفي سنة 1908م صدر أمر علي بإجبارية الحالة المدنية بالنسبة للتونسيين الذين يقطنون بالمدن، غير أن هذا الإجراء لم يمسّ إلاّ ثلاث أو أربع مدن من غير العاصمة التونسية والتي كانت لها دفاتر حالة مدنية منتظمة[2].

كما قُدّر إجمالي التعداد السكاني في تونس خلال سنة 1881م ما بين المليون والمليون ونصف نسمة، فكان هذا العدد لا يفي بحاجة اقتصاد استعماري متغير ومتقلب، كما كان سكون الوضع الديموغرافي من أسباب استقدام اليد العاملة من الأقطار المجاورة للبلاد التونسية كطرابلس والجزائر وإيطاليا، كذلك أتاح هذا الضعف في الكثافة السكانية للحركة الاستيطانية التوسع بشكل كبير، وجعل سلط الحماية تستقطب أعداد كبيرة من المستوطنين الأوروبيين وتقوم بتركيزهم بالأرياف[3].

---

[1] **ديموغرافي**: مصطلح يطلق على علم دراسة السكان، وهو دراسة حديثة العهد وهي تشمل الدراسات السكانية، والمقارنة بين عدد السكان من حيث الزيادة أو التناقص أو أسباب ذلك، كارتفاع أو هبوط نسبة المواليد والوفيات للأطفال وأيضا الظروف المؤثرة في ذلك... **للاستزادة ينظر**: يحي محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص142.

[2] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص264.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص45.

ومن هذا يمكننا استنتاج بعض المؤثرات التي ساهمت بشكل كبير في الحدّ من ارتفاع التعداد السكاني، من أهمها:

- الخسائر البشرية التي خلفها الاحتلال الفرنسي جرّاء المقاومات التي كانت تنتفض للدفاع عن البلاد، والتي أودت بحياة المئات من التونسيين.
- حملات الاعتقال المنتهجة ضد المناهضين والمعارضين للسياسة الفرنسية.
- المجاعة والتي تنتج عنها الأوبئة والأمراض جرّاء سياسة السّلب التي انتهجتها الإدارة الفرنسية والمستوطنين الأوروبيين، كالاستيلاء على الأراضي وخاصة أراضي الأوقاف والتي كانت تعيل العائلات الفقيرة واليتامى والمشردين.

وقد كان التطور الحاصل في الكثافة السكانية خلال الأربعين سنة الأولى من الحماية الفرنسية بطيئا إلى حد كبير، بحيث أن الإحصاء السكاني الذي جرى في سنة 1911م، سجل زيادة ضئيلة تقدر بسبعة من المائة، فقد أحصت تونس في سنة 1911م حوالي المليون وسبع مائة وأربعين ألف نسمة، وأما الإحصاء الذي جرى سنة 1921م فقد شهد زيادة تعتبر الأكبر خلال الفترة المدروسة، بنسبة تسعة بالمائة، ليبلغ عدد السكان حوالي المليون وثمان مائة وتسعين ألف نسمة[1].

والجدير بالذكر أن هذه الزيادة تعود في مجملها إلى عاملين أساسيين متمثلين في انخفاض عدد الوفيات، وكذلك في التزايد الكبير لأعداد المعمرين بالبلاد التونسية نتيجة للسياسة الاستيطانية التي اتبعتها السلطات الفرنسية، والتي كانت تهدف إلى خلق عنصر أوروبي متملك وصاحب نفوذ، وتهميش العنصر المحلي في البلاد وحثّه على الهجرة وخاصة المثقفين التونسيين.

كما بدأ التعداد السكاني بعد سنة 1920م بالارتفاع بشكل تدريجي وملفت، بحيث لم يواجه المجتمع التونسي تحديات ديموغرافية كبرى بعد هذا التاريخ[2]، إضافة إلى الانخفاض التدريجي في نِسب الوفيات، والذي يرجع بدوره إلى زوال الأوبئة الكبرى بالبلاد كمرض التيفوس والكوليرا والجدري

[1] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص266.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص45.

والطاعون وحمى المستنقعات...، وكذلك توقف الحروب الداخلية والتي عملت على رد الاحتلال الفرنسي وطرده من البلاد.

أما بالنسبة للتركيب السكاني في تونس فهو يتشابه بشكل كبير مع التركيب السكاني لدول شمال إفريقيا الأخربوهذا من حيث الفئات العمرية، بحيث يتميز الهرم السكاني في تونس بأنه يرتكز على قاعدة عريضة من الأطفال التي يقل عمرها عن 20 سنة، وهذا على عكس فئة الشيوخ وكبار السن والتي تصبح فيها قائمة الهرم السكاني مدببة[1]، كما أن عبد العزيز الثعالبي يذكر في كتابه "تونس الشهيدة" أن عدد الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر سنة، يصل إلى حوالي ثلاث مائة وخمسين ألف نسمة، وهذا ما يؤكد أن الفئة العمرية البارزة في تونس تمثل فئة الشباب[2].

أ.2. دور السياسة الفرنسية في نزوح السكان نحو المدن:

ساهمت الحركة الاستيطانية والسياسة الفرنسية عامة في تدهور واقع السكان بالمناطق الريفية، حيث كان الاستيلاء على الأراضي الخاصة بالمزارعين التونسيين، وطردهم إلى مناطق أقل مردودية أو التي تشهد ندرة في تساقط الأمطار، واستحواذ الأوروبيون عليها بالأساليب القمعية، وبإيعاز من سلطات الحماية، عاملا مهما في تدفق جموع النازحين نحو المدن وخاصة العاصمة التونسية مع بداية القرن العشرين، فقد كانت نسبة الريفيين تتراوح ما بين 70 و 75 بالمائة من مجموع سكان البلاد، والذي كان يقارب المليوني نسمة، كما ساهم الاستعمار الزراعي في تزايد ظاهرة الفقر التي مست المزارعين وشرائح كبيرة من التونسيين[3].

وقد شمل هذا النزوح مناطق الجنوب التونسي وكذلك "السباسب"، التي كانت تخضع للمراقبة العسكرية، وتتعرض لقمع الاستعمار بحجة حفظ الأمن بهذه المناطق، كما شمل النزوح الريفي تلك

[1] يسرى الجوهري، **شمال إفريقية**، ط6، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، مصر، 1980م، ص308.

[2] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، المصدر السابق، ص162.

[3] احمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994م، ص343.

المناطق التي تشهد كثافة سكانية مرتفعة للمستوطنين الأوروبيين، والتي كانت تكثر فيها مناطق إنتاج القمح وأصناف الخمور خاصة بالمنطقة التلية من البلاد[1].

وقد بلغ التزايد السكاني بعد 1920م بحوالي 20 بالمائة في مناطق التل التونسي، بحيث كانت هذه المناطق قبلة للنازحين من الأرياف، حيث كانت تشهد تركزا للاستعمار الزراعي، من خلال تشغيل الأجراء من جهة وانتشار الملكية الزراعية الصغرى من جهة أخرى، فمثلا مدينة تونس شهدت لوحدها تزايدا كبيرا للنازحين بعد سنة 1920م، حيث بلغ عدد النازحين القادمين من المناطق الداخلية في البلاد إلى حوالي المائة ألف نسمة، وهذا نتيجة التطور الاقتصادي الذي عاشته البلاد، وهو ما زاد في الفروق من حيث الكثافة السكانية بين مختلف المناطق، والذي أدى إلى تزايد التفاوت في توزيع السكان بين مناطق البلاد، بينما بلغ عدد النازحين بضواحي العاصمة التونسية مابين 60 و 70 ألف نازح[2].

أما بالنسبة للكثافة السكانية الخاصة بالمسلمين التونسيين، فنجد تباينا كبيرا، بحيث تتركز الكثافة السكانية الكبرى بكل من مناطق "سوق الأربعاء، باجة، جزيرة جربة، تونس العاصمة، سوسة، صفاقس، وبعض المناطق من مدينة القيروان"، حيث تصل الكثافة السكانية بهذه المناطق إلى أكثر من 50 نسمة في الكيلومتر المربع[3]، كما يتركز حوالي 65 بالمائة من سكان تونس في المنطقة الساحلية الممتدة من "بنزرت" إلى "صفاقس"، كما أن الكثافة بها قد تتجاوز المائة والخمسين نسمة في الكيلومتر المربع[4].

[1]صالح الدين التلاتلي، **تونس الجديدة مشاكل ونظريات**، د ط، تر: محمد السنوسي، دار النشر بوسلامة، تونس، 1959م، ص60.

[2]أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص 272.

[3]صالح الدين التلاتلي، تونس الجديدة مشاكل ونظريات، المصدر السابق، ص60.

[4]يسرى الجوهري، شمال إفريقية، المرجع السابق، ص307.

وأمام هذا الإحصاء نرى أنّ حركة الهجرة الداخلية بتونس، كانت بنسبة كبيرة نحو المدن الساحلية، والتي كانت فيها فرص العمل، عدا بعض المناطق التي شهدت نزوحا كبيرا في حين أنها مناطق داخلية، كمنطقة سوق الأربعاء وأجزاء من مدينة القيروان.

أما بالنسبة للمناطق الداخلية كمدن "بنزرت" و"الكاف"، فقد كانت الكثافة بها تتراوح ما بين 30 إلى 49 نسمة بالكيلومتر المربع، فكلما توجهنا نحو الوسط التونسي تبدأ الكثافة السكانية في التراجع، ويمكن إرجاعها في السنوات الأولى للحماية إلى فرض المراقبة العسكرية، ومحاولة السلطات الفرنسية القضاء على جميع أشكال المقاومة التونسية بهذه المناطق[1].

في حين تقل الكثافة السكانية في بعض المناطق الداخلية والجنوبية، حتى أنها قد لا تتجاور خمسة أشخاص في الكيلومتر المربع، بحيث تتراوح الكثافة في كل من مناطق "القصرين" والجزء الغربي لمنطقة القيروان و"قابس" ما بين 16 إلى 29 نسمة في الكيلومتر المربع، كما تصل إلى أقل من 15 نسمة في الكيلومتر المربع في مناطق مثل "قفصة" وجنوب "صفاقس وقابس"[2].

ب. تأثير السياسة الفرنسية على الوضع الصحي والمعيشي للتونسيين:

ب.1. تأثيرها على الوضع الصحي:

عرف القطاع الصحي والخدمات الطبية غياباً للتنظيم الفعلي طوال الفترة الأولى من الحماية، فلم تقم السلطة الفرنسية بواجبها في هذا المجال، ولم تخصص اعتمادات مالية كافية من الميزانية التونسية لتغطية متطلبات هذا الجانب، كما ساد عدم الانتظام في القرارات المتخذة، بحيث كانت غالبية القرارات التي تمس الصحة متخذة لصالح المستوطنين الأوروبيين، خاصة وبعد انتشار الأوبئة وإصابة بعض المستوطنين، ولم تكن هذه القرارات تشمل التونسيين، بالرّغم من كونهم يوفرون القسط الأكبر من التمويلات لإقامة المشاريع الصحية[3].

---

[1] صالح الدين التلاتلي، تونس الجديدة مشاكل ونظريات،المصدر السابق، ص60.

[2] **للاستزادة ينظر**: يسرى الجوهري، شمال إفريقية، المرجع السابق، ص307. **وينظر**: الملحق رقم 04، ص

[3] عبد الرحمان الونيسي، السياسة الصحية بتونس في عهد الحماية، المرجع السابق، ص119.

كما كان التدهور في الميدان الصحي بتونس بارزا وملموسا في جميع الأوساط، وهذا التدهور يرجع إلى العديد من الأسباب، من أهمها:

- سوء التغذية التي نتجت عن الفقر المدقع الذي مسّ جميع شرائح المجتمع التونسي، والذي يعود إلى السياسة الفرنسية وأساليبها في السيطرة على البلاد وأهلها[1].
- إهمال السلطة الفرنسية في قيامها بالإسعافات اللازمة، فكان التمييز والتخصيص في هذا القطاع وفي ميادين أخرى بارزا، فكان الجنس الأوروبي والفرنسي يستفيد من الإسعافات والأوفر حظاً في الحصول على الخدمات الطبية رغم قلّتها.

ووقفت السلطة الفرنسية منذ بداية الحماية من المشاكل الصحية والأمراض التي كان يعاني منها السكان موقف المتفرج، مكتفية ببعث مستوصفات بالعاصمة حيث توجد الجالية الفرنسية والأوروبية، أو مراكز صحية عسكرية بالمناطق التي تتواجد بها ثكنات عسكرية، تقدم خدماتها في بعض الحالات إلى الأوروبيين المدنيين، وكانت ترفض قبول المرضى الأهالي بحجة التخوف من تفشي الأوبئة داخل الثكنات، وقد فتحت المجال للمبادرات الفردية والجمعيات التي كانت تجمع التبرعات من الأهالي لبناء بعض المستوصفات، وهذا الوعي تدعّم مع دخول الاستعمار والصدمة الديموغرافية التي أدت إلى تراجع عدد السكان نتيجة للأمراض والأوبئة التي انتشرت بكثرة بين الأوساط الفقيرة[2].

انتشرت المستشفيات والمستوصفات بالبلاد التونسية خلال هذه الفترة، كان من أهمها المستشفى الصادقي الذي كان يتوفر في سنة 1900م على أكثر من مائتي سرير، والمستشفى الإيطالي واحتوى عند فتحه في 15 مارس 1900م على مائة وخمسين سرير وهذا المستشفى كان خاصا بالجالية الإيطالية وبتسيير إيطالي ودعم من الحكومة الإيطالية، أيضا أنشئ مستشفى اليهود بمدينة تونس سنة 1894م، واحتوى عند فتحه على أربعين سريرا، غير أنه أغلق بفعل أزمة مالية ضربته، كذلك المستشفى المدني الفرنسي الذي كان أول مستشفى مخصص لعلاج الفرنسيين والتكفل بهم، والذي

[1] يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، المصدر السابق، ص96.

[2] جمعة عليوي، وسام هادي، السياسة الفرنسية حيال تونس، المرجع السابق، ص266.

أنشئ سنة 1843م... غير أن تعدد المستشفيات بالعاصمة التونسية جعل كل جالية أو مجموعة دينية تستأثر بمؤسسة إستشفائية خاصة بها، على حساب المواطنين التونسيين الذين سلبت منهم الإدارة الفرنسية أملاكهم وجعلتهم غرباء في بلادهم[1].

وبالنسبة للأوبئة والأمراض فقد أصبحت مع بداية الحماية أكثر انتشارا، فمثلا وباء الجدري ظهر بشكل كبير مع قدوم المستوطنين الأوروبيين إلى البلاد بأعداد كبيرة واستقرارهم بالمدن، فمن خلال الإحصائيات يمكن القول أن مرض الجدري وجد بشكل وبائي بالعاصمة التونسية خلال الفترة (1886م-1915م)، بحيث وصل مجموع عدد الوفيات خلال هذه الفترة إلى ستة آلاف وست مائة وثلاثة عشر حالة، كانت النسبة الكبرى منها تشمل التونسيين حيث وصلت إلى أربعة آلاف وست مائة وثمانية وتسعون حالة وفاة، وهو ما يمثل 71 بالمائة من مجموع الحالات[2].

كما بدأت السلطات الفرنسية من خلال "المجلس الشوري" منذ حوالي سنة 1890م، بالاهتمام بمشاكل الصحة العمومية، بعدما تزايد عدد المستوطنين الأوروبيين بالبلاد التونسية، ما دعا إلى ضرورة تنظيم نوع من الإسعاف الطبي الذي تقوم الدولة بتمويله لفائدة الجالية الأوروبية، وعلى إثر هذا تم تقديم برنامج إلى المقيم العام الفرنسي، يهدف إلى تنظيم الإسعاف الطبي، والذي تقرّر بمقتضى أمر مؤرخ في 01 أفريل 1900م[3].

وتمثلت الجهود الأولى المبذولة في هذا الميدان في توفير وسائل الحماية من الأوبئة الكبرى، وقد أوكلت هذه المهمة إلى معهد باستور الذي أُحدث بمقتضى أمر عليّ مؤرخ في 07 سبتمبر 1893م، والذي يختص في إنتاج مختلف أنواع اللقاح والأمصال والخميرة... وغيرها من الأدوية التي تحد من انتشار الأمراض المعدية، وحماية رعاياها تاركة بذلك التونسيين يعيشون القمع والإبادة والتهجير ونقص الرعاية الصحية[4].

---

[1] عبد الرحمان الونيسي، السياسة الصحية بتونس في عهد الحماية، المرجع السابق، ص ص221-230.

[2] نفسه، ص331.

[3] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص ص466، 467.

[4] عبد الرحمان الونيسي، السياسة الصحية بتونس في عهد الحماية، المرجع السابق،ص243.

ب.2. تأثيرها على المستوى المعيشي:

ساهمت الامتيازات التي تحصل عليها المستوطنون الأوروبيون بالبلاد التونسية، في إلحاق الضرر الكبير وإن اختلفت درجاته وتفاوتت على قطاعات المجتمع التونسي، والذي كان يضم في هذه الفترة العناصر التالية: (المماليك، البرجوازية العقارية، صغار المجتمع التونسي، مربي الماشية، أرباب الحرف، التجار، العمال، الموظفين)، في المقابل من هذا كان الفرنسيون خاصة والأوروبيون بصفة عامة يحققون ثروات ضخمة بالبلاد على حساب التونسيين[1]، فكان استلاب الأراضي التونسية أهم العوامل المساهمة في تفقير وتدني المستوى المعيشي للتونسيين، باعتبار أن البلاد التونسية كانت تعتمد على الأرض بشكل كبير في اقتصادها.

نجد تباين واضحا من خلال التصنيفات الاجتماعية للمجتمع التونسي، بحيث انقسم إلى فئتين أو مجموعتين متمايزتين:

- تتمثل في المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين والتي تعتبر الفئة المالكة للأراضي التونسية، بفعل الأساليب الفرنسية الهادفة إلى تمكين الأوروبيين وتمليكهم للأراضي الخاصة بالتونسيين.
- تتمثل في التونسيين وهي الطبقة المحرومة من الامتيازات والتي سلبت منها أملاكها[2].

كما الواضح من خلال هذا أن الحكومة الفرنسية عملت على خلق عنصر أوروبي يقوم محل التونسيين ويعمل على دعم المصالح الفرنسية بتونس، وكما نلاحظ أن سياسة فرنسا بالبلاد التونسية عجلت في تفقير شرائح عديدة من سكان البلاد، والتي يمكننا تقسيمها إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

[1] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص54.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص47

ب.1.2. المماليك والبرجوازية العقارية:

- **المماليك:**

كانت هذه الطبقة من أكثر العناصر المتأثرة من السياسة الفرنسية، فقد مثلت إلى سنة 1881م القاعدة الاجتماعية لنظام البايات، والتي كانت تتمثل في المناصب العليا في قصر الباي، وكبار القادة العسكريين، والذين كانوا يعيشون على حساب موارد الدولة والتي تعتبر بالنسبة لهم بمثابة موطن استغلال حقيقي، بحيث كانوا يستحوذون على أراضي شاسعة، أمثال "خير الدين باشا التونسي" و"مصطفى بن اسماعيل"[1].

بحيث امتلك "مصطفى بن اسماعيل" –والذي كان يشغل منصب الوزير الأكبر مابين سنتي 1878م إلى 1881م– العديد من الضّيعات والتي قدرت بحوالي أربعة وعشرين ضيعة وهكتارت كبيرة مغروسة بأشجار الزيتون إضافة إلى العديد من الدكاكين وفندقين بمدينة وتونس سنة 1882م، غير أنه توفي في اسطنبول سنة 1887م وهو على أسوء حال[2]، وبالتالي تراجع دور هذه الطبقة في البلاد بفقدانها لمناصبها في جهاز الدولة، مما دفع العديد منهم إلى بيع ممتلكاتهم وعقاراتهم للمستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، باستثناء الأسرة الحاكمة، وبعض المماليك الذين تمكنوا من التأقلم مع الوضع الجديد الذي فرضته عليهم السياسة الفرنسية.

- **البرجوازية العقارية:**

ساهمت الإدارة الفرنسية في إضعاف هذه الطبقة وحصر نشاطها في المشاريع الصغيرة وإبعادها عن استغلال الثروات، وبالتالي فقدت امتيازاتها التي كانت تمتلكها قبل الحماية الفرنسية، غير أنه بعد فرض الحماية تم نقل ممتلكات هذه الطبقة إلى المستوطنين الأوروبيين، وبالتالي تقلص دور الطبقة البورجوازية، ما ساهم بركود الحركية الإنتاجية بتونس[3].

---

[1] سامية عباد، منال عروب، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس، المرجع السابق، ص93

[2] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص56.

[3] نفسه، ص56.

كما انقسمت هذه الطبقة إلى شريحتين متباينتين، تكونت الأولى من رأسماليين تونسيين نشاطهم مرتبط بمصالح الشركات الأجنبية في قطاع الفلاحة والتجارة، أما الثانية فهي شريحة وطنية متكونة من رأسماليين تونسيين متوسطين، نشاطهم محدود في الفلاحة والتجارة وبعض الصناعات الغذائية، وهذا ما يبين ضعف هذه الشريحة التي منعتها الأرستقراطية الإقطاعية من الوصول إلى الهيمنة الاقتصادية واحتكار السوق[1]، ما جعلها تستغني عن العديد من الممتلكات لفائدة المستوطنين الفرنسيين بسبب احتياجاتها للمنتجات الأوروبية لتوفير متطلبات الجالية الأوروبية التي كانت في تزايد مستمر بتونس خلال فترة الحماية.

ب.2.2. طبقة صغار الفلاحين والحرفيين والتجار:

- **صغار الفلاحين:**

تأثرت هذه الطبقة بالخصوص إلى مختلف أنواع الابتزاز من قبل المستوطنين والإدارة الفرنسية، بحيث كانت تمثل هذه الطبقة صغار الفلاحين، والتي تشكل أغلبي سكان البلاد التونسية، فقد انتزعت منها أراضيها لصالح المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين وتمليكهم لهذه الأراضي، ممّا جعل شرائح هذه الطبقة تصبح شغّيلة لدى المستوطنين ما أدى بالكثير منهم إلى الهروب نحو المدن[2].

كما تأثر مربّي الماشية –الذين يمثلون جزءا من الفلاحين– بفعل سياسة الاستيطان والاستعمار الفلاحي الاضطهاد، بحيث منعوا من الرعي في الأراضي العمومي التي كانوا يعيشون منها، وطردوا نحو الأراضي الداخلية التي تشهد أقل تساقط للأمطار، ما جعلهم عرضة للتقلبات الجوية والجفاف الذي أدى في الكثير من الأحيان إلى هلاك ماشيتهم[3].

---

[1] سامية عباد، منال عروب، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس، المرجع السابق، ص94.

[2] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص57.

[3] **للاستزادة ينظر**: أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص ص119، 120. **وينظر**: خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق ص47.

- **الحرفيّون:**

ساءت حالة طبقة الحرفيين جراء نشأة الصناعات الأوروبية وغزوها للسوق التونسية، بحيث عجزت الصناعة التونسية المحلية في منافسة المنتجات الأوروبية التي يتم إنتاجها بالوسائل الحديثة، مما دفع العديد من الحرفيين للتخلي عن الصناعات اليدوية، وترك حرفهم، ما عرّضهم للبطالة والفقر وتدهور أحوالهم الاجتماعية، كما ساهمت السياسة الاستعمارية الرامية إلى القضاء على الصناعة المحلية عن طريق دعم مصالح والشركات الفرنسية، وتطوير رؤوس أموالها، إلى إفلاس الحرفيين[1].

- **التجار:**

تدهور وضع التجار بفعل العراقيل التي فرضتها الإدارة الفرنسية على هذه الشريحة من المجتمع التونسي، من خلال تقييد نشاطهم التجاري ومنافستهم على احتكار السوق، بحيث فَقدُوا سيطرتهم على التجارة الخارجية، التي احتكرها التجار الفرنسيون، مما أدى إلى تراجع نفوذ التجار التونسيين، خاصة وأن التجار الفرنسيين كانوا يطمحون لجعل البلاد سوقا لمنتجاتهم وسلعهم[2].

ب.3.2. العمل والموظفين:

- **العمال:**

عانت طبقة العمال التونسيين بسبب الأجور الضعيفة وكثرة إصابات العمل لدى التونسيين، وبروز تناقض بين الطبقة البرجوازية الفرنسية والطبقة العاملة التونسية التي كانت في تزايد مستمر، مما أدى إلى ظهور فوارق اجتماعية، كما استغلت القطاعات الاستعمارية اليد العاملة التونسية ذات الأجر الزهيد في شركاتها ومؤسساتها الصناعية، الأمر الذي أجبر العامل التونسي على قبول الوضع

[1] سامية عباد، منال عروب، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس، المرجع السابق، ص96.

[2] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص63، 64.

البائس وظروف العمل الصعبة، نتيجة لسوء التغذية والتسلط الاستعماري، إضافة إلى التمييز الذي كان في نظام الأجور بين التونسيين والمستوطنين[1].

- **الموظفون:**

كانت هذه الفئة تشكل أكثر الفئات عددا، كما ظلّ عدد الموظفين في تزايد منذ فرض الحماية الفرنسية 1881م، حيث كان عددهم في سنة 1885م يصل إلى حوالي ثلاث مائة موظف فرنسي، غير أن هذا العدد تضاعف بشكل كبير فقد وصل عددهم في سنة 1911م إلى أربعة آلاف وست مائة وعشرين موظفاً، أما في سنة 1920م فوصل إلى اثنتي عشر موظفاً، ورغم عدم حاجة الإدارة الفرنسية إلى موظفين جدد، غير أنها دائما ما كانت تخلق إدارات جديدة، بهدف تغليب الفرنسيين في البلاد[2].

وللإشارة هنا فقد كان هنا تمييز من حيث الرواتب التي يتقاضاها كل من العامل التونسي والعامل الأوروبي، فقد كان مستوى الأجور متمايز بشكل كبير بين العامل الأوروبي والتونسي، فمثلا كان راتب العامل اليومي الأوروبي يتراوح ما بين 3 إلى 4 فرنكات، بحيث أن الأجر السنوي للعمال الأوروبي يفوق الألف فرنك، في المقابل من ذلك يتراوح راتب العامل الفلاحي التونسي ما بين 1.5 فرنك إلى فرنكين للعمل الشاق، وما بين 0.60 فرنك إلى 1.20 فرنك للأعمال السهلة[3].

كما يوضح الجدولان (05)، (06)معدل توزيع الأجور في قطاع المناجم بالنسبة للعامل الأوروبي والعامل التونسي الفروق بينهما من حيث العمل في باطن الأرض والعمل على سطح الأرض:

[1] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص69، 70.

[2] سامية عباد، منال عروب، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس، المرجع السابق، ص87.

[3] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية (1904م-1934م)، المرجع السابق، ص70

جدول رقم (05): معدل توزيع الأجور في قطاع المناجم في باطن الأرض[1].

الجنسية	الحد الأدنى للأجر في باطن الأرض	الحد الأقصى للأجر في باطن الأرض
العامل التونسي	4 فرنكات في اليوم	16 فرنكا في اليوم
العامل الأوروبي	6 فرنكات في اليوم	18 فرنكا في اليوم

جدول رقم (06): معدل توزيع الأجور في قطاع المناجم على سطح الأرض[2].

الجنسية	الحد الأدنى للأجر على السطح	الحد الأقصى للأجر على السطح
العامل التونسي	4 فرنكات في اليوم	8 فرنكات في اليوم
العامل الأوروبي	6 فرنكات في اليوم	25 فرنكا في اليوم

من خلال ما يقدمه الجدولين يتضح لنا حجم التمييز بين الأوربيين والتونسيين من حيث الأجور، رغم أن كليهما يقوم بنفس العمل وفي نفس الموقع، حتى وأن الفارق بينها يصل إلى الضعف تقريبا، وهذا الأمر يقاس على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى بتونس.

كما أن من مظاهر التمييز في الأجور بالنسبة للأصناف الصغرى من الموظفين، فنجد الموظف الفرنسي أفضل حالا من نظيره التونسي، ففي بداية القرن العشرين كان الأجر السنوي لموزع البريد التونسي يصل إلى ثمان مائة فرنك، بالمقابل من ذلك كان الأجر السنوي لنظيره الفرنسي هو ألف مائتي فرنك، كما تحصل الموزع الفرنسي على زيادة في الأجر السنوي منذ سنة 1907م، في وقت شهدت فيه البلاد تدهورا كبيرا في الوضع المعيشي وارتفاعا في الأسعار، وهذا ما دفع إدارة الحماية إلى تحسين وضع الموزع الفرنسي، فقد ارتفع الأجر السنوي له إلى ألف وثلاث مائة فرنك، غير أن الموزع التونسي بقي على حاله في ظل غلاء المعيشة، وهذا في تفاقم الوضع وتدهور الحالة المعيشية للتونسيين، والتباين الكبير من حيث أجور العمال والموظفين...[3].

[1] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص41.

[2] نفسه، ص41.

[3] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص71

جـ. انتشار الآفات الاجتماعية وتأثير السياسة الفرنسية على المرأة التونسية:

جـ.1. انتشار الآفات الاجتماعية في الوسط التونسي:

عرف المجتمع التونسي خلال فترة الحماية انحلالا اجتماعيا كبيرا، حيث أثرت عمليات الاستيطان الأوروبي على المجتمع، فقد انتشرت أمكان شرب الخمور والمشروبات الروحية التي كانت مجهولة في الأوساط التونسية تقريبا قبل الاستعمار الفرنسي، حيث كان تعاطيها محصورا فقط بالأوساط الأوروبية ومجموعات من اليهود[1].

وقد عرفت ظاهرة استغلال الشباب التونسي من خلال تجنيده في صفوف الجيش الفرنسي، انتشارا فادحا لهذه الآفة ما جعلهم يتعلمون تعاطي الخمور التي أفسدت أخلاقهم، أثناء تأدية الخدمة العسكرية، الأمر الذي سهل عملية فتح المئات من المشارب بالأحياء التونسية تحت غطاء حرية التجارة، والتي وصلت إلى أبواب المساجد، وإقبال العديد من التونسيين على تعاطيها[2].

كما أدى تعاطي الخمور إلى ظهور آفات كبرى تقوي الانحلال داخل المجتمع التونسي، كالدعارة والإباحية وانتشار كافة أشكال الجريمة، كما يذكر عبد العزيز الثعالبي في كتابه "تونس الشهيدة": «... وفي نفس الوقت الذي أطلقت صيحتها جمعيات مقاومة االكحول بأوروبا جاءنا هذا الداء فأقام في بلدنا منتصرا، في سنة 1913م استهلكت تونس 1010400 لترا من الكحول مع العلم أن نساءنا وأبناءنا لا يتعاطونها ولا 50000 طفلا كبيرا ممن لم يبلغوا الخامسة عشر من الأوروبين...»[3].

كما استغلت السلطات الاستعمارية انتشار تلك الآفات الاجتماعية، كعامل مهم ومساعد في تحقيق أهدافها الاستعمارية، فهي تسهم – الآفات الاجتماعية – في تفكك الروابط الاجتماعية وانتشار الفساد داخل المجتمع المتماسك، وتعمل على إضعاف الطاقات الشابة التونسية وتثبيط روح المقاومة الوطنية بها.

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، المصدر السابق، ص160.

[2] سامية عباد، منال عروب، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس، المرجع السابق، ص92.

[3] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، المصدر السابق، ص161.

جـ.2. أثر السياسة الفرنسية على المرأة التونسية:

تعد المرأة التونسية المسلمة ركيزة من ركائز المجتمع بل وأهمها، فهي بذلك قلب المجتمع النابض، طريقه المنير نحو تثبيت القيم الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، ومن هذا المنطلق عرفت فرنسا كيف تصل إلى هذه الركيزة وتخترقها، حيث رأت فيها تلك الوسيلة لتذويب المجتمع التونسي في الحياة الأوروبية، فعلى حد قول الصحافة الاستعمارية وما تراه في سبيل طمس هوية البلاد وسلخها عن مقوماتها وإسلامها، يذكر عبد العزيز الثعالبي رأي هذه الصحف التي تقول:«... يستحيل تذويب الرجال علينا ما دامت نساؤهم خارج نطاق تأثيرنا فهن يحلن سريعا ما ربطناه في المدرسة صابرين...»[1].

وللإشارة فقد استدمت السلطات الفرنسية ورقة تعليم البنات التونسيات في المدارس الحكومية التي تعتمد على المناهج الفرنسية، واستمالة العائلات التونسية وخاصة البرجوازية منها، والتي تتركز بشكل كبير بتونس العاصمة، حيث ضمت مدرسة "لويز روني ميلي" على سبيل المثال حوالي مائتي تلميذة في سنة 1920م[2]، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة انفتاح المرأة، نتيجة لتلك المناهج التعليمية الموجهة للتلاميذ عامة، كما ساهمت هذه المناهج والسياسة التعليمة الفرنسية الموجهة للبنات التونسيات في:

- تمكين بعض الفتيات من تحسين مواهبهن وقرائحهن، واكتشاف آفاق جديدة، من خلال الاتصال بالمعلمات الفرنسيات وتكوين علاقات مع زملاء الدراسة من مختلف الأوساط الاجتماعية.

[1] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، المصدر السابق ، ص66.

[2] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص302.

- الخروج من الوسط التونسي المحافظ، والذي يتمثل في البيت العائلي، وهذا ما ستتشكل عنه آثار كبيرة ستظهر فيما بعد على المجتمع التونسي[1].

من بين الانعكاسات التي تشكلت بفعل فكرة تعليم المرأة أن أصبح المجتمع التونسي والنخبة المثقفة منقسمة على نفسها، بين مؤيد ومعارض لموضوع تعليم المرأة في المدارس الفرنسية، فقد رأى عدد من الأولياء أن المدرسة من شأنها أن تفسد الروح الدينية والأخلاقية للمرأة التونسية، فالمرأة هي راعية العائلة والمحافظة على المجتمع، ودفعها إلى المدارس الحكومية الفرنسية هو بمثابة الإلقاء بما تبقى من عبقرية الأمة في الهاوية، حسب قول عبد العزيز الثعالبي[2]، وظهور تشكيلات تنادي بالدفاع عن حقوق المرأة، التي ظهرت خطورتها في كونها أعاقت السير الطبيعي للعمل الوطني في تونس، بحيث شغلته مسألة تعليم المرأة الجوهر الأساس، والمتمثل في مقاومة الاستعمار الفرنسي وأساليبه بالبلاد، الأمر الذي جعل مسألة ترقية المرأة من أهم القضايا التي جعلت النخبة التونسي تدخل في متاهات ومعارك هامشية كانت في غنى من دخولها[3].

كما نتج عن تلك الأساليب الفرنسية فيما يتعلق بالمرأة التونسية المسلمة جملة من الآثار، حيث بدأت تظهر العديد من الظواهر الاجتماعية المعاصرة داخل المجتمع التونسي تطبع على لباس المرأة التونسية، وبروز معالم الحياة الأوروبية بعد الاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881م، من تحرر في اللباس ونزع الحجاب وتقليد الأوروبيات في كل تفاصيل العيش، الأمر الذي سيؤدي إلى إنتاج تشكيل اجتماعي ذو تفكير أوروبي في المستقبل[4].

---

[1] بوفلجة حماوي، محمد علاوي، **تأثير نظام الحماية الفرنسية على التعليم في تونس (1881م–1956م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019م-2020م، ص116.

[2] أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص302.

[3] محمد قدور، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس، المرجع السابق، ص433.

[4] بوفلجة حماوي، محمد علاوي، تأثير نظام الحماية الفرنسية على التعليم في تونس، المرجع السابق، ص116.

د. انعكاسات السياسة الفرنسية على الواقع الثقافي بتونس:

يعتبر الاستعمار الفرنسي أسوء أشكال الاستعمار، بحيث لم يكتفي بنهب خيرات البلاد والقضاء على أشكال الحياة بالبلاد التونسية، بل تجاوز ذلك إلى طمس الهوية الثقافية التونسية، ومحاولة محو كل إسقاطاتها المترسّخة في واقع الفرد التونسي، الأمر الذي أثّر بشكل كبير على الوضع الثقافي للبلاد، خاصة الجانب التعليمي منه، والذي تضرر كثيرا من فعل السياسة الفرنسية، كما كان عليه الحال بالنسبة للصحافة التونسية، التي تم قمعها من قبل الإدارة الفرنسية، بسبب ما كانت تقدمه في سبيل نشر اللغة العربية وتنوير العقل التونسي، كما أثرت هذه السياسة على واقع المرأة التونسية[1].

د.1. انعكاساتها على الجانب التعليمي:

تأثر واقع التعليم في تونس بشكل كبير منذ الأيام الأولى للحماية الفرنسية، بفعل أساليب الاستعمار الفرنسي الهادف إلى إلغاء كل ما يشكل الثوابت والهوية التونسية، بحيث تم تهميش التعليم التقليدي السائد بالبلاد، والذي يعتمد في تدريسه على اللغة العربية وعلوم الدين وتحفيظ القرآن الكريم بالمساجد والزوايا والكتاتيب...، ودعم التعليم العصري الذي استخدمته الإدارة الفرنسية لخدمة مخططاتها والذي نجحت من خلاله في:

- تجهيل فئة كبيرة من التونسيين وقطع صلتهم بلغتهم، وطمس كل المناهج القديمة التي كانت تعتمد في تدريسها على اللغة العربية، وتعميم اللغة الفرنسية على كل المدارس التابعة للإدارة الفرنسية[2].
- توجيه التونسيين إلى مدارس يديرها مسيحيون، بغية تلقينهم التعاليم المسيحية وتاريخ المستعمِر، يكون الهدف فيها جعل التونسي ينشأ على حبِّ فرنسا وتكوين فكرة لديه أن

[1] وردة طريلي، نماذج من القمع الاستعماري في تونس، المرجع السابق، ص94.
[2] حبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص61.

فرنسا هي الحامي للحضارة وناشرها، وهذا ما يسهم في نزع روح القومية في الشعب التونسي[1].

كما استهدفت المؤسسات التونسية التي تمثل التراث الحضاري والديني وتسهر على حفظ هوية ومقومات البلاد التونسية، إلى كل أنواع الطمس والاضطهاد، ونخص بالذكر "جامع الزيتونة" الذي تعرض للعديد من محاولات تدمير مناهجه وزرع مناهج الاستعمار، ونفي علماءه ومدرسيه، وتعرضهم للاعتقالات والاغتيالات، لما يشكلونه من خطر على الوجود الاستعماري بتونس، ومصادرة موارد "جامع الزيتونة" وغيره من المدارس التي كان أغلب اعتمادها على موارد الأوقاف، وإعانات الدولة التونسية قبل الحماية، ما ساهم في تقلص دور هذه المؤسسات على الواقع التعليمي والثقافي بتونس[2].

ظهور صدامات وتناقضات كبيرة بين خريجي "المدرسة الصادقية"، التي تلقت تعليما فرنسيا والتي تلقى دعما ماديا وفكريا من قبل السلطة الفرنسية، وبين جماعة نخبة الزيتونة المحافظة والتي تلقت تعليما عربيا، ما خلق تنافرا بين طبقتين مؤثرتين بالبلاد في وقت مبكر، وهذا ما لا يصبّ في صالح البلاد والتونسيين عامة، بحيث صار المجتمع التونسي تحت قيادة مزدوجة تتعارض من حيث النشأة والتفكير والأهداف، وهو ما شكل عائقا نحو التوجه إلى العمل الوطني[3].

حصر التعليم على طبقات المجتمع الغنية والمالكة، التي كانت تشمل مُلاك الأراضي والقاطنين بالمدن، وتهميش الفئة الكبرى من التونسيين الذين يمثلون سكان القرى والأرياف وكذلك المناطق النائية بالبلاد، بهدف استغلال سكان هذه المناطق في التجنيد الإجباري ودفعهم للخطوط الأمامية في الحروب التي تشارك فيها فرنسا، خاصة الح ع1، والح ع2[4]، إضافة إلى استغلال هذه الطبقة كيد عاملة رخيصة مسلوبة الحقوق في المشاريع الفرنسية الكبيرة، فكان الدافع الرئيسي في حرمان هذه

---

[1] عائشة بن يوسف، المؤسسات الدينية والعلمية بتونس، المرجع السابق، ص77.

[2] بوفلجة حماوي، محمد علاوي، تأثير نظام الحماية الفرنسية على التعليم في تونس، المرجع السابق، ص ص111، 112.

[3] محمد قدور، السياسة التعليمة الفرنسية في تونس، المرجع السابق، ص418.

[4] الهادي التيمومي، **المغيّبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، تونس، 1999م، ص651.

الطبقة من التعليم هو تسهيل الاحتفاظ بالنفوذ الفرنسي بالبلاد، ففي نظر الإدارة الفرنسية من خلال أساليبها أن للتعليم دورا بارزا في تكوين الوعي الوطني، وهذا ما لا تريد فرنسا ظهوره[1].

كما أدى خلق مدارس الفتيات التي كانت موجهة للتونسيات إلى انفتاح المرأة التونسية والذي يمكن أن يعتبر أخطر أثرٍ على المجتمع التونسي فيما بعد، فالمرأة في المجتمع العربي عامة والتونسي خاصة تمثل دور المعلم والمربي والحلقة المهمة في المجتمع، ولهذا سعى الاستعمار الفرنسي إلى تفتيت التكوين الاجتماعي بتعليم المرأة التونسية في المدارس الفرنسية، فكان من جملة الآثار الناجمة عن هذا التعليم، من أهمها:

- ظهور معالم الحياة الأوروبية في الشارع التونسي من نزع للحجاب وتحرر في اللباس وتقليد الأوروبيات.
- تحول مسألة تعليم المرأة التونسية إلى محور نقاش النخبة التونسية على مختلف شرائحها ومشاربها.
- بروز مجموعات من المتأثرين بالثقافة الفرنسية تنادي بالدفاع عن حقوق المرأة التونسية، ما أعاق العمل الوطني[2].

د.2. تأثيرها على الصحافة التونسية:

برزت الصحافة التونسية منذ بدايات الاحتلال الفرنسي سنة 1881م، وتنوعت توجهاتها، فمنها السياسية والأدبية...، التي كانت تصدر بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري، محتلة بذلك مكانة مرموقة في الساحة الثقافية بالبلاد، ومشَكلة بذلك وسيلة مهمة في نشر الأفكار الجديدة، على خلاف الكتب التي كانت تتطلب تكاليف باهظة لنشرها، كما ساهم تنوع مقالاتها وقلة ثمنها في الوصول إلى عدد كبير من القراء[3].

[1] حبيب تامر، هذه تونس، المصدر السابق، ص60

[2] حماوي بوفلجة، محمد علاوي، تأثير نظام الحماية الفرنسية على التعليم في تونس، المرجع السابق، ص116

[3] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص327

فمن الآثار الناجمة عن الأساليب التي اتبعتها السلطات الفرنسية بتونس، كان ظهور أول جريدة غير رسمية تدعى بجريدة "الحاضرة"في 02 أوت 1888م، تصدر باللغة العربية[1]، كما كانت تتشابه مع جريدة "الرائد التونسي" التي تأسست سنة 1860م، إضافة إلى تأسيس جريدة "الزهرة" سنة 1889م، وقد عرفت جريدة "الزهرة" بمقالاتها التي كانت تنتقد الإدارة الفرنسية، كما كان لها تأثير إيجابي على المثقفين ورجال الإصلاح التونسيين، ومساهمة جريدة "الزهرة" في فضح جرائم السلطات الاستعمارية[2].

غير أنّ هذه الحركية التي شهدها واقع الصحافة التونسية أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قوبلت بالقمع والتضييق وكل مظاهر التسلط الاستعماري من مراقبة لأعمال الصحفيين ومنشوراتهم، وكذلك متابعة توجهات الصحف، الأمر الذي أثّر على حرية التعبير، وهو ما دفع الكُتاب ومحرري الصحف التونسية إلى تغيير أساليبهم في الكتابة، وإضفاء صبغة جديدة لتعبير عن أفكارهم بحيث تكون مقبولة من طرف السلطات الفرنسية[3].

كما ساهمت القوانين الجائرة التي أقرّتها الإدارة الفرنسية، والمتعلقة بحرية الصحافة، في تقييد نشاط الصحف في البلاد، وتعرضها للغلق بسبب نشرها ما يسيء إلى السلطة الاستعمارية، أو محاولتها تحريض السكان لمقاومة السياسة الفرنسية بالبلاد[4]، إضافة إلى تعرض الموزعين للاضطهاد من قبل مجهولين بهدف عرقلة عملية النشر والتوزيع، وكما يتضح من خلال ما ذكرناه أن الاستعمار الفرنسي في تونس، ما هو إلاّ نشر للأمية، وتخريب للعقول، وطمس للهوية والقيم الإنسانية والمقومات الراسخة في جذور البلاد، كما أن أساليب الاستعمار برهنت عكس ما كان يروجه من قيم للحضارة والعلم، وحماية الحريات العامة وحق الصحافة وإبداء الرأي، بل وكرّس كل أنواع القمع وأشكال الإلغاء في حق التونسيين.

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب العربي، المرجع السابق، ص121.

[2] أحمد القصّاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص329

[3] عائشة بن يوسف، المؤسسات الدينية والعلمية بتونس، المرجع السابق، ص85.

[4] وردة طريلي، نماذج من القمع الاستعماري في تونس، المرجع السابق، ص107.

ونتيجة لما سبق ذكره في هذا الفصل، فقد ساهمت السياسة الفرنسية بمختلف أساليبها والمستوطنين الأوروبيين عامة في تفقير الشعب التونسي، وانتشار كافة أشكال البطالة والاختلال في طبقات المجتمع، حيث كان لاستلاب أراضي التونسيين وطردهم منها أثر كبير في ظهور الطبقية والتمييز بين مختلف شرائح المجتمع التونسي، الأمر الذي أدى إلى انقسام المجتمع إلى طبقة تمثل المستوطنين وتملك امتيازات لا حصر لها وتقوم باحتقار كل ما له صلة بالتونسي في مختلف الجوانب، وطبقة أخرى ضعيفة ومحرومة من جميع حقوقها المسلوبة منها بفعل الاستعمار الفرنسي وسياساته المطبقة على التونسيين.

خاتمة:

خاتمة:

سعت فرنسا من خلال ما أوضحته الدراسة إلى العمل على ترسيخ إستراتيجيتها الاستعمارية بتونس، والتي تحولت في غضون سنوات قليلة من فرض الحماية إلى احتلال مباشر، وهو ما نجحت في تحقيقه، فقد أصبحت تتحكم بمفاتيح السلطة بالبلاد حسب مصالحها الاستعمارية، دون النظر إلى ما سببته من تهميش وقمع وانتهاكات في حق التونسيين وحرمانهم من حقوقهم التي سلبها الاحتلال الفرنسي منهم، ومن خلال هذا خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- شهدت تونس خلال القرن التاسع عشر إصلاحات عديدة في مختلف القطاعات، ما ساهم بشكل كبير في إضعاف خزينة الدولة، الأمر الذي جعل السلطة تثقل كاهل السكان بالضرائب، مما أدى إلى انتفاضة كبرى شملت ربوع البلاد بقيادة علي بن غداهم سنة 1864م، ودخول البلاد في أزمة مالية عجزت عن الخروج منها، مما فتح الباب أمام التغلغل الأوروبي والذي لعب دورا بارزا في سقوط البلاد.
- استغلال الشخصيات الفاسدة في الحكومة التونسية للوضع المتأزم في البلاد ونهب الأموال، أمثال الوزير الأكبر مصطفى خزندار، الذي عمّر في الوزارة مدة 37 سنة، وتولي اليهود مناصب مالية ووظائف هامة زادت من نفوذهم المالي وإضعاف البلاد.
- فرَض التدهور الاقتصادي والتأزم المالي على تونس تبعية مالية للدول الأوروبية، وهو ما استغله الأوروبيون سنة 1869م من خلال إنشاء لجنة مالية دولية تعمل على مراقبة المالية التونسية مراقبة مباشرة، ممّا عمّق النفوذ الأوروبي وخاصة الفرنسي بالبلاد.
- استغلال فرنسا للأحداث التي وقعت بالحدود الجزائرية التونسية كحجة للتدخل العسكري بتونس ومحاولة السيطرة على الحكم من خلال فرض معاهدة باردو في 12 ماي 1881م، كانت بداية للاحتلال الفرنسي على تونس.
- التفاف الشعب التونسي مع بعضه البعض ضد الاستعمار الفرنسي، من خلال ظهور مقاومات شملت مناطق الشمال والساحل والوسط، وحتى مناطق الجنوب التونسي التي

عملت على عرقلة التقدم الفرنسي في البلاد، غير أن هذه المقاومات فشلت في ردّ الاحتلال نظرا لعدم التكافؤ من حيث العتاد والتنظيم العسكري.

- اعتماد السلطة الفرنسية على أسلوب الحماية كنظام جديد، يكون أقل تكلفة، ويمثل تجربة مغايرة للتي اتبعتها أثناء احتلالها الجزائر والتي كلفتها خسائر مادية وبشرية كبيرة، عن طريق الإبقاء على السلطة التقليدية في سدَة الحكم ومراقبتها، والذي بدأ بشكل فعلي بعد توقيع معاهدة المرسى سنة 1883م.
- انتهجت السلطة الفرنسية مجموعة من الأساليب لتكريس نفوذها من خلال إزاحة أشكال المعارضة في الحكومة التونسية، وحتى يتسنى لها تمرير سياستها دون إي معارضة، وإحداث إدارة محلية تسهم في مراقبة كامل التراب التونسي.
- دعم السلطة الفرنسية للهجرة الأوروبية نحو تونس، ومحاولة تغليب العنصر الفرنسي والأوروبي بالبلاد، من خلال مصادرة الأراضي وطرد مُلاكها منها، قصد إحلال المستوطنين بها، والعمل على طمس الهوية التونسية عن طريق إصدار قوانين تسمح بحصول التونسيين على الجنسية الفرنسية ومعاملتهم كمواطنين فرنسيين.
- العمل على تنصير المجتمع التونسي وسلخه عن مقومات الدين الإسلامي، بأساليب استغل من خلالها المبشرون والسلطات الفرنسية حاجة الأهالي، كاستخدام التطبيب والعمل التطوعي لترغيب الأهالي بالدين المسيحي.
- تطبيق سياسة تعليمية بمناهج وفكر فرنسي يهدف إلى تكوين عنصر تونسي يخدم المصالح الاستعمارية، وطمس المعالم التاريخية والمؤسسات التعليمة التقليدية، وعرقلة كل أشكال التدريس بها، كجامع الزيتونة والمساجد الكتاتيب التي كانت تتعرض للغلق باستمرار.
- شهدت تونس بعد فرض الحماية حركية في مجال الحريات العامة، من خلال استحداث جرائد يومية وأسبوعية وشهرية، في السياسة والأدب والاقتصاد...، والتي حاولت بشتى الأساليب المتاحة لديها في الحفاظ على هوية البلاد، غير أنها كانت تتعرض لمختلف أنواع القمع كالغلق

النهائي لها أو تعجيزها بالقوانين الجائرة وتعرض موزعيها لكافة أنواع المضايقة، بالإضافة إلى المراقبة المفروضة عليها باستمرار.

- كان للأساليب الفرنسية بتونس أثر كبير على التشكيل الاجتماعي التونسي، فقد كان لمصادرة الأراضي وسلب ممتلكات التونسيين تأثير كبير في ظهور الفروق الطبقية داخل المجتمع، خصوصا بعد الارتفاع الكبير في عمليات الاستيطان الأوروبي، حيث أصبح التونسي منبوذا وغير مرغوب فيه داخل أرضه، وهو ما انعكس على التوزيع السكاني بالبلاد، بحيث شهدت المدن وبالأخص العاصمة نزوحا كبيرا للسكان القادمين من المناطق الداخلية والجنوب التونسي، نظرا للفقر ونقص الرعاية الصحية التي كانت حكرا على المستوطنين دون التونسيين.

الملاحق:

ملحق رقم 01: قانون عهد الأمان 1857م[1].

الاولى : تأكيد الامان ، لسائر رعيتنا وسكان ايالتنا على اختلاف الاديان ، والالسنة والالوان ، في ابدانهم المكرَّمة ، واموالهم المحرَّمة ، وأعراضهم المحترمة ، الا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ، ولنا النظر في الإمضاء او التخفيف ما أمكن او الإذن باعادة النظر .

الثانية : تساوي الناس في اصل قانون الاداء المرتب او ما يترتب ، وان اختلف باختلاف الكمية ، بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ، ولا يحط على الحقير لحقارته ، ويأتي بيانه موضحا .

الثالثة : التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف ، لان استحقاقه لذلك بوصف الانسانية لا بغيره من الاوصاف . والعدل في الارض هو الميزان المستوي ، يؤخذ به للمُحِقّ من المبطل وللضعيف من القوي .

الرابعة : ان الذمّي من رعيتنا لا يُجبَر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ، ولا تُمتَهَن مجامعهم ويكون لها الامان من الاذاية والامتهان ، لان ذمّتهم تقتضي أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

الخامسة : لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ، ومصلحتُه تعمُّ المجموع ، ولا بدَّ للانسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله ، فلا نأخذ العسكر الا بترتيب وقرعة ، ولا يبقى العسكري في الخدمة اكثر من مدة معلومة ، كما نحرره في قانون العسكر .

[1] أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، مج2، ج4، تح: لجنة من وزارة الثقافة التونسية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م، ص ص242-243.

السادسة : ان مجلس النظر في الجنايات ، اذا كـان الحـكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة ، يلزم ان يحضره من نعيّنـه من كـبرائهـم ، تأنيسا لنفوسهـم ودفعـا لمـا يتوقعونه من الحيف ، والشريعة توصـي بهم خيرا .

السابعة : ان نجعل مجلسا للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا احبابنا الدول للنظر في نوازل التجارات ، بعد الاتفاق مع احبابنا الدول العظام في كـيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس ، كما يأتـي ايضاح تفصيله ، قطعا لتشعب الخصام .

الثامنة : ان سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم ، لهم المساواة في الامور العرفية والقوانين الحـكمية ، لا فضـل لاحدهم على الآخر في ذلك .

التاسعة : تسريـح المتجر من اختصاص أحد به ، بل يـكـون مباحا لـكـل أحد . ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها . وتـكـون العناية باعانة عموم المتجر ومنـع اسبـــاب تعطيلـه .

العاشرة : ان الوافدين على ايالتنا لهم ان يحترفوا سائر الصنائع والخدم ، بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتـي يمكـن ان تترتب ، مثل سائر اهل البلاد لا فضل لاحدهم على الآخر ، بعد انفصالنا مع دولهم في كـيفية دخولهم تحت ذلك ، كما يأتـي بيانه .

الحادية عشرة : ان الوافدين على ايالتنا من سائر اتباع الدول لهم ان يشتروا سائـر ما يملك من الدور والاجنة والارضين ، مثل سائر اهل البلاد ، بشرط ان يتبعوا القوانيـن المرتبة والتـي تترتب من غير امتناع ، ولا فرق في أدنى شـيء من قوانين البلاد . ونبين بعد هذا كـيفية السكـنى ، بحيث ان المالك يـكـون عالما بذلك ، داخلا على اعتباره ، بعـد الاتفاق مع احبابنا الدول .

ملحق رقم 02: مضاعفة المجبى المطبقة على الأهالي في عهد محمد الصادق باي[1].

مضاعفـــة «المجبـــى»

1) مجلس الباي ينظر في رفع الجباية

« ثمّ جمع الباي رجال مجلسه الخاص وتكلّموا في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة، مع الإعراض عن (...) تنقيص المصروف كلّ الإعراض، ومن حام حوله رشقته سهام الاعتراض، حتّى قال أمير الأمراء أبو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي، وهو من أفراد المجلس الخاص، بلسان فصيح : *يا سيّدي إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر، فحالها كحال البقرة إذا حُلب ضرعها حتى خرج الدم، فهي الآن (...) ينزو ضرعها بالدم، وولدها بمضيعة، والعطب أقرب إليها من السلامة.*»

وذلك أنّ هذا المجلس الخاص مختلف الإنظار، (...) ومنهم من يرى أنّ الرعية لاسيما العربان، في ثروة وغنى، لقلّة ما يلزمهم من مصارف الحواضر، (...) ومنهم من يرى أنّ العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم، وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان (...)».

2) قرار مضاعفة «المجبى» أو«الإعانة»

«ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الامر العظيم والمرتقى الصعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في هذا المجلس (...) «إنّ الرأي سهل، وهو أن مال الإعانة يزاد عليه مثله، ويكون عاما في سائر بلدان المملكة، من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع» وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقبّاض، نسّيم بيشي. ولما تمّ مقاله قابله الباي بالاستحسان ودعا له بتكثير أمثاله في الأعيان، فوجم الحاضرون لهذه النتيجة التي هي ضدّ لجميع ما خاضوا فيه (...) حتّى اضطرّ خير الدّين إلى أن قال للباي بالمجلس : *يا سيّدي، إن أخفيت ما ظهر لي في نصح سيّدي وبلادي أكون خائنا لأمانة الاستشارة، أرى أنّ هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدّي إلى زوالها بالمرّة، أو تلجئ إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب النّاس، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقرب الإعانة الأولى، هذا باعتبار القدرة على الغصب*».

[1] خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، د ط، ج3، م د ب ق ج، تونس، 2005م، ص13

ملحق رقم 04: معاهدة باردو 12 ماي 1881م[1].

النص الكامل لمعاهدة باردو

التى فرضتها فرنسا على تونس ووقعها محمد الصادق باى
فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باى تونس ، لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار ، فقد اتفقنا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين ـ وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بربار نائباً مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباى المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : أن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان ، قد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الفرنسية والتونسية وتقرران معاً بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام .

[1] يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م، ص ص153-155.

البند الثالث : تتعهد الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الأجانب .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا فى البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفى مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بألا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها .

البند السابع : تحتفظ الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى للمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ويتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها فى اتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباى هى المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر

الجزائرى من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربه ومرسى قابس والمراس الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن .

وكتب بباردو فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد الصادق باى — الجنرال بريار

ملحق رقم 05: معاهدة المرسى 08 جوان 1883م[1].

نص اتفاقية المرسى

المنعقدة فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباى المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة فى الثانى عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة فى تحقيق أغراض سموه توثيقاً لعرى المودة بين العاهلين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية فى ذلك مسيو بايار بولس كامبون وزيره المقيم بتونس الحامل لنيشان الفاجيون دونور صنف أوفيسيه ونيشان الافتخار العهد من الصنف الأكبر . . الخ فقدم وزيره المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة فى البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباى المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بادخال الإصلاحات الإدارية والعدلية التى ترى الحكومة المشار إليها فائدة فى إدخالها .

البند الثانى : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباى لتحويله أو لدفع الدين الموحد البالغ مائة وخمسة وخمسين ألفا ـ ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباى المعظم بأن لا يعقد قرضا فى المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : يخصص لسمو الباى المعظم من مداخيل المملكة :

[1] يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م، ص ص156، 157.

(أولا) المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا .

(ثانيا) مخصصات سمو الباى وقدرها مليونان من الريالات التونسية أى مليون ومائتى ألف فرنك وما بقى من ذلك يعين لمصاريف المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ فى ما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل ولا تتغير بها الأنظمة التى سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباى المعظم فى أقرب فرصة ممكنة وإيذانا بصحة ماتقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتميهما.

وكتب بالمرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الإمضاء

على باى ـ بولس كامبول

قائمة البيبليوغرافيا:

أ- المصادر:

1. تامر حبيب، **هذه تونس**، د ط، مطبعة الرسالة، تونس، د ت.

2. التونسي خير الدين، **أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك**، د ط، تق: محمد الحدّاد، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، 2012م.

3. التلاتلي صالح الدين ، **تونس الجديدة مشاكل ونظريات**، د ط، تر: محمد السنوسي، دار النشر بوسلامة، تونس، 1959م.

4. الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، ط1، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، بيروت (لبنان)، 1975م.

5. حسيني حسن عبد الوهاب ، **خلاصة تاريخ تونس**، ط ج، تق وتح: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 1994م.

6. درمونة يونس، **تونس بين الاتجاهات**، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م.

7. ـــــــــــ، **تونس بين الحماية والاحتلال**، د ط، مطبعة الرسالة، تونس، د ت.

8. ابن أبي الضياف أحمد، **إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان**، د ط، مج2، ج4، تح: لجنة من وزارة الثقافة التونسية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م.

9. غانيان جان، **أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية**، د ط، ب5، تح: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965م.

10. الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، د ط، دار عبد السلام جسوس للنشر، طنجة، د ت.

11. كتابة الدولة للإخبار والإرشاد، **إصلاح التعليم في تونس**، د ط، كتابة الدولة للإخبار والإرشاد، تونس، د ت.

12. المطوي محمد الصالح جراد، تونس **في جهادها أو مذكرات مبعد سياسي**، ط1، مطبعة الاتحاد، تونس، 1936م.

ب. المراجع:

1. أبو حمدان سمير، **خير الدين التونسي**، د ط، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان، 1993م.

2. البزاز سعد توفيق، **الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924م–1956م)**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م.

3. بنبلغيث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859م–1882م)**، د ط، تق: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي، كلية لآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، 1995م.

4. التميمي عبد المالك خلف، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة**، د ط، عالم المعرفة، الكويت، نوفمر1983م.

5. التيمومي الهادي، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، تونس، 1999م.

6. الجمل شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب)**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1977م.

7. الجمل شوقي عطا الله وإبراهيم عبد الله عبد الرزاق، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002م.

8. جوهر حسن محمد، **تونس (شعوب العالم)**، د ط، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، المغرب، د ت.

9. الجوهري يسرى، **شمال إفريقية**، ط6، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1980م.

10. الحمداني نهاية محمد صالح، **الحركة الوطنية التونسية 1881م–1920م**، ط1، دار المعتز للشر والتوزيع، عمان، 2016م.

11. خالدي مصطفى، فروخ عمر، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، د ط، منشورات المكتبة العصرية، صيد، بيروت، 1953م.

12. ابن خوجة الحبيب، **محمد الطاهر بن عاشور**، ج1 من كتاب مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد الطاهر بن عاشور، إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2004م.

13. السرجاني راغب، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م**، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2011م.

14. الشاطر خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)**، د ط، ج3، م د ب ق ج، تونس، 2005م.

15. الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط3، تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، تونس، 1986م.

16. عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830م–1956م**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، د ت.

17. عزيز عبد الكريم، **نضال شعب أبيّ 1881م–1956م**، د ط، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001م.

18. العقاد صالح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر–تونس–المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993م.

19. الكحلوت عبد العزيز، التنصير **والاستعمار في أفريقيا السوداء**، ط2، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، 1992م.

20. كريدية إبراهيم، **الحماية أصلها وتطورها**، د ط، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، المغرب، د ت.

21. مالكي أمحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994م.

22. المحجوبي علي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، د ط، تعر: عمر بن ضو وآخرون، سراس للنشر، تونس، 1986م.

23. ــــــــــ، **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904م–1934م**، ط1، تعر: عبد الحميد الشّابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بييت الحكمة)، تونس، 1999م.

24. مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م.

جـ. المراجع الأجنبية:

1. Anonyme, **Le Général Forgemol**, La Dépêche Tunisienne, N :2717, Tunis, 30/11/1897.

د. الموسوعات والمعاجم:

1. الزركلي خير الدين، **الأعلام**، ط7، ج5، دار العلم للملايين، لبنان، 1986م.

2. الزمرلي الصادق، **أعلام تونسيون**، ط1، تق وتعر: حمادي السّاحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986م.

3. الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة**، د ط، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د ت.

4. نبهان يحي محمد، **معجم مصطلحات التاريخ**، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.

هـ. المجلات.

1. بوطيبي محمد، **التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م–1956م)**، مجلة أبعاد، ع7، جامعة وهران02، الجزائر، 31 ديسمبر 2018م.

2. بوطيبي محمد، **التعليم العصري في تونس بين الواقع والطموح خلال النصف الأول من القرن العشرين**، مجلة أفكار آفاق، مج7، ع2، جامعة المدية الجزائر، 2019م.

3. التميمي عبد الجليل، **التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر**، المجلة التاريخية المغربية، ع1، تونس، 1974م.

4. التميمي عبد الجليل، **دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1880م–1881م**، المجلة التاريخية المغربية، ع3، تونس، جانفي1975م.

5. الخليفي عبد الرحيم، **محمد عبد العزيز الثعالبي: سيرة مجاهد ومصلح إسلامي**، مجلة المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ع44، بيروت، لبنان، 2006م.

6. سلمان محمد عصفور، **الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والأوربي منها**، مجلة ديالى، ع56، جامعة ديالى، العراق، 2012م.

7. الشرفي عبد المجيد، **الحركة التبشيرية في تونس في القرن التاسع عشر: بورغاد (Bourgade) ولافيجري (Lavigerie)**، مجلة حوليات تونسية، ع8، تونس، 1971م.

8. طيطوش حدة، **الكاردينال لافيجري وأبعاد مهمته التبشيرية بالجزائر 1867م–1880م**، مجلة مدارات تاريخية، مج1، ع4، قسنطينة، الجزائر، سبتمبر2014م.

9. العربي إسماعيل، **السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919م–1939م) تونس والمغرب أنموذجا**، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، مج7، ع1، الجزائر، 2021م.

10. عليوي جمعة وهادي وسام، **السياسة الفرنسية حيال تونس (1881م–1914م)**، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج1، ع214، بغداد، 2015م.

11. اللولب حبيب حسن، **الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع3، الجزائر، جانفي2017م.

12. ماكن ريشارد، **لوي ماشوال والإصلاح التربوي بتونس خلال السنوات الأولى للحماية الفرنسية**، المجلة التاريخية المغربية، ع3، تونس، 1975م.

13. مداح محمد، بليل محمد، **رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م**، مجلة عصور الجديدة، مج10، ع4، الجزائر، 2020م.

14. مرجاني عبد القادر، **المكاتب العربية ودورها في توطيد دعائم الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م**، مجلة رفوف، مج9، ع1، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2021م.

15. ناقل عائشة، ولد النبية كريم، **فرق الصبايحية واستغلالها داخل الاستراتيجية الاستعمارية في الجزائر 1830م–1845م**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج12، ع1، جوان 2020م.

16. نواصر نصيرة، بوسليم صالح، **دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي والموقف الدولية من فرض الحماية (1881م)**، مجلة البحوث التاريخية، مج5، ع1، جوان2021م.

و. الرسائل الجامعية:

و.1. رسائل الدكتوراه:

1. سيدي محمد رامي، **المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس – دراسة تاريخية مقارنة –**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه –ل.م.د– في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

2. شايب قدادرة، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934م–1956م دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006م–2007م.

3. الونيسي عبد الرحمان، **السياسة الصحية بتونس في عهد الحماية (1881م–1939م)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس، تونس، 2002م/2003م.

و.2. رسائل الماجستير:

1. قدور محمد، السياسة **التعليمية الفرنسية في تونس 1883م–1939م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003م/2004م.

و.3. رسائل الماستر:

1. بن يوسف عائشة، **المؤسسات الدينية والعلمية بتونس في مواجهة السياسة الدينية والثقافية الفرنسية (1881م–1956م)**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018م/2019م.

2. بوفلجة حماوي، علاوي محمد، **تأثير نظام الحماية الفرنسية على التعليم في تونس (1881م–1956م)**، مذكرة ماستر في تاريخ المغربي العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019م/2020م.

3. طريلي وردة، **نماذج من القمع الاستعماري في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م–1956م)**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018م/2019م.

4. عباد سامية، عروب منال، **السياسة الاقتصادية في تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م وآثارها على المجتمع**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020م/2021م.

5. عشار فاطيمة، **البعد الإستراتيجي للاحتلال الفرنسي لتونس 1881م–1956م**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2013م/2014م.

ز. المواقع الإلكترونية:

1. شبكة نيرمي الإعلامية، **محمد الطيب الجلولي**، بتاريخ: 2022/02/26م، سا: 15:30، https://nrme.net/detail1098738123.html

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ – ح
الفصل التمهيدي: I. الأوضاع العامة في تونس خلال القرن التاسع عشر وفرض الحماية الفرنسية على تونس.	
تمهيد:	08
أ. الأوضاع العامة في تونس (1837م–1881م):	09
أ.1. الأوضاع السياسية:	09
أ.1.1. إصلاحات المشير أحمد باي (1837م-1855م):	10
أ.1.1.1. إنشاء المكتب الحربي بباردو 1840م:	10
أ.1.1.2. تقوية الأسطول التونسي:	11
أ.1.1.3. عتق المماليك:	12
أ.2.1. إصلاحات محمد باي (1855م-1859م):	12
أ.1.2.1. إصدار قانون عهد الأمان:	13
أ.2.2.1. التقليص من الجيش:	14
أ.3.1. إصلاحات محمد الصادق باي (1859م- 1882م):	15
أ.2. الأوضاع الاقتصادية:	19

أ.1.2. الزراعة:	19
أ.2.2. الصناعة والتجارة:	20
أ.3.2. الأزمة المالية بالبلاد:	21
أ.3. الأوضاع الاجتماعية:	22
أ.1.3. تركيب المجتمع التونسي:	22
- السكان الأصليون:	22
- الأتراك العثمانيون:	23
- المماليك:	23
- اليهود:	23
- الزنوج:	24
- الأوروبيون:	24
أ.2.3. الآثار السلبية للمشاريع الإصلاحية:	24
ب. فرض الحماية الفرنسية على تونس:	25
ب.1. ظروف التدخل الفرنسي في تونس:	25
ب.2. احتلال تونس وتوقيع معاهدة الحماية (1881م-1883م):	28
ب.3. المقاومة التونسية:	32
ب.1.3. المقاومة بالشمال:	32
ب.2.3. المقاومة في الجنوب:	34

ب.3.3. المقاومة في الوسط والساحل:	35
خلاصة	37
الفصل الأول: II. أساليب الحكومة الفرنسية لتكريس نفوذها بتونس (1881م-1920م).	
تمهيد	39
جـ.2. الأساليب والاجراءات الإدارية:	40
أ.1. إزاحة المعارضين للهيمنة الفرنسية:	40
أ.2. الإدارة المحلية:	43
أ.1.2. المراقبة العسكرية:	44
أ.2.2. المراقبة المدنية:	46
أ.3. المؤسسات النيابية:	48
أ.1.3. المجلس الشوري:	49
أ.2.3. مجالس البلديات:	50
ب. السياسة الاستيطانية:	51
ب.1. الاستعمار الحر:	51
ب.2. التشريع العقاري الفرنسي بتونس:	55
ب.3. مصادرة الأراضي التونسية:	58
ب.1.3. أملاك الدولة:	58
ب.2.3. أراضي الغابات:	59

ب.3.3. أراضي العرش (القبائل):	59
ب.4.3. أراضي الأوقاف:	59
جـ. التجنيس:	60
جـ.1. القوانين الفرنسية الخاصة بالتجنيس:	60
جـ.2. أعداد المتجنسين التونسيين (1881م-1922م):	63
د. محاولات تنصير المجتمع التونسي:	64
د.1. الأعمال الخيرية:	67
د.2. التطبيب أو التمريض:	69
د.3. تنصير الأطفال اليتامى والمشردين:	70
هـ. السياسة التعليمية والثقافية:	71
هـ.1. فرض التعليم الفرنسي وعرقلة التعليم العربي:	71
هـ.2. فرض الثقافة الفرنسية:	74
هـ.3. محاربة الصحف والتضييق على نشاطها:	75
خلاصة	78
الفصل الثاني: III. الآثار الاجتماعية من السياسة الفرنسية بتونس (1881م-1920م)	
تمهيد	80
أ. تأثير السياسة الفرنسية على النمو الديموغرافي ودورها في النزوح السكاني نحو المدن:	81
أ.1. تأثيرها على النمو الديموغرافي:	81

أ.2. دور السياسة الفرنسية في نزوح السكان نحو المدن:	83
ب. تأثير السياسة الفرنسية على الوضع الصحي والمعيشي للتونسيين:	85
ب.1. تأثيرها على الوضع الصحي:	85
ب.2. تأثيرها على المستوى المعيشي:	88
ب.1.2. المماليك والبرجوازية العقارية:	89
– المماليك:	89
– البرجوازية العقارية:	89
ب.2.2. طبقة صغار الفلاحين والحرفيين والتجار:	90
– صغار الفلاحين:	90
– الحرفيّون:	91
– التجار:	91
ب.3.2. العمل والموظفين:	91
– العمال:	91
– الموظفون:	92
جـ. انتشار الآفات الاجتماعية وتأثير السياسة الفرنسية على المرأة التونسية:	94
جـ.1. انتشار الآفات الاجتماعية في الوسط التونسي:	94
جـ.2. أثر السياسة الفرنسية على المرأة التونسية:	95
د. انعكاسات السياسة الفرنسية على الواقع الثقافي بتونس:	97

د.1. انعكاساتها على الجانب التعليمي:	97
د.2. تأثيرها على الصحافة التونسية:	99
خلاصة	101
خاتمة	103
الملاحق	107
قائمة البيبليوغرافيا	116
فهرس الموضوعات	125

ملخص الدراسة:

تعد هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على مختلف جوانب السياسة الفرنسية بتونس خلال الفترة (1881م-1920م)، والتي تمكنت فيها فرنسا من السيطرة والتحكم بإدارة البلاد، ودعم حركات الهجرة الأوروبية نحو تونس، سعيا منها إلى استغلال ثروات البلاد، وتشجيع التونسيين على التجنيس بهدف فرنسة البلاد، وطمس مقوماتها وهويتها من خلال العمل على تنصير السكان وفرنسة التعليم التونسي، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات اجتماعية من حيث اضطراب النمو السكاني وتدهور الوضع الصحي والمعيشي، إضافة إلى الانعكاسات السلبية التي مست الجانب الثقافي للبلاد.

الكلمات المفتاحية: تونس، السياسة الفرنسية، الأساليب الإدارية، الاستيطان، التجنيس، التنصير، التعليم، الثقافة، الآثار الاجتماعية.

Study summary:

This study is an attempt to shed light on the various aspects of French politics in Tunisia (1881A.D. _1920 A.D.), In which France was able to dominate and control the administration of the country, Supporting European migration movements towards Tunisia, seeking to exploit the country's wealth, Encouraging Tunisians to naturalize with the aim of France the country, obliterating its components and identity by working to evangelize the population and the Frenchization of Tunisian education, Which led to social repercussions in terms of population growth disorder and the deterioration of the health and living situation, In addition to the negative repercussions that affected the cultural aspect of the country.

Keywords:

Tunisia, French politics, administrative methods, settlement, Naturalization, Christianization, education, culture, social effects.